V77C

٨١٩
ش

(شرح تلخيص المفتاح) . بخط شمس الدين بن رشيد الكاسكريدقي سنة ٧٧١ هـ .

٢٥٤ ق ٢٣ س ٢٣ x ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد . مضطربة الترتيب .

٧٦٦٢

أ- البلاغة العربية أ- الناسخ
ب- تاريخ النسخ .

ف ١٦١١/١
٢٢/٧/١٤

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٦٦٢
العنوان: حاشية المفيد على مختصر تلخيص المفتاح
المؤلف: الحفيد، أحمد بن يحيى - ٩٠٦هـ
تاريخ النسخ: ٧٧١هـ
اسم الناسخ: شمس الدين بن رشيد الكاسكريدي
عدد الأوراق:
ملاحظات:

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٦٦٢ ف ١٦٦١/١
العنوان: شرح تلخيص المفتاح
المؤلف: ؟
تاريخ النسخ: ٧٧١هـ
اسم الناسخ: شمس الدين بن رشيد الكاسكريدي
عدد الأوراق: ٢٥٤ ق
ملاحظات: مضطربة الترتيب

لا زال السلطان [illegible]

[illegible] خدام [illegible] بنده خدمتکاران [illegible]

[illegible] بنده خدمت [illegible]

[illegible] میرسانند [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مشهور [illegible]

كتكأكأتم وافرنقعوا على في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم على
كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال
ابي جعفر ابو علي سقط في بعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه
فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه
يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء او من سريج اسم قين ينسب اليه السيوف
او كالسراج في البريق واللمعان وهذا اقرب لقولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما
جعلوه [illegible] لانهم لم يعرفوا وعلى هذا الاصمعي رواه [illegible] هذا مولد [illegible] السراج انه لا يبعد ان يقال
سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه [illegible]
ففي الغرابة كما فهم [illegible] لكون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم
في المشتمل على تركيب [illegible] وهي في مقابلة العذبة ثم الغريب لا يجوز ان يكون عذبا [illegible] بغيره بالوحشي
بل الوحشي قيد زائد لفصاحة المفرد ان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا [illegible] الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا
نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور [illegible] الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي
لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب
لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه
غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريبا
كريها على السمع [illegible] على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
[illegible] ولا مانوس الاستعمال [illegible] للوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة
[illegible] الفصاحة معنى آخر [illegible] ان شيئا من الساقط والغرابة والمخالفة لا يخل بها
[illegible] والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة
او ما هو في حكمها كوجوب [illegible] في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما
نحو [illegible] ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره واروى وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور
[illegible] ما لا يكون [illegible] وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
[illegible] الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمج الكلمة ويتبرأ السمع عن سماعها كما

كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها
ما تستكره نحو الجرشى في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجرشى
أي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور من العا
والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لأنه داخل تحت الغرابة [illegible]
لظهور أن الجرشى إنما هو من قبيل [illegible] والطخم وقد ذكرنا في وجوه أخر الأول أنها دالة [illegible]
السعد قد دخلت تحت التنافر وإلا فلا يخل بالفصاحة الثاني أن ما ذكره هذا القائل في شأن هذا النظر أن اللفظ
من قبيل الأصوات فاسد لأن اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين
ظاهر الثالث أن الكراهة في السمع راجعة إلى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع إذا أدى بنغم غير متناسب
وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ إذا أدى بنغم متناسب وصوت طيب وليس بشيء للقطع باستكراه
الجرشى دون النفس سواء أدى بصوت حسن أو غيره وكذا الجحيش وملع ونحو ذلك والرابع أن مثل ذلك
واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه [illegible] لأنه قد يعرض [illegible] الإخلال بالفصاحة
ما يمنع [illegible] اللفظ فصيحا فإن مفردات الألفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء [illegible]
ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات ومع فصاحتها
حال من الضمير في خلوصه أي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد أجلل وشعره مستشزر
وأنفه مسرج ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لأنه يستلزم أن يكون الكلام
المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحا لأنه صادق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات
فصيحة فافهم فالضعف أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين
[illegible] حتى يمتنع عند الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فإن [illegible] وإنما
الصورة فاعل بالاتصال الفاعل ضمير المفعول به مما أجازه الأخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل
للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب [illegible]
وقوله لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاعا بصاع [illegible]
[illegible] الجزاء بالحجاب العصيان كقوله بعد ما اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل وأما قوله جزى بنوه
أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار [illegible]
من كل جانب [illegible] ولا بأس عليه والتنافر أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان [illegible]
كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وحرب اسم رجل وقبر صدره وقبر حرب بمكان قفر أي خال من الماء والكلأ

للمصدر المدلول عليه

يكه ورق زياده سته

وهذا موقوف على أن يعرف كل أحد صاحبه ما في ضميره والإشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي
الكتب مشقة فأنعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم إن هذا الاجتماع إنما
[illegible] معاملة [illegible] الجمع عليه لأن كل واحد يشتهي ما يحتاج إليه ويغضب على
من يزاحمه فيقع الجور ويختل أمر الاجتماع والمقابلة بالعدل [illegible] والجزئيات الغير المحصورة بل لا بد
من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد [illegible] الوضع [illegible] مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم
إن الشارع لا بد له أن يمتاز [illegible] الطاعة ويجيء بما يعجز [illegible] يدل على أن شرعه من عند ربه وهي المعجزات
وأجل المعجزات [illegible] القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية
لبراعة الاستهلال [illegible] البيان كما أشار إليه بقوله تعالى خلق الإنسان علمه البيان ومن البيان
بيان [illegible] والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب [illegible]
القوانين [illegible] الحكمة هي علم الشرائع على ما في الكشاف [illegible]
[illegible] عنده [illegible] الفاعل لأن هذا الفصل لا يصلح إلا لله تعالى وفصل الخطاب إشارة
إلى [illegible] لأن فصل [illegible] الكلام البين [illegible] فصل الخطاب البين من الكلام الملخص
الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل أي فاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل
والصواب والخطأ [illegible] أن الشارع في تنفيذ الأحكام وتبليغها إلى العباد وهو رسوله وعلى آله الأطهار
[illegible] الأشراف ومن له [illegible] الكتب [illegible] فصيح [illegible]
والأطهار جمع طاهر كصاحب وأصحاب وصحابته الأخيار جمع خير بالتشديد أما بعد أصله مهما يكن من شيء بعد
الحمد والثناء فوقعت كلمة أما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ [illegible]
وإبقاء له بقدر الإمكان [illegible] زيادة تحقيق في أحوال متعلقات [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] فعل ماض لفظا أو معنى [illegible]
[illegible] بعضهم أنه حرف شرط [illegible]
فلما كان علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من أجل العلوم قدرا [illegible]
إلى تخصيص العلوم بالعربية لأنه لم يجعله أجل جميع العلوم بل طائفة من العلوم [illegible] وجعله
من هذه الطائفة [illegible] وكل حزب بما لديهم فرحون أدبه أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من
العلوم يعرف دقائق العربية وأسرارها فيكون من أدق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم

المكتبة المركزية [illegible] الرياض

اجل

الم[...] اشار بها فيكون من العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة ان عجز القران لكونه في اعلى مراتب البلاغة

على الدقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع

ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من المعلو

وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم لجلالة معلومه وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا

وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وتعين وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع

عنها قلت معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن و

بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم ولهذا حمله حتى يرد الاعتراض

عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال

وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد

علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم الممكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحسب الاتباع

المحاط بهذا العلم الغير العلام الغيوب فلا مدخل كبلاغة القران اللحق على ان مثل ما ذكر في المفتاح وتشبيه

وجوه الاعجاز في النفس بالاشباح المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية

وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية

وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص والقران فعلان بمعنى المفعول جعل اسما للكلام

المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه

العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير

اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ

والا لكان للطايف العلمين مدخل فيه لانهما لا يتعلقان بالالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ

ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان قسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه

الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابي يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف

خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها

اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته ولكل

سيد مثلا برب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا

المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر ثم ما كان اعظم النفع فانها تجرت لا البيه ويكون انها الحرر

تهذيب الكلام وكونه اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر

لاسعدم

لا يتقدم عليه لانه عند البصريين ولربما مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول

لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى

فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف ولكن كل حكم ولكل شيء حكمه

حكم بها اولى مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لنزوله من الشيء منزلة نفسه

لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون

اي محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزايد على اصل المراد بلا فايدة وسيجيء

الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه وكان

قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح

لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي لما كان قسم الثالث مختصرا يتضمن ما فيه

اي في قسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا

كل حكم القيته الى منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قايم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال

هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يؤكد فهذا يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه لئلا يكون

حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات

التي تستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة

ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد

استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول

الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه

ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء من ترتيبه اي ترتيب السكاكي

او القسم الثالث اضاف المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له

لما تضمنه يعني لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه

على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب

والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل

على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم

اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المص في وصف القسم الثالث

بانه فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا لانه حيث وصف

مؤلفه بأنه مختصر متضمن سهل المأخذ أي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث وأضف إلى ذلك
المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اطلعت في بعض كتب القوم عليها أي على الفوائد وزوائد لم أظفر
أي لم أفز في كلام أحد من القوم بالتصريح بها أي بالزوائد ولا الإشارة إليها بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها
منه بالتبعية وإن لم يقصدوه وبالجملة لم يتعرضوا لها لا بالنفي ولا بالإثبات كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره
ولعله أعجب في جعله ملتقطات كتب الأئمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وأنا أسأل
الله لا يعرف لتقديم المسند إليه ههنا وجه حسن إذ لا معنى للتخصيص ولا للتقوي وكأنه قصد الواو الحالية أي وفي
الجملة الاسمية وما قيل إنه لقصد الاستمرار ففيه نظر لخلوه عن المضارع نحو ما جاء في قوله تعالى لو يطيعكم في
فضله حال من أن ينفع به أي بهذا المختصر كما نفع بأصله وهو المفتاح أو القسم الثالث منه إنه أي الله ولي ذلك
أي النفع وهو حسبي أي محسبي وكافي لا أسأل غيره فعلى هذا كان الأنسب أن يقول والله أسأل بتقديم المفعول
ونعم الوكيل عطف إما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية
الإنشائية على الاسمية الإخبارية وإما على حسبي أي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره في نحو قولك زيد نعم الرجل فيكون من عطف الجملة على المفرد وإن صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل
كما في قوله تعالى فالق الإصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الإنشاء على الإخبار
وهذا أوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل
المقاصد في هذا الفن أو لا الثاني المقدمة والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد
فهو الفن الأول وإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني وإلا فهو تعرف وجوه
التحسين وهو الفن الثالث وعلله مع ظهوره بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة
لأن الثاني إن توقف عليه المقصود فمقدمة وإلا فخاتمة والحق أن الخاتمة إنما هي من الفن الثالث كما تبين هناك
إن شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه
بخلاف المقدمة فإنه لم يقع منه ذكرها ولا الإشارة إليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة أي هذه
مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما
ينساق إليه الكلام ولما كان تحصيل المقصود أن يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة وجب الاحتياج إليها والمقدمة
مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله
كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها أم لا ولعدم الفرق البعض من مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمر أن

احتاج

احتاج إلى التفصي عنها إلى تكلف أحدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره
صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم والغرض
وموضوعه زعما منهم أن هذا عين المقدمة واعلم أن للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالا شتى مختلفة لا فائدة
في إيرادها إلا الإطناب فالأولى أن نقتصر على تحرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الأصل تنبئ عن
الإبانة والظهور يقال فصح الأعجم وأفصح إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وأفصح
أي صرح به يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم
والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الأخيران أي
الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من أسماء
الأفعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف أي إذا وصفت بها الأخيرين
فقط أي فانته عن وصف الأول بها واعلم أنه لما كانت الفصاحة عندهم يكون اللفظ جاريا على
القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا
أن الألفاظ الكثيرة الدور والأكثر فيما بينهم هي التي تكون جارية على الألسنة سالمة من تنافر الحروف والكلمات
ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي ثم لما كان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين والتنافر
والغرابة والتعقيد وقد تشاحوا في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للأمر ثم لما كان
المخالفة في المفرد راجعة إلى اللغة وفي الكلام إلى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام
حتى صار فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان
مخصوصة لها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى
آخر باعتبار أولا تفسيرها باعتبار معان وصفاتها ثم عرف كلا منها على وجه يخصه وبين البعض بجمع المختلف
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك من الإنسان والفرس وغيرهما لأن
إطلاق الفصاحة على أقسام الثلاثة من قبيل إطلاق لفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا إلى الظاهر وكذا
البلاغة ولا يمكن تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح أن تفسير الفصاحة والبلاغة
على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه أخذ من إطلاقاتهم واعتباراتهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض
على قوله لم أجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بأنه لا مدخل له في تفسير الألفاظ ولا كشاف إلى أن
عنه بأن المراد ما انتسب الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها
مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها وهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة

ملحوظا محفوظا فقد ذلك تحصيلا وهززت عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه
وترتيبه واستعفيت الرجل والهزة في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح لي في اثناء ذلك الفكر العاثر
وشح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد مجملة تحت الحضرة العلية وخدمة الحضرة السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا
لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من فضلا
وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويذكروا الى ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء
والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون
وغرضهم تحصيل الحق المبين لا التصوير بالباطل بصورة اليقين وهذا الغرض
موصوف عزيز المرام فقل الموجود في هذه الايام فلقد غلب
على الطبائع البغض والعناد ووقف الجدال والجدل بين
العباد فان فاتني من الناس الثناء الجميل في
العاجل فحسبي ما ارجوا من الثواب
الجزيل في الآجل وما توفيقي الا
بالله توكلت واليه
انيب تمت
م م م

في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد
في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما توجب
التناهي في الثقل نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول الاعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات
في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات
ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى
الى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى
المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب في الآخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة
التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال
من احدها الى الآخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما
يخالفه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق كما لا يخفى
حتى غلب ونبع عجلم وملع بل هذا الامر ذوقي وكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب
المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وما ذكره بعضهم من ضبط فالاولى ان يحال الى سلامة
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة
فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان اسناد وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب اسناد وصف الكل وهذا
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لاجزائه والقياس على وقوع مفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه لو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فاعتبار ذلك الحكم الاغلب
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منها فصيحة فان هذا امر
وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام
غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون
الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في الكتب المبسوطة

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست بخلق الله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وحينئذ لا منع من ان يدخل عليه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في قوله على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلم علينا ما لم نعلم بدون ذكر الضمير المحذوف او جعل قوله ما لم نعلم بدلا من المحذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها

الذوق وسمي المتوعر ايضا فقيل الوحشي لا للغريب والملتبس الامر وجحيش وامثال ذلك وقولنا عن ظاهره المعنى ولا عادته الاستعمال عسير للفصاحة للوضيحة صحيح كونه مخالفة الفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة صحيح افرود عمت ان سالمة من التنافر والغرابة والمخالفة لا تخل بها علاقة التنافر والمخالفة اي تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام ووجوب الادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وانما نحو ابى يأبى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في امثال هذه الصور بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل فقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكره سماعه نحو الجرشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشي شريف النسب اي مبارك الاسم لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور عند الناس من الغرة التي هي البياض في الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي كذلك فيكون الكلام مستدركا وقد ذكر ههنا وجوه اشد من نحو الجحيش والطلخ وقد ذكر ههنا وجوه الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخل تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة

وصوت شكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة او غيره وكذا جحيش
ومليح لدن فجرش وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر
ونحو ذلك وفيه انه ضاحك لانه قد تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع التسمية
فصيح اللفظ فصيحا وان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء
في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه عن ضعف التاليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر
مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز
ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني اتصل
بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقيل الضمير للمصدر المدلول
عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى [illegible] اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل
واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت
شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر
ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر
وصدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلا ومنه ما هو دونها ذلك مثل
قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدا
وخبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي

استعمال

استعمال اذا وفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام تحقق الدعوى كانه حقق منه اللوم
فلم يشاركه احد لكن معاوية المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان
في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التقارب ولعله اراد فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه
امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله
واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن
صرح بذلك ابن الحمد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير
في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر
ولو قال فاني في مدحه امدحه تكرارا لكان اولى وبين المتنافرين فرق لا يخفى ومنشأ الثقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان التنافر قد يحصل
مع ادنى غير متشابهة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب
الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان
المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم
بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار
او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب
التعقيد يجوز ان يكون اجتماع كل منها شايع كثير الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد
حاصلا بعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يغني عن
ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك
وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه
اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك والمال يعني هشاما
ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا مماثله احد الا
ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو
حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني

محلّها على المسند اليه اعني هي وهو نصبه والاول المختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه
اوجب زيادة في التعقيد فقيل مثله مبتداء وهي خبره وما عند عاملة على اللغة التميمية وقيل
بالعكس وبطلان العمل لتقدم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا
ليس مماثله في الناس حي يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما
وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال
اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى
الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة
مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصبّ بالرفع هو الرواية الصحيحة المنبه عليها كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم
فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي
ساءني وسرّني ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية
عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود
العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى
ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء ولهذا لا يصح ان يقال
في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ولهذا يقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة
جماد لا لبن لها كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك
بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة بكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته
ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه
من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند

البلغاء كما سنعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم
يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب
الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان
رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح
بالقرب والوصال وح لا يدخل تسكب الدموع تحت الطلب لكنه اكتفى عليه وكان
ولازمه ملازمة الامر المطلوب لمطلق الدهر انه مطلوب فيأتي بنقيضه هذا هو المعنى
المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في
المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق
طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا
بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل
لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول
فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل
الاعجاز وعلى هذا فالسين في ساطلب للتأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى سنكتب ما قالوا وعند ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار
وهي وجود ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك
من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو يستعمل على الفرس يستوي فيه
المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء لها
صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني
لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل
اسجعي

فاضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا الا ثم عتق فجرعها
للضرورة واضافة جرعاء الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة
والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع
صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان
كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل
الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم
ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب
اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله
يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر
لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله وظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير
الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب
وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من
ان يكون مشروطا لا يوجد بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت الاول او غير مشروط
كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد
بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات
المشروط وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول
حينئذ ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا يخلان بالفصاحة كيف
وقد وقعا في التنزيل كقوله مثل دأب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده وكقوله ونفس وما
سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم
القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربا المفهوم
الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل
فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض

النسبية وقوله لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك
والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللا
قسمة في محله اقتضاء اوليا ثم هذه الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ
ان كانت راسخة في النفس موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله
ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ
ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر اشعار
بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة
او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا
يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود
للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم واراده فان قيل بكلام فصيح لوجب في
فصاحة المتكلم ان يقدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد
ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اريد ان يلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع
حسابها فيقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك ولذا قال بلفظ فصيح وقوله
دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف
عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب
القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص
اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال
مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها ومطابقته له
ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد

وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتملة
عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو
اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير
بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما
وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد
والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك
فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام
غير اللائق بذاك وهذا عين اختلاف مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا
اولا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد
او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا
معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص متبوعا بشيء من التوابع او غير متبوع مقدما او مؤخرا
مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه
مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيد المتعلق او غير مقيد على ما سيفصل
واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب
على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول فمقام
التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او
متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير
والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها. واما قوله ومقام

الفصل يباين مقام الوصل لا يعرف احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة
على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من احوال المختصة باكثر من جملة وفصله ومقام الايجاز يباين مقام
خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او غيرها ولانه باب عظيم كثير المباحث
وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام
فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام
وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من
الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة
تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه فالمقابل للغبي هو الفطن
ولكل كلمة مع صاحبتها مقام اي مع كلمة اخرى صوحبت معها وضمت اليها مقام ليس لها
مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من
ادوات الشرط مقام ليس له مع آخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له
مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام فاذا المراد
بالصاحبة الكلمة المتقدمة او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام او
الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام ليجمع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب
تراكيب البلغاء تعالى اعتبره الشيخ اي تطرب له النفس وراعت حاله واعتبار هذا الامر
في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه
اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة

دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة
عن حد البلاغة ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق
وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وسيجيء لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله
فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم وتنتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع
شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر
تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة
للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون
المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما
وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم
حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ
لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك
الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى وجوهه التي
تراها مثل زيد منطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو
منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان
تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع
او وهو يسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث
ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى
فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال
وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل

تشرد

التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء
والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
والحذف والتكرار والاضمار والاظهار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله
على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير
والتأخير راجعة للالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب
المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض وبذكر
مثاله مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بعض
قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من
حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب
متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته
المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان مثل هذا
المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما يسمى
على الطرف لانه من صفة الالفاظ وما يكسبه مع الكثرة والعامل فيما يليه على ما ذكر
في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف
المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى اللفظ
المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي
والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ

دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث
اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني
عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا
خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود
الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر
المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل
ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع
ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع
في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه
اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعاني
اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول كل على ترتيبها في النفس ثم
ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان
الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني
التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث نفى ان يكون من صفات الالفاظ
او المعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث نفى ان يكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
وليست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ

ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب
المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل
على تفخيمهم لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب
انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من
الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ
وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس
لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد
في هذا دون ذاك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن
ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا مما
ابتدعناه بل هو مشهور في كلامهم ويكفيك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب
من التصوير هذا ملخص ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات
الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الاشتراك عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء
في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان الفصاحة
التي يجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل هو من اجل لطائف تدرك بالفهم
بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة
الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون
الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع قائل قال
معنى فصيح والجواب عن الشبهة ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف
بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف
اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه

قال وله اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو
حد الاعجاز وسواه يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم
عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة
كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يقدر على رعايته فياتي
بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان
هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فالكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
ممنوع كما تر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو
في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب
حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف
الاعلى الذي اليه تنتهي الكلام البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك عقيبا كالنهاية
او نوعا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر والاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا
اما الاول فنسي لا ينهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير
نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا نزاع في الفساد على ان لكل سوار حد الاعجاز
مع مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاصابة بالبيان ويويد قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن
معارضته ومما الحث بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير
في منه عائد الى الطرف الاعلى اي حد الاعجاز اي الطرف الاعلى

١٣

مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز ويؤيده الموافق
لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف
الاعلى وما يقرب منه فكلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في ...
ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا
في امتناع المعارضة وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه
كلاهما هو المعجز واسفل وهو اي طرف البلاغة اذا غير عنه الى ما دونه
اي الى مرتبة هي ادنى منه التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب
عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير
اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين
مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها
اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا
هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه
الوجوه للكلام عرض خارجي عن حد البلاغة ولفظ يتبعها اشعار بان
هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة
لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا
بالتحقيق كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام فاحفظ والبلاغة
في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم
وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد
الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم
يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان

اي ما الطرف الاعلى فانه ما يقرب منه

دون اللغة والصرف والنحو فيعلم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما
فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا
وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها
كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع او لا طباقه اي ما به يتحصل و
يتحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا لربما ادي المعنى المراد بكلام غير
مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح عن غيره
والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان
البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة
من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تعسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فينبغي ان
قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف فيؤول المعنى الى ان الغرض
من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام
الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم
لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد بهذين الامرين او تتوقف عليهما واما انهما
غرض منها وغاية لها فالمرجع الى التحقيق والحق ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين في الاقتدار
عليهما لتوقفها على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة
لتقديم سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق مولد
والثاني اي تمييز الفصيح عن غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو ازيد اجزاءه
تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة
وتمييز السالم عن المخالفة من غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من
الغرابة عن غيره تبين في علم متن اللغة اذ يعرف انه لفظ كذا ومستشزر غرابة بخلاف
الجنعم وكما السرادق لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة

علم

علم ان ما عداه مما يفتقر الى التنبيه وتمييز ما هو سالم من الغرابة اذ الغرابة تتبين الاشياء تمييز
السالم عن مخالفة القياس عن غيره تبين في علم الصرف اذ يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس عليه البواقي فالتفصيل ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين اي يوضح
في متن علم اللغة كالغرابة اي تمييز السالم من الغرابة وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر الاقسام العربية او في علم الصرف كمخالفة القياس او
في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او ما يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان
مستشزر متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك
بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي
عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بهما عما
يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز
السالم عن التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز عن الخطأ وعلم به
يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان
مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني عن الخطأ في التأدية علم
المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين الذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل
للثاني الذي هو تمييز الفصيح من غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة
ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم
احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واشار اليه بقوله وما يعرف
به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم بالصواب

والبلاغة مرجع وانحصار الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال فهو زيادة اعتبار لشيء في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع
في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اي لا يكون لطالب العلم زيادة بصيرة
ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين
ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما
يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية
ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان الشخص من الفن مثلا وضع عدة اصول منتشئة من
تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها ومزاولتها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها
وتفصيلها متى اريد ويقال لتلك القوة في الاصل الذوق والشبه بين العلم والحيوة كونهما جنسي ادراك الاثري
الى اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة عنده بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد
لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا
يقال عرفت الله دون علمته وايضا يقال المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد
من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة
في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها
امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له ممتنع وبهذا
يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو ممتنع لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف
بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض

فيكون

قوله هذا واضح لزوما فسادا وفيه نظر فتبصر فيه بانا لا نسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحوال نفسها بل من الحيثية المذكورة والاحتياج للعهد الخبري باق فتامل ١٢ منه

قوله ان اريد ينبغي ان الاحوال الجمع مضاف اليه حكم الجمع المعرف باللام الالة الاربع فاما ان يراد الجنس بمجاز [illegible] لانه علم من له ملكة يعرف بها فالا واحدا عالما بالمعاني فاما ان يراد بها الاستغراق فيلزم ان لا يكون احد عالما بالمعاني او العهد الذهني ١٢ حكيم

فيكون حاصلا للكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك
مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون
بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة
عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح
لزوما فسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة ومجازا
صريحا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان حال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او
استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كانت احوال اللفظ هي التاكيد والذكر و
الحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المعاني
حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في
القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق
مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام ذكر فيه المسند اليه او حذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من
جزئيات هذا الكلام ذلك والصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا
قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله
انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام الحال فيه ضيق الوقت ١٢
لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار

دفع لما يتوهم من ان احوال الاسناد من التاكيد وعدمه والمجاز والحقيقة ليست من احوال اللفظ فكيف يبحث عنها في هذا العلم ١٢ حكيم

ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع الى المعاني وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح
لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز
بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس
بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه
بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها
وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة ترا
كيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد
بالتتبع المعرفة لما صرح به في كتابه اطلاق الملزوم على اللازم لتتبعها على انه معرفة ما حصل من تتبع
تراكيب البلغاء فان معرفة العرب بذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريف الادباء متجوز
بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد
تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف
بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة
كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فتتبع اقوالهم من ان يعرف ان الفقه
علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله
بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي
يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا
ووالله انه لقائم فيما اذا كان الانكار مصرا او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب خاطئا كما قلنا
مشوبا بالصواب وخطأ لان قائله ان زيدا قائم لا يكون لنفي شك او رد انكار او قائله زيدا

ضربت

ضربت ان يكون للحصر وتخصيص الحكم غير ذلك مما يتوقف على افادتها حقها ان يورد التركيب في مورده وحمل
هو له مراد العبد من تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد
كل كلام في مورد موافق لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما
يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي
وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن
ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا
بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء في معرفة التشبيه ومغالطة قلة
التامل مما يضيق من الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم
يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر اي المقصود من علم المعاني في ثمانية
ابواب انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في جزئياته والمقصود في علم المعاني على كلا التقديرين فظاهر هذا الكلام مشعر
بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر ولو نوقش العلم بتبيان الانحصار والتنبيه الآتي فارتفع المقصود
الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات
الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة
بنفس المتكلم وتفسيرها بنفس المتكلم بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها قطعا في هذا
المقام لان الاشتمال على النسبة الانشائية فلا يصح التعميم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر
بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلاثة بان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق
تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا
فخبر اي فالكلام خبر والا وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء

تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقته نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا لتعريف
لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ
ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف رحمه بقوله
صدق الخبر مطابقته لحكم مطابقة الواقع فكذلك فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات

صح البياض

ان النسبة لابد ان تكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان تكون هذا ذاك
مطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
ثبوتية او سلبية صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج
نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلابد له من وقوع بيع خارج
عن هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت للانشائي فانه لا خارج
لمطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ موجدا له ولا يصح في ذلك ان النسبة
الاسنادية دون الخارجية بفرق الطبس قولنا الصلاة حاصل لزيد في خارج وحضوره

والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه
كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاحتياج في الفعل وما يشبهه ظاهر لان الاتي ...
لا يدل على ما ذكره وقد يكون للمسند اليه ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل
جملة قرنت بالاخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة
او غير زائد عليه ... لا فائدة تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون
مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد بهذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع
ما ذكر من القصر والوصل والايجاز ومقابليها انما هي من احوال الجملة او من المسند اليه او المسند فالذي
يلهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا براسه والا فقول
كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لا يجعل كل
من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالتقرير بين النفي والاثبات فقد اعاد كلامه
واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما مفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة
او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين العمدة والفضلة
والمسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو
القصر افرد بابا خامسا وكذا من الاحوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل
والوصل فجعل بابا سادسا والايجاز من احوال الجملة والذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا او لا جملة بل يجري فيهما وكان لها شيوع وتفاريع كثيرة
جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان بينها ابحاث راجعة الى
الانشاء فاجعل الانشاء بابا ثامنا فاحصر في ثمانية ابواب تنبيه وتسمية هذا البحث بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر على هذا المعنى كلام يكون لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو
الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما يقال الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو
به بدليل تعديته بعن فلا دور والمراد بالصدق والكذب ما يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور

تونو

١٨

بيان صدق وكذب الخبر

والمصنف لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر جعله
بابا راسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل
فجعل بابا راسا واخر احوال الجملة ولذا لم يجعل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من احوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا
سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء
بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسمي هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق ذكره في قوله
يطابقه او لا يطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة يطابقه او لا
يطابقه فاطلاقه على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به ويدل على ذلك قوله بعض فلان في انهم
الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة
نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه لا يعرف بما هو صفة المتكلم فلا دور والتفصيل في
الخبر الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما
فالجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب
الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالعرض للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة
الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع
النسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج
وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار حالا فلا بد له من وقوع بيع خارج
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له
يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة
من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وصفوا

مذهب جاحظ

حاصل

القائم له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام له وهذا
معنى وجود النسبة الخارجية قيل قابله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله فوقنا غير معتقد كذب والواو في
قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم
الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم
جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم
كاذب لانه الحكم بخلاف طرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن
تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فالمشكوك ليس صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم
الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بالا يتفق المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب
المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق في الشك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك
فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر [illegible]
النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع انه
مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال
بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد
باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية فلا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم او ما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء
لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اى في تسمية هذا الاخبار الخالي عن
المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة فيه نظر لان مثل هذا الكون غلطا في اطلاق

اللفظ

اللفظ لا كذبا لان تسمية الشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع
وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بسند بين الوجهين ثم الجواب
على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اى المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه
غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا
يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فيكون المعنيين
بعرض بعيد فظهر مما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحق منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان
يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول
الله حتى ينفضوا من حوله كما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله ابن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل
رسول الله صلعم الى عبد الله ابن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله
وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك
رسول الله صلعم ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم
فقال فقرأها ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت
الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما مع اعتقاد انه مطابق للواقع
او اعتقاد انه غير مطابق للواقع او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق
وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
انه غير المطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع
مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه
غير مطابق ويلزم في الاول مطابقته للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة

او بدونه الاعتقاد او عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق

ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في

كل منهما جميع الامرين الذين اكتفوا بواحد منها فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام في تقرير

تعريف مذهب النظام وقد وقع تهناني شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل

الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار الذين عنوا بالحشر والنشر حالوا

فتراه والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال

الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم

الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند الجاحظ تكذيبهم لا يدل

كلامه الصدق الذي هو عبارة عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا دلالة

لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق لوجه من الوجوه فلا طوران يعبر به عنه فرادهم بكون كلامه خبرا صدقه

حال الجنة غير الصدق والكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر

ما ليس بصادق ولا كاذب لكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم الاعتراض

بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا

على ما قررناه الفرق ظ ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه

اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني

ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب

عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب

ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد

خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا لا نسلم ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام

المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او

ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا كفى دليلا في الصدق نقل ائمة اللغة واستعمال

العرب ولا مدخل للقصد والشعور في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي

زيد قائم الى سناهم كونه خبرا فانه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما

لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال

الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام

الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه

لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام

سمي خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا سمي مركبا تقييديا

وتصورا كقولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق

فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد

الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة

في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم

بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق و

الكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة

الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير

التام مخالف لما هو المعلوم في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان

اريد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول

احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى

بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه

وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بالمفهوم بانه ثابت او منفي عنه كما

في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم

وانما ابتدا بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور

بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي

بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل باشتقاق

كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام

والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند

بد ان النسبة مناير عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف
بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه مالم
يسند احد اللفظين ثم يصير احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة
انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما نورد الجملة الخبرية لاغراض اخر
سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى
اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت
ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني
اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا
لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته
ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال
هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي رحمه الله
في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان
بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره فان المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن
لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك حفظت التورية لمن حفظ
والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر
افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان للانكار
الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول
الخبر انما هو حكم المخبر بوقوع المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت
المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر سمعه بل علم ثبوت ما اثبت
وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذكر الشيء ولما صح حزن زيد الا
وقد وجد منه الغرض لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولا يتحقق
الكذب اصلا ولكن لزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم

بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا
بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم
البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت
خرج زيد فهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من
اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم من
مفهوم زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق
ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل من حيث هو اي لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر
افادته الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما
ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع والثانية بدون الاولى لا تمتنع
كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد
فان الملزوم بدونه تمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم
فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم
العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع
من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف
ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده
المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم
المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول
وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل حصوله عند ما لا ان فحقيقة

قبل او لم يحصل بعد و للاول بالكل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد ان يكون
هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله بذلك الخبر وكذا
الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذا المفروض ان حصولهما انما هو من
نفس الخبر فيلزم على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى
الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان
لا يحصل العلم الاول من الخبر بنفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا
قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه
حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم فايدة الخبر بناء على انه من شانه
ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا نخطر ببالنا ان صورة
هذا الحكم حاصل في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل
لنا منه العلم بكون المخبر عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه
قبلا او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول
ان العلم بكون حصول صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود
علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا الحكم وهو جائز
فيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني
حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان
المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن
اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانما
نعرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل علم الثاني دون
الاول وبهذا انه مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به
لجواز ان يكون خبرا مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا
ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما

لا ينزع يان العالم منزلة الجاهل هو العلم المتعلق لمن اشتراه
ماله في الآخرة من خلاق

اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على موجب العلم فهو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل
وللسائل العارف بما بين يديك هو هو كتاب لان مقتضى موجب العلم ترك السؤال
ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات
العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه
ماله في الآخرة من خلاق ولبئسما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجده
تصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخر نفيه عنهم حيث
لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشي الى من فائدتي
الخبر وغيرهما ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الآية من امثلة
تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون
معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون
وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله
ولقد علموا الآية هو الملقى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه رضي الله عنهم
ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في
المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشي سواء كان هو العلم او
غيره ينزل منزلة عدمه فعال ونظره في النفي والاثبات اي في نفي شي واثباته
وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب
على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب
خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد
فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشي لا يدري انكر

يقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات
بل الحكم الوهمي والتردد ثمتنا فيان لا يجتمعان فلذا استعمل على لفظ المبني للمفعول عن
موكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية و
حروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته
اي الحكم بموكد قال الشيخ في دلايل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن
يشترط فيه ان يكون للسايل ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا
فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في
جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قايل به وان كان المخاطب
منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما
زاد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في
المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم
انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وبان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في
الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله
على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا
في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم
ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة عن
الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين
منهم تكذيب للاخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة
الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية
اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما معنا. مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر
فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وجب ان يرد العالم

يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى
الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا لكونه غير بليغ ثم يكون بينهما عموم من وجه
لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو
الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه
الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا
كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير
في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل
غير السايل كالسايل اذا قدم اليه اي الى غير السايل ما يلوح له اي لغير السايل
بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السايل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف
الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني في الفكر يا عبيدنا فصار المقام
مقام ان يتردد المخاطب بانه هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة
الطالب وقيل انهم مغرقون موكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر هي ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد
فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ
عبد القاهر ان في بعض المقامات يصحح الكلام السابق ويحتاج له ويبني وجه القابل
فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من
امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا
على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكران في بني عمه

لا انه يجوز لا ريب فيه تاكيدا بقوله ذلك الكتاب فيكون مما الحكم بالتكرير يجوز زيد قائم زيد قائم
ويكون جامعا معنى اللفظ بل بعقول المقام انه قد يجعل الناس المنكر كالا انكار يقول لا عالم الا

رجالا لكن بجنبه واضعا الرمح على العرض من غير التفات ونهض اما انه ينفقدان
لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التعالى بقوله
ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام و
ان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل و
والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكرات
يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد
لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار
وقد يذكر في جل لفظ الكتاب وهو متعسف لا فائدة في ايرادها نحو لا ريب فيه
طاهر في المثل لا لما نحن فيه بصدده فان جعل المثال لا انكار يصح لوجهين
ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم لكنه [illegible] فضلا عن انه
ان يؤكد انه قد ذكر في بحث [illegible] على ما [illegible] وح
لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما [illegible] ولكن صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب
عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس [illegible] وقوع الارتياب فيه لانه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب في كونه موحا لا
ينبغي ان يرتاب فيه في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن منكر كثير من الاشقياء
فمعنى ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة
لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام محمد [illegible] ممن دل على نبوته بالمعجزات
الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي
في دونه ذلك بنفسه في اعجبني زيد نفسه ونفعا التوهم السهو او التجوز
فلا يكون مؤكدا فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد
السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وعنزله ان يقول هو ذلك الكتاب فنعيد مرة ثانية لتثبته فان قلت

هو ذلك الكتاب

المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب
الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من الرجال وهذا لا ينافي خروج
الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين
ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع
والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع
داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من
الرجال باعتبار مجيء فردا وفردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسألة فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى
الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن
البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام
عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا
لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره
صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا
الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو
لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل
وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام
بل كلها كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى
نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت
العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح
صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد
فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان
مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه ما اصابه الوهن
ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين

ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام
تعلق الحكم بكل فرد فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف
ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول
كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين
على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين
خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل
كل جنس مما سمي بالعالم نعم لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده
ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون
العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس
وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين
متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله
ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة
فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا تؤيدها عقل ولا نقل
وبالجملة بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم لكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا
مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع
فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد
والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به
جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد لان
وزانه في تناول الجمعية وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل
الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب

واحدا

واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت
قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها
لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام
بمعنى كل جماعة جماعة او وجه توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم يقصد
انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانا
اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مباحث الانظار ومطارح الافكار كم زلت
فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل
على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا
عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع
وصفه بنعت الجمع نحو الرجال الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه
اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار
الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب
مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف
المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه
باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره المسند اليه في
ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر
من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة

لكونه في السجن وجسمه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب
على الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد
الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا
اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد
بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف
اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او ننادمه
وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا
او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر
نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا
كذا وكسآمة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة بعثا
على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى
لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة
اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الرجل الوالد او لتضمنها استهزاء
وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيف مجازيا وهو
للاضافة بادنى ملابسة من غير ملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق
الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام ملك واختصاص نحو كوكب زيد بالباب او
لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم يدلك على جزامي الارض النجم من
راجيها تعم على جنس الجزامي وذلك لان لاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية
والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس فهم من المفرد علم ان
القصد به الى الجنس كالوصف في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سبق

ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية
وهي ذكر لازم الشيء لينتقل الى ملزومه فليتنبه وجه ملخصه لعل وجهه ان ايراد
الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال
المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات
اللائقة لذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل
عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك
جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة الخالي الذهن عن الانكار وان معهما ان تامل ارتدع عن
الانكار خالي الذهن لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل منه
الى هذا المعنى ويطرد ذلك فادكن صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن
سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة
جواب عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذا
الحمد اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال جمعا وذلك كناية عن
هذا لغرابته وندرته مما يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويتوجه الى السوال عن
شان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام منه مساق الكلام
مع السائل المستشرف الى كيفيته بهذه النسبة الى ساطع برهانه وقس على هذا النوع
ما كان لا مثله المذكورة للاعتبارات السابقة من جعل لا انكار يسوى قوله لا ريب فيه اشارة الى
التهم ففعلا النوم المخصص فعال وهكذا اعتبارات التي من التجريد عن المؤكدات في
الابتداء وتقويته بموكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
والامثلة ظاهرة وكذا الخروج الكلام فيها على مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من
التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار والبحث
لا بد من التنبيه عليه وهو ان لا ينحصر في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق
مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل ان للدلالة على ان الظن كان
من المتكلم في الذي كان انه لا يكون لقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب اني كان من الامر

ما ترى واحسنت اي جملات ثم انه فعل جرائني ما تنوي وعلمه رب اني وضعتها انثى ورب
ان قومي كذبون ومن خصائصها ان لضمير الشان معها اثرا كلام وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل
على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث
الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم
الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد
والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على
صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة
للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما انه
انكر لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اوردت لزنية المخاطب على ان
هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن
مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه يدفع الايهام
والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد
مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكر بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود
الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية ثم لعلا اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس
بحقيقة ولا مجاز عندي كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه
قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد
دون الكلام كما جعل عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي
يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه لا بواسطة وعلى قولهما لاشتماله على
ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه
ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل

دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا
لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع
انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا
واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم تذكر بحث الحقيقة والمجاز
العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد
والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند
اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي
الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به
فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا القيد ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه
ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرج بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه
ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
ولا يشترط صحة حمله عليه ولا يخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فيدخل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع البقل
وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله اي ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم
يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت
الحاضر تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند في الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقدم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب عالما
بانه لم اراده وقوله وانت تعلم بتقدم المسند اليه احترازا عما اذا كان

ثم والاقرب التعقيب بسبيل الى ما هو له الا في المحجوب ولا في الظلم وان اريد ان الاسناد
الفعل والقرب التعقيب الى ما هو له مفقود فلا ينتقض

المخاطب عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب
عالما بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون لوجود القرينة الصارفة فلا يكون
حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في
المجاز بل ينسب قايله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم
بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان واما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها
صفة للكلام والمصنف صفة للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على الخبر المستفاد فعلا او معناه
نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى على ما هو عليه في العقل واقع
موقعه وتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على الاطلاق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتراض بانه انما ترك
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا ثم لا يليق ان في التعريفات لم
جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون
عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل ودلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السراير ولقايل ان
يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما
وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز ومالم ترد الاقبال
والادبار على اقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا اندكروه منه اذ لو قلنا اريد انها ذات اقبال وادبار
افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق
والمعرفة نسابة للمعاني ومنع تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي
الى الفاعل او الى المفعول به فهو على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدأ
ليس لغير الحقيقة ولا المجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد
القيام في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي فان الشاعر نفى
وما جعل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر
وما معنى نفي الفعل المجازي عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي واتى بصيغة
الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات

في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو ما صام نهاري
فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبته او نفيته وكذا الكلام في ساير الامثلة مثل نهاري صايم
ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات و
اسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له
غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل
فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده
وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع
الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر
الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله
ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى
تفسير التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت
كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند
اليها فاسناده الى الفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل
او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول
به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما
مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل
ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد
من ما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد
لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
وانما الغرض تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة
التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه
وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض

بيان تقرير قدّروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل
كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته
وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جدّ جدّه
لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر
فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهي ان من
شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه
ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية
دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير
المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي ومثله يوم تقوم
الحساب اي اهله لاجله وقد خرج عن تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما
وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار
على ما مر والثاني وصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه
ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاءات الكتاب وكلامه ظاهر
في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك
المسند وكذا لما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله
نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو
المعذب فوصف به فعله مثل جدّ جدّه كذا في الكشاف وظاهر ان هذا
ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجاز
لما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة
حرف وبدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه
وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى

المفعول

المفعول بواسطة فما قيل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف
تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل
الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى
فما ربحت تجارتهم وذلك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب
فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو
قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل
الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا
امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب
الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز
فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه
ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز
العقلي في الاسناد خاصة او للمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في
التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في
هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليل مسروقة
والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى والكيس شر مكانا
واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا
المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر في قولهم سيل الهموم
بجوده بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف وقولنا
في التعريف يتناول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل راسا الا
من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده
ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون

الواقع

وتخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر في بيان فائدة
هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب قلت اى سر في التعرض لاخراج
نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر
فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند
المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع
وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده مثل قول
الدهري انبت الربيع البقل وعكسه مثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس
في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاول
ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر
لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف
ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما تقتضيه العقل
ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في
نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يوهم
من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول
الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده و
ثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه
وقد يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على
قيدين يفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون
حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج
نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من
التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني
اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود

ليست

ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر
بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل
والمعتزلي لمن لا يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله
الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في
نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه
امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة
فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار
قوله بتاول ضايعا واسناده اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت
اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه
اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في
الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى
غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج
جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما لخروج عنه ما لا تاول فيه ويدخل
فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الافعال بالتاول
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل
بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول
الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفائه حاله من الدهري واظهار انه
غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف
يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم
من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان
الفساد انما كان نشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام

بعوضة فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اى لان مثل قول
الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اى الصلتان
العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اى
على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما لم يعلم او لم يظن
ان قايله لم يرد ظاهره لعدم التاول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى
ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم
يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل في الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان
رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر
المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اى مضيها واختلافها وفي الاساس جذب
الشهر مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون
الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا
يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل
عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر
راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي
فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني
فيكون الليالي يتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلي
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد
باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية
وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية
وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية

مشبوه

مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فان المسند
حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم ما
للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان لا اسناد
المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل حاله كحال ساير الالفاظ المستعملة فانه
اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز
في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب
المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل
مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صايم انما هو اسناد
صايم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيى
الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي
ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اى
ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى لوجوه ايها ما للاقتباس وان المعنى
اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا لوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا
والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات
سبب فيها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل جيشه لانه سبب
امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله
حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته
اياهما انه لهما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف
تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل
الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والا
فيه لان تسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون
فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى
ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة

وهو غير مختص بالخبر كما توهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال
الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخر
جنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل
الله وابليس سبب ومثل فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه
ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه
اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واجلو تلك ثمرك
ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه
قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا
اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز
قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او
عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه من
ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات و
صدوره عطف على استحالته اي وكصدور الكلام عن الموحد في ما يدعي الموحد المحق
انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير
البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده
مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل
والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة
حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به
اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر انه عبارة عن اسناده الى غير
ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له
من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة

لجواز

لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه
يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم
واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله
عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا
في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان
وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه و
محبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني
هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو
ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء
ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض
به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير
اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك
لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه
فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام
على حقيقته فان القدوم موجود على حقيقته وكذا الصيرورة والزيادة واذا
كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم
فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا
فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في
سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الاثبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان

مامر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عندهم ان تذكر المشبه وتريد المشبه
به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به
مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم
السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من لوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني
ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد
بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل
انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم
تفرده بالذكر وتنسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه واي وفيما ذهب
اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى
لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي بفيه في قوله تعالى خلق من ماء دافق و
يستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره
صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ
فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم
ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع
للتشغب لان قوله نهاره صائم مما ناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير
المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليس من
دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لكن المناقشة في المثال ليست
من دأب المحصلين في قوله يا هامان ابن لي صرحا هامان لان المراد هو العملة
انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف جواز

الربيع

الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وهزم الامير الجند مما يكون الفاعل هو
الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه
اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشرع وليس كذلك لان مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها
منتفية كما ذكر فيمتنع كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب
السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا
وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع
حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ
السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع
مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة
في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان
تكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها
وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى تفسد المعنى وتبطل الا
ضافة وايضا يكون الامر بالبناء هامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان
وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى
حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر
مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة
بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان ان شاء الله ولانه اي ما ذهب اليه
ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة
كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد و
اشباه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين

مطلقاً ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة
الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على
القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا يحتمل صائم
مطلقاً والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائماً او غير صائم ومنهم من لم
يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة
انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد
بالنهار الصائم مطلقاً فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى
الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وجعل الكلام الذي هو من
البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز
ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة
كما فهمه لم يكن الامر له الا حقيقة ولا المجاز الا بدئ اكثر اذا قلت ارم يا اسد لا يكون
الامر للحيوان المفترس قطعاً وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض
والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان
الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع
ذائع في كلام الجميع من غير توقيف الباب ـــــــ الثاني احوال
المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره
وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة
الحكم او المسند لكونه مسنداً اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسنداً
اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون
المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم
الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه و
الحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفاً به

لوجود

لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول
معلوماً مقرراً في علم النحو ايضاً دون الثاني قصداً الى تفصيل الثاني مع اشارة
ما ضمنية الى الاول فقال للاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره
عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة
الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثاً وقيل معناه انه عبث نظراً
الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك و
الاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى
اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ
من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك
عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف
ايضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة
الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف
على العقل كقوله كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل
المذكورين او اختبار تنبه السامع هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه
هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيماً
له واخفاءه او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيراً له واهانة او تأتي
الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول
ما اردته الا غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام
عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن
او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان
يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل
جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام شنشنة

اعرفها من اخرتم او على ترك نطاين كما في الدفع على المدح او الذم او الترحم
فانهم لايكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله بالرفع ومنه قولهم بعد
ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل
ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف
هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة
الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل
الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله انما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره
وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله
تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة
ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر اوبلغ من الفظاعة الحد الذي لا يقتدر
المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه وهذا اذا قلت
كيف فلان سايلا عن الواقع في بلية فقال لا تسال عنه اي انه يجزع ان يجرى
على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجار المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه
لايحاش السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي
للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة
السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون تكرير
اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة
على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام
حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته
وشرفه نحو هي عصاي وهذا ابطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث
مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير
ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فيقول نبينا حبيب الله

ابو

ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه
للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعل صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
نحو زيد قام وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان
قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما
لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ
ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه
ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق
له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله
تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاجر الفاسق
يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل
المراد فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او
فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم
من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند
اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على
التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لان
المخاطب اما افادة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او
لازمه وهو انه حاكم لان المتكلم حاكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين
يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد

كانت الغاية في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ التوريه فافادته اعم فايدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السما ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة وتتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فيما لا اضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غير معين اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع شان المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء واذا كان كذلك فلا تختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا تختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد

المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقد على بقية المعارف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي الا من لفظ يقع احضاره الا ستوقف بعد العلم بالوضع على شئ اخر من تقدم الذكر ونحو ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن ساير المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في ساير المعارف فانها لا تفيده اول زمان ذكرها الا مع وما انها الكلية وافادتها

الجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم
الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه
ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف
التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم
لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون
علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق
او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من
حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم
استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد منه والمعنى لا مستحق
للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد
الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب
الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا في
التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته
اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس
هذه الامور وللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال
من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين في الكناية
الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني
العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما
استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد
يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم

هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال و
السلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او للتعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك ابائي
فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير
المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او
ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت
كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة
فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت
مثل ذلك كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك و
تحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث
ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى
بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه
بشيء يوجب تصوره اي كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع
عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب
نحو قوله وهو هذا الذي يذكر الهتكم قلنا امنا او تعظيم المسند اليه كقول
الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل
كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد
المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى
او لا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضرب زيد فهاله ذلك الضرب
لان المحكي عنه غائب ونحو على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني
هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم
بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لاعظمن لان المعنى غير مدرك حسا
فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب

المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه
فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثانى بالبا وتقول عقبته بالشئ
اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده
اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه
نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم و
اولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من
الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشارة
تنبيها على المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا و
الفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق
الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام
اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته
ولقيته اى ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى
اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى
ما سبق ذكره صريحا فى قوله قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر
اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما
وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم
المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن
دخل الدار اغلق الباب وقد تكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف
المنادى نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى
نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك
الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخل على المعرفات نحو الانسان حيوان

والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتى المعرف
بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك
الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة
المتحد فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن
وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى
على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة
من حيث هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد
بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان قولك ادخل قرينة
دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما
اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين
علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد
موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه
واسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن واذا اطلقها على الواحد فانما
اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا
فكذا النكرة يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان والى اشار
بقوله وهذا فى المعنى كالنكرة يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان فى اللفظ يجرى
عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك كعلم الجنس وتعرف الاحكام اللفظية هى التى اضطرتهم الى الحكم
بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وتعلم ما ذكرنا

من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى
من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون
هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار
وكقوله تعالى وغير الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لان الموصوف
فيه وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام
في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا
ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف
ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان
يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة
احقيقة هي ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان
استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد
ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت
به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل
الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها
الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن
لم تقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه
لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها
في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب
الكشاف وحيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى

بيان الاستغراق

الاستغراق قسمان

ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام
للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما نقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس
المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة
عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة
منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما
على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل
الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها
عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي
هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو
رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها
في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب
المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا
التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة
فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتباره والتي ليس باعتبار العدم وهو
اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ
واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني
فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي

الماضي واما ماليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو
كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح
يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تعميم مطلق الاستغراق سواء كان
بحرف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا و
اضرب القاعدين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثنى انا بينا وكل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق
الجمع انا بينا وكل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال
في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان
وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في
سياق الكلام النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق
احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق
والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتداء
نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة او مقدرة نحو لا رجل
في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان
والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها
مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير
في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السماوات وعلم ادم الاسماء
كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين وغير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا
او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء [illegible]

بيان تنكير المسند اليه

ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو
وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن
ايات الله تعالى وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصود تعاجيهم عن الادراك والتعظيم اذ [illegible]
او التعظيم او التحقير بمعنى انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كنهه
اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن
طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير قليل بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان
له لغنما والتقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب
ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في
المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار
بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد
كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام هذا ناظر الى التعظيم وبجيء للتحقير والتقليل
نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير
والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا
او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل
يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح
التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف
بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت
اي شيئا او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة
ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه ما
تفيد الشي والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما
بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب
وبين نفحة العذاب

بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتحقير قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن
على ترجيح الثاني كما ذكر بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة
من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله
خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة
به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص
بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة
المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله
والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل
بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ما يجري
خلق الله كل دابة منه وتعسفهما ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام
للافراد شخصا ونوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم
فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا ضعيفا حقيرا اذ الظن
مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل
التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من
المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس ولذلك هو مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه
وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن
ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الشيب اغترارا الا ولا الى
ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت الا ضربا زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان يكون فعلك غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فهذا
لاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك

قلت

قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين
قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل
قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي بعدد يسير
من خيولكم وفرسانكم وشيء يسير من فيضان جودكم واحسانكم واعلم انه كما ان التنكير الذي
هو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع
بعضهم درجات اراد محمدا عليه السلام ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره
ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير
ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو لي في هذا الامر بعض اهتمام واما وصفه
اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو
المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان
ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون
تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق
على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق
قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه
اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد
كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية
فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا
الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن
كأن قد رأى وقد سمعا الالمعي واليلمعي هما الذكي المتوقد وهو اما مرفوع
خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات
اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا والالمعي ليس بمسند اليه فقوله
الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي

انه سئل عن الملح فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في التنكير قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة
الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص
ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل
فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته
بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر و
غيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما
نحو جاء زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث تعين الموصوف اعني زيدا قبل
ذكر اي الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او
تأكيدا اي اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذكر الوصف نحو امس الدابر كان
يوما عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة
وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف
قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون
باعتبار الحكم الذي يناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة
نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجمل ان يكون خبرية
كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب علم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجاء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميز عنه

عما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة
او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا
مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل
قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط
فان قيل في كلام القوم ما يشعر بوجوب العلم انما هو في الصلة دون
الصفة فلا يجب ان يكون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصتها معلومة للمخاطب فيحمل انهم علموا ذلك
بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية
في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا على ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بالسماع من النبي عليه السلام والمشركون لما سمعوا الاية
علموا ذلك نحو طيوا في سورة البقرة واما توكيد فللتقرير اي تقرير المسند
اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن
به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المسند
او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز والسهو
لكن فرق بين القصد الى تقرير المقرر والقصد الى دفع التوهم على ما اشار
اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى
مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر

في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير
يطلعنا عليه وهو خلاف ما مر من جوابه في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه
انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد
الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم
وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى
تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير
المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد بحث تقوي الحكم في فصل التقديم
والتاخير مع الفعل بل في آخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن
قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكر في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم
عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولو سلم
فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه
المسند اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي
اشارة الى ما ورد في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان
نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل
من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان
حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد
الاصطلاحي وهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه
المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او لتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا
من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص
الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز

واما

وانما قطع بعض غلمانه مثلا او عينه او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم
ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يندفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو
ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم
يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء
على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما
يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء
على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان
وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم
في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة
توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان
تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من
اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع
ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه
واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول بحث الاولى انه
لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا
توهم السامع ان الجائي رسولان منهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال للدفع
جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما ولا
يحترض باعثه ونحو ذلك فانما تدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع
فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به
نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من
اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا بقصد الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف
من ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس

عطف بيان جي به للمدح لا للايضاح كما يجي الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمومن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي طيب في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جي به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ذكر ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الالهين باثنين والاله ايضا بواحد بيانا لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا الذي فصل صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يوكده بهذا كلامه وقوله يوكده اي يفسره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونحوه

واحد مثال للوصف الموكد كامس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطاير ليدل على ان القصد الى الجنس دون الفرد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطاير يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا اختلاف بينها بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن حاجب ولم تذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعيهما الى اخر ما ذكره اعني التثنية والوحدة دون الجنس اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص او تاكيدا او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند المحقق الابهري ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يجعله عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء

مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن
بدلا فبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ
الالهين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال منه اى المسند اليه وفي هذا اشعار
بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في
جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح
ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته
عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاء القوم اكثرهم في بدل البعض
وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من
مفهومه فنحو الالهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما
صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الالهين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو
الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة هو مبينا وملخصا
لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت فلم
هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح
على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان
اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة
والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير
وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في
قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير
والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض
والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث تطلق

ويراد

ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه
ونحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حمار بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به
كلام بعض النحاة والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر
وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما
العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل
اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض
لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني
عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر
بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد
وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء
القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء
تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع
مهلة وحتى مثلهما الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ
ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما
بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها
نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوا
معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر
في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى تفصيل على

تفصيل المسند اليه ايضا فكان لا يحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر

الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات

الشيء او نفيه عنه الاوجه الغرض الخاص و المقصود من الكلام وهذا احتمالا لا سبيل

الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو

بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب

والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاني زيد

فعمرو كان نفيا للمجيئة عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل

زيد او بعده بمهلة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من

غير تفصيل للمسند نحو جاني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا

قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب

فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد

السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاني

زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاني زيد

لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر

المصنف ههنا لكونه مثلا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد

ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة

ان لكن في ما جاني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء

على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم

رفعا شبيها بالاستثناء وهذا مرضي في انما يقال ما جاني زيد لكن عمرو لمن

اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على

ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد

فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاني زيد بل عمرو وما جاء

زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب

ان

ان تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو

جاني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم

المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد

قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته

وانتفائه عن المتبوع فمعنى قولنا ما جاني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء

زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال

المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا اشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب

المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم بتحقق

الثبوت له فمعنى ما جاء زيد بل عمرو بل ما جاني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء

زيد وعدم مجيئه على الاحتمال مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في

النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن

الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح

فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت ممنوع كما ذكر بعض المحققين من النحاة ان

بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط

او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاني زيد

او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او

للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم

لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول

اللفظ بل بحسب امر خارج وعما عرج السكاكي من حروف العطف اي المفسر

والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور

من غير اعادة الجار وللضمير المنصل المرفوع من غير تأكيد او فصل

يقوي مذهب الجمهور وهذا نوع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه

بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في

المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه تخصيص
المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول
ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه
وجعله بحيث لا يعم وعين كما قال في المفتاح انه تخصيص المسند بالمسند اليه
وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على
ان التحقيق ان فايدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا مقصورا
والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فالتخصيص اي المسند اليه بالمسند
نعم لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور
على زيد لا يتجاوز الى عمرو وهذا تعال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي سبق
الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه
جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وعين قلت نعم ولكن غالب
استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريق
قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص
مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه
الايدي الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس
من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند
اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية
فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة
انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط
منشاؤه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان

هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز
حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيها مثل هو البطل
الحامي لا تريد ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل
تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته
حق تصوره فعليك بصاحبك تعني زيدا فانه لا ضمير له وراى ذلك وطرقته طريقه
قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما
ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل
صرح في هذه الآية بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتاكيد
والجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون
للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم
الاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص
والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في
الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق
الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال
اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر
والشيب هما فالحياة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه
على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان
تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو
ذلك مما بقي له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على
نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تجيء الى
اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله

فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف
ثمة هو الضرب الاول وكلامه ايضا متجه باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون
ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف
الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون
سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة
الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند
على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا
اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء
بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري يرثي بها
فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت
البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلالة وهاد يعني بعضهم يقولون بالمعاد وبعضهم لا يقولون به وبهذا
تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد آدم عليه السلام ولا ناقة
صالح عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا العنقاء على ما وقع في
الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل
او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام

انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما نحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل
في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار
ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار
لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر
الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل
على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح
او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول
خبر المبتدا او بالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا
اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما
يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع
الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند
اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل وقع الشرب مثلا نعم لو قيل
على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه
الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها
ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في
عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد
هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه
فقول المصنف هذا تفسير للشيء بما عن لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون
التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي في نحو انا
سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لانه جمع خاف بمعنى خفيف والجواب
منع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز
وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة
لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب للمقام والجواب

ايضا بانه لا نريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في
قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى
كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا شديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا
لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر وزد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما
اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر
الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ
وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان من المشتقات
نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد
حرف النفي بلا فصل من قولهم وليته اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي
لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير
على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم
منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من
توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة
الى جميع من في العالم وهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي
الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان
مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم و
منطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا
احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول
والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول لكراتك قلت لا غيرك فتقول
ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند

اليه

ما انا قلت

اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك
ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه
العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال
المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم
ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي
عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والعرف واضح فان
الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات
الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق
النفي وهذا حمل كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت
كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكر اهل اللغة
من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع
كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه
الجاري فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا صحيح
دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من
رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من
النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل
نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي
كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم
لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو
مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان
يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الاحاد

او المثنيات او الجماعات واذا كان احدهما في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت
جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو
ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد
الفعل المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون
احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى
الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الروية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الروية الواقعة
على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو
ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره
بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا
يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع
بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الروية الواقعة
على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح ولا
لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضربت زيدا يستلزم نفي الضرب الواقع
على كل احد ويلزم المحال المذكور وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان
المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان
يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في
هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام
وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب
والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان النفي بعد تعيين الفاعل
هنا هو السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه

فزعم

فزعم انه غيرك او انت تشاركه الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا
السلب اعني عدم رويه احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا
لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على
السنتهم وهي متقاربة ومنشاها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم
يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على
الفعل وحده دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في
نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا [illegible]
في [illegible] فنقول لتحصيل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن
قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق
بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي
لم يسع فزعم انه غيرك او انت تشاركه الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك
انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي
سعى فزعم انه غيرك او انت تشاركه الغير واما نحو قولك ما انا سعيت
في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود
سعي واصاب لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت تشاركه
الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما
فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان
تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا
لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط
ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان
قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل وراى كل احد من الناس فنفيت

انك

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

ان يكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطبك ان هناك انسانا قد قال شعرا فقط
او لم يأكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه
فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا فقط
انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا
كما اذا قلت انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون
قد قال شعرا او اكل شيئا او ما انا رايت احدا الا انه انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل
للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فمن نفى عن الفعل فزعم انه غير المتكلم
وحده او مشاركه المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل
على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركه
الغير فليتأمل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون غيرك قد ضرب
كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت
كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي
وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي
ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته فيعلم ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء حرف
النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا
عليهما وانما يكون التنازع في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد
ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لغو

ان

ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل بمعنى ان ذلك الضرب الواقع على من
عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب
المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون
زيد مضروبا لك ولا للغير ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عن الفعل المعين ثم الاستثناء
اثبات منه لنفسه بعين ذلك فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان
النفي لا يتوجه الى ضرب معين وقد يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير
زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان
وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المنازعة في
فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون
زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوزع في فاعله ولا يلزم ان لا يكون
مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض ما الا هو نفي الضرب الذي وقعت المنازعة
في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم
نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال
ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء
انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا
قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكأنه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد
الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل الظاهر
اثرها في قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع
فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قرأ كل القرآن سوى سورة
الفاتحة وعندهم ممتنع هذا لا مقتضيا به ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم

غير مقرونة بالامر وهذا مجال والا عطف على ان وليّ حرف النفي والمعنى ان
وليّ المسند اليه المتقدم حرف النفي يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا
مظهرا او مضمرا وان لم يلِ حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوّي والى ذلك اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي
او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن
زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على
الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكّد على الاول بنحو لا غيري
ولا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي منفردا
ومتوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع
شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي
الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول
نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوّي الحكم
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى
ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره
لا يفعل ذلك وسبب تقوية تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة
وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي
قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف له بمثال
ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف
التخصيص نحو انت لا تكذب فانه ابلغ لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا
تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكر بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه
لا الحكم لعدم تكرر فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له

على

على ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا يعنى انه لا يظن ان
عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند فيه
الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب
منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته قد
وقع خطأ منه في فاعله فيقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته اي المثال الاخير
ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير منسوب بتجوز
او سهو او نسيان اي في الفاعل صح واعلم ان تعرض لنفي التقوي لانه انما
اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير
لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على
سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا تزيد كل النظر فيه الا على التعجب
والتحير وذكر انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب
بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتغيره وجود
السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما اذا قلت
في الابتداء لا في وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا
يصلح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما
يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته
لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه او نسيانا ان
عرفت ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل
عند خطأ المخاطب في الفاعل بان يعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد
او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمشابهته كان تجوزا والا كان سهوا

او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من
المخاطب ثم بني على كلامه ما بني والتنجن شيء عن الثمن هذا الذي ذكر من التفصيل
اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد اي التقديم او البناء
على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة
فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون
في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك
الاخر بانه لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان
يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد
المخاطب بهذا الكلام اني قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او
اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو
من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ
دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو
رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا
وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف
بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا
نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على
ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط
وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو
للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا
كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكر
المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب

الكشاف

٥٣

الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق و
الله يستهزئ بهم وامثاله مما المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان
كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان
مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
موخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي
حرف النفي وما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا
زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا الاحتمال المقدم وكرر ذلك يعني
اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز
تقديره كونه اي المسند اليه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا
نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في
المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر عطفا
على جاز اي وقدر كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا اي وان
لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء
نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير
كما في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان
اصله قام زيد فقدم لما سنذكر ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون
نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل موخرا
على انه فاعل معنى فقط لا لفظا اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه
السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي
ليكون فاعلا معنويا فقط كما في التاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير

قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعل
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى
تقدير كونه موخرا في الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم
يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع مانع
من التخصيص كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او
رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على
التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان
المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهمه ولا يفزعه واما على
التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي نبو هذا التقدير عن مظان
استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند
القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة
بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين
قولهم بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان
الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه
ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون قولهم معناه
ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما
منع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتي التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه
لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان
الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب
الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد
من اعتبار كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه

ليفيد

ليفيد الحصر فيتاتي التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف
فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدا
ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم
الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا
قصير من غير تقدير كونه موخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصر
في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الا الاكبر وفيه
اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي و
المعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي
ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم
يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم لان الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله
على سبيل الفسخ من التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقوله والمومن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع
تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز
الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان
هذا اعتبار محض منا فكما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام
فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم
امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله شعر بتنا بها قبل
المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف
في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه تيت الجماهية لو كان يشكي الى الاموات
ما لقي الاحياء بعدهم من بث الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار
او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا

انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا، عند السكاكي
بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعليه وكذا رجل جاني بدل اصطلاحي قلت
امتناع تقدم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير
في قوله والمومن العايذات الطير عطف بيان للعايذات لا موصوفا واتفقوا
على امتناع ما جاني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقدم البدل
ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا
قايم هنا بعينه واما قوله فكان محا فاكله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل
المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعه ولو سلم ففيه تقدم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقدمه على العامل ايضا نعم قد ذكر
النحاة انه يجوز تقدم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف
عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما
تقدم التاكيد والبدل في السعه على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد
ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاني لولا تقدير
التقدم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقدم كما ذكره السكاكي
في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك
مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن
استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط الابتدا الا ان يقال التنكير انما يدل على النوعيه بالتهويل او غيره والحصر
انما يستفاد من تقدير التقدم فلا بد منه بحاله لانا نقول قد ذكرنا ان
ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحه وقوعه مبتدا الا المعرف
وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلام بل الجواب انه

انما

انما نعتبر التقدم والتاخير في صورة المنكر اذا لم نقصد به التخصيص النوعي الذي
يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاني يعني
لا امراة ولا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه
لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهر ذا ناب من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من هو قام زيد قام في التقوي
لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويقوي الحكم وقال انما
قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قايم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكايه
والغيبه في انا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه الخالي عن الضمير ولهذا
معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه متضمن للضمير بالخالي
عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبه كما لا يتغير الخالي عنه
نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا و
يظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي
مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما
المقاربه في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة
للاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا
المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي و
لشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جمله واما في صلة الموصول
فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو
في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها
اي الجمله في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلان قايمان ورجال قايم
والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه دون غيره فيه جهتان
جمله ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قايم

بناء على شبهه بالخالي لتجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى
الظاهر نحو زيد قام ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد
الى الظاهر فلما جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد
وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه
اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير [illegible] عارف المسند الى الظاهر في حكم بانه
مفرد مثله وقال المصنف معناه اتبع عارف عمرو في الافراد اذا اسند
الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل
ح لهذا الكلام وكما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا
استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا
تبخل وانت تجود و في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب
وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية
عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بلا تعرض اضيف اليه لفظ مثل لانه
اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي
عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس
وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او
النفي عنها بطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه
لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير
المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل
يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا
سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا اشك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في
الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم
يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه
كما في قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة

المتندم

تقديم المسند اليه المسور

المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله
من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير
المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام
ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادة التعريض كما يقال ضربني
من غير ذنب اي ضربا لم ينشا من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه اني لم
افعل وهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ولا يلتزم فيه من فليتنبه
له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين
التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية
ابلغ لما سبق والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق
المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلايل الاعجاز ومعناه ان
مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم نوع كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ
وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل
اذا قصد بهما هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما ولو قلت يفعل كذا مثلك او
غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا
عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل
على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم
عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي
القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب
وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كون
التقديم مفيدا للنفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد
وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو

ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله بمعنى لو لم يكن التقديم مفيدا للعموم
النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل
لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا
ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة
وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة
التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه
معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا لانفصل ولا يمكن
تقدير الرابطة بعد لم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب
وهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود
الموضوع كما هو هنا لان وكذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالا
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو
لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي
القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما
كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق
نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق بعض
الانسان لم يقم وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهذه في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجود الموضوع
اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض
من الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزم نفي الحكم عن جملة الافراد دون

كل

كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم يكون معناه نفي القيام عن
جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيسا معنى اخر لا التاكيد الى الاول
واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان
السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته للبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة
الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان الحكم المقرر
عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي
موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك تفيد العموم وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان
ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورود
ها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفي عموم القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل تاسيسا فالاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الاخر ضرورة وفيه نظر
لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان
يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو
انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا النفي بالاسناد اليها اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه
فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان

يكون كل تاسيسًا لا تاكيدا لان التاكيد يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة مثلا ان انسانا لم

يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده في نفس الاسناد الي كل لا شيء آخر ليكون كل لتقوية ولما

كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد وهو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا

ان يكون لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الي منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا

فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت

النفي عن الجملة فاذا حملت اعني كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان

نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه

واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل عموم لم يقم انسان لا

لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان

لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد يلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما

حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان

صح البياض

تكمل

حمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال

دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة

لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا تكون تاكيدا لانا نقول اما ان

يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم

ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او

عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله

للنفي عن الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة

بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم

عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض

الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد

من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس

فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على

التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل

فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل

ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة

كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد

من افراد الموضوع لا يقال سميناها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ

الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان

المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد

الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع

وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية

دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ النفي سور انه يبين فيها

ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة

ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا
واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور
الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات
وهنا يجوز ان يكون مهملة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او
ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على
ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال
التنوين تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير
ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة
النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء
حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل
المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير
فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد
لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها
معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد
كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة اولا يقع
نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه
القسمان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير
عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي
عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه
فانه موخر تقديرا لان مرتبة الفعل ويكون المراد بقوله بقوله اخرت

عن

عن اداة النفي ما دام يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما
يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة
على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او
تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاء كل القوم وقدم التاكيد لان كلا
اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها
او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد
اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله
عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او
ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع
هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد
الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل
في المعنى فاعلا للفعل او للوصف الذي حمل عليهما او اعمل فيهما كقولنا
في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم
كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال
ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان
احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي بعض ان كان كل
في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليهما او العامل فيهما نحو ما كل
ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها انا وما
آخذا انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق
الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال
الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد
ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان
يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب

كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي
وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل
المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي عليه السلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل
قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر
ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع
شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب
الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان
السوال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام
في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم
وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فلجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني انه لما قال النبي
عليه السلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل
ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما
لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما
الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا
بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا
ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو
كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر عن الفصيح
عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقايل
ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان
لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا

لا تقول جاءني كلهم ولا مررت بكلهم ونظير بعينه ما ذكره سيبويه في قوله كلهن
قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على
الضعف او لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب و
اعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا
تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على
ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما
اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم
استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي
عليها فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله
هذا كلامه واما باقي فلا قتضاء المقام تقدم المسند وسيجي بيانه هذا
الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقدم والتاخير
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان
نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى
متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل
مصلح ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي
هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره
لكي يعقل حتى المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل
ولا يلتبس الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام
والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيل ما سمي مخصوصا بالمدح
مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من

يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم
رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان
يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك
لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود
في هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا
الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه الالتزام كون ضميره مستترا من غير ابراز
سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى
ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير
المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة والصحيح
ان يكون الضمير للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان
او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا
كان في الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا
الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع نحو هي الامير غزوة وهي
زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما يتعرض المصنف لنحو قولهم
ربه رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع سماوات لانه
ليس من المسند اليه ليمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب
ذلك الضمير اي يجي على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه
اي من الضمير معنى انتظر اي السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فاذا جاء
المعنوي عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعد
ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ومعاناة الطلب في
الطلب يجد ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون
الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعم فيقصد الابهام

ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقدم ضمير الشان
وهو يقتضي التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقوله
لا اخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا
يخفى ان ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظر انما يصح في ضمير الشان
دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل
وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكر ليس بسديد وقد يكون وضع
المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي
القران او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقلا للاذهان نحو هو الحي
الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت
عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان
المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز
المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل
عاقل هو وصف لعاقل لا بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته عجزته او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام
حايرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا كافرا نافيا
للصانع قايلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام
المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حايرة والعالم
المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى
السامع ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم
البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كذا يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عنه

ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية به كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه اذا قصد لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امرته بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت اي بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة وفي العبارة ادنى تسامح والمختار ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بصريح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه يقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على انه مذهبه

ان كلا من التكلم والخطاب والغيبه اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى
الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى
الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلثه التكلم والخطاب والغيبه بعد التعبير عنه اي عن ذلك
المعنى باخر منها اي بطريق اخر من الطرق الثلاثه بشرط ان يكون التعبير الثاني
على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح وانا قلنا ذلك لانا نعلم قطعا
من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبه الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطريه لنشاطه
وايقاظا في اصغائه فلو لم نعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست
من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي
فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغايب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا
له بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر
طريق غيبه ومنها تكرير الطريق المتصل اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين وان
الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل
منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من
هو عالم حقق لي هذه المسئله فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله
يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان
حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبه وحق الكلام بعد تمام المنادى ان
يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق
الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس
امنتم فليس بشيء قال الامام المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس

كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن بعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان
لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجح التاكيد على التاسيس
فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى
اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبه
مهمله لا سور فيها والسالبه المهمله في قوة السالبه الكليه المقتضيه النفي عن
كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقايم وانما قال في الاول المستلزمه وههنا المقتضيه
لان السالبه الجزئيه تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض
وبكل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى
هذا بخلاف السالبه الكليه فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان
المقرر عندهم ان المهمله في قوة الجزئيه وقد حكم ههنا بانها في قوة الكليه
احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهمله نكره غير
مصدره بلفظ كل في سياق النفي وكل نكره كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا
غير مصدره بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكره التي تفيد الوحده
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدره بلفظ كل فعند ورودها
في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كان هذه السالبه المهمله في قوة السالبه الكليه يكون معنى لم يقم انسان
نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان
معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقدم قبل
كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعد لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند
انتفاء احدهما ثبت الاخر ضروره وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان

لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لانسلم انه يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل
فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون
اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده
لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد
في لم يقم كل انسان انما افاده الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل تقوية
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه ح
لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد
هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا
افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على
الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي
القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من
المفسر لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلنا
للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي
عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى
ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يتجه قول المستدل انه يجب ان

لجمل

ان تقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان المقصود الاخبار
عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال بعود الضمير على الاول وحمل الكلام على
المعنى لامنه عن الالتباس ومع هذا فذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني
قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض
ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير الثاني في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى
باركنا حوله ليريه من آياتنا في قراءة بياء الغيبة فهو التفات من التكلم الى الغيبة
ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه
ومتماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه
بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى آخر
وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس
كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح
العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة غمض منها وبات
له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لالتفات في البيت الاول عند
الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول
صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر
في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والا
في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال
من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان
الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان
فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما
يكون في شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك

الغمص في العين ما سال من الرمص والرمص بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص وقد غمصت عينه

الى الغيبة في بيت قد اضحى الخطاب وصار لا اسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
لا انتقال الى التكلم في ومالي الا من الغيبة وجدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف
في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام
كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعده لكن حينئذ يقال
ذلكم مثال لا التفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا
قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون
الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون
قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر ولا التفات يجب ان يكون من خلاف
مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر ولا التفات
يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب
الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله
من ناجاني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بالحسبان فيه عند
غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاني في الاية والبيت التفات عند
السكاكي وغيره فلو كانا واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف
مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره في
ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاني من خلاف
المقتضى على ما حققناه والى العيسم انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان
لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة
ولم يجي ذلك للغايب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في
الحسان متعلق بقول طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له

طروب في طلب الحسان ونشاط في مراوده ابعيد الشباب اي حين ولى
الشباب وكاد حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على
الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حين قال
يكلفني وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذكر القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى
والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيه التفات
اخر من الغيبة الى الخطاب وفي قوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي
لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا و
خطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد
وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم
في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد
مكان اياه نعبد وذكر حيدر لا فاصل في حرز البسيط ان من شرط الالتفات
ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما
قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو عنده المخاطب
به لان ذكره ذكرى من العبد مع استماع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس
له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك
انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول
امرأته وبالبيت الثاني هو الخليفة وهذا اخص من تفسير الجمهور فقول
ابي العلاء هل تزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك
عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك عند اولي
قال انه اخبار عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبل

نرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجر نكرة سوكنانة وبقوله
او لا كا انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام
بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل والدعاء او نحوهما كما في قوله
تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا ونحو قوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم
وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وقول جرير متى كان
الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلج
في شيء فتلتفت الى كلام تزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة
فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كأنه لما قال فلا
هجره يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب وفي اليأس راحة ووجه اي وجه
حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب
كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع
واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي
قد يكون لذلك الالتفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب
مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن
قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق
بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى
ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين
على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك الامر في يوم الدين والمفعول
محذوف دلالة على التعميم المفيد ليوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة
الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع
والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقول خاطبته
بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد

المفيد انه اي ذكر الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين

ذكر الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع و
التذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم
المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة وللاحسن ان يراد بالاستعانة
على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة المطلوبة ليتلائم الكلام ويكون العبادة
له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص
بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة
يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي
ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر
الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف فيه وكان
تعلق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان
ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم
به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى
عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصفه اولا بانه المدبر
للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليبسط لهم
امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه
معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتعينه بسبب
هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم
التحقق عند العبد متميزا عن ساير الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه و
يشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن
قلب حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما هو سواه ولما انجر كلامه

الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على
خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما
يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيها له على انه
اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال
الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد
مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز
وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم
في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب ما فيه من البياض
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى
بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير
بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد
ويوثق من صفد وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان
يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى
بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسالونك عن الاهلة
قل هي مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة
النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد
قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون
على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من
المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج

تعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون
قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن
السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها
على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها
وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر نقدا على سبيل التضمن دون
القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فصعق من في
السماوات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع من في
السماوات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام
الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم
الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحو التعبير عنه باسم
المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه
من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع لتقع ليجمع من
غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالته
عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا
على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما
لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي
عند الاكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما
هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن

من قوله إن الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك وإن الدين ليقع
وذلك يوم يجمع له الناس ليعثر على الفرق بينهما ومنه أي من خلاف مقتضى
الظاهر القلب وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه
وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعي إلى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة
وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف
منك الوداعا أي لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثاني أن يكون الداعي
إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة
على الحوض وهو المعنى عرضت الحوض على الناقة لأن المعروض عليه يجب أن يكون
له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه ومنه قولهم أدخلت القلنسوة
في الرأس والخاتم في الإصبع ونحو ذلك لأن القلنسوة والخاتم ظرف والرأس و
الإصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض
عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الأمر بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار وأما قوله فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار أي ذهب
البسود من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا سنة لا يبالي
إنسان منهم أنجيبا كان أم غير نجيب فقيل إنه قلب من جهة اللفظ بناء على
أن ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لأن الاستفهام بالفعل أولى فحينئذ
الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة
بين ما وقع بعد أم وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر
وبأنه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل
العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد أم والحق أن ظبي مبتدأ وكان أمك خبره
وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو أرجل في الدار أم امرأة
وجاز عطف على ظبي لأن دخول الهمزة في الاسم أكثر من أن يحصى وسيجيء في

في الاستفهام حسن قولنا أزيد قائم على أن يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد
قائم فلا قلب فيه من جهة اللفظ لأن اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال
رجل شريف كان أباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لأن المخبر عنه في الأصل هو
الأم والمعنى على أظبيا كان أمك أم حمارا لأن المقصود التسوية بين أن
تكون أمه ظبيا وأن تكون حمارا وقبله أي القلب السكاكي مطلقا إتيانا و
قال إنه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وأمن الالتباس
ويأتي في المحاورات وفي الأشعار والتنزيل ورده غيره أي غير السكاكي
مطلقا والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله
السكاكي من اللطائف قبل كقوله أي قول رؤبة ومهمه أي مفازة مغبرة ملونة
بالغبرة أرجاؤه أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون أرضه سماؤه
وههنا مضاف محذوف أي لون سمائه وهذا معنى قوله أي لونها فالمصراع
الأخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه وفي القلب
من المبالغة ما ليس في تركه لإشعاره بأن لون سمائه قد بلغ من الغبرة إلى حيث
يشبه به لون الأرض في الغبرة وإلا أي وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد
لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق
الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين أحدهما أن لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود
كقوله أي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما أن جرى سمن عليها كما
طينت من طينت السطح بالفدن أي بالقصر السياعا أي الطين المخلوط بالتبن
والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما بعده أمرت بها الرجال
ليأخذوها ونحن نظن أن لن يستطاعا ولقائل أن يقول إنه يتضمن
من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن
بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن والثاني أن يتضمن ما يوهم عكس المقصود

فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة
قارح الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك
لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف
الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة
كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه
ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة
حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته
ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح
البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح
وتحرز منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم تمت اعلاما بان
الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز
خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت
يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة
عليه ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة
حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت في هذه الحالة
جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل
جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب
المرضي ما اشار اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت
وجذوعة البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له
ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة
عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت من
الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبد لي في الاقتحام
ولا غلت في اختياري التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قادحا

يطول

لطول ما سبق وتكثر مباحثه

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند
اليه حذفه وفي المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو الركن الاعظم والركن
الاقوى ومسيس الحاجة اليه اشد واتم حتى انه اذا لم يوجد في الكلام فكانه
ذكر ثم حذف قضاء لحق المقام كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن
يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس المائح رحل في
منزله ومأواه وقيار اسم جمل له لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة
والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار
ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق
المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا
عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا
وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل
اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان
لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة
باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما
تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد
التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا
بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار
في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار
عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول
قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر
وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا

وقالذين هادوا والنصارى والصابئون الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو
مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى آخره لا محل لها من
الاعراب وفايدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين
ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن
بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والراي مختلف بعد ما صرح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف
على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن
اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف وجمهور النحاة
على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال
المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا
والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف
عليه لان محل المبتدا في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم
قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا
وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا
كان زيد قايما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وكقولك زيد منطلق وعمرو كذلك
محذوف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا
زيد اي موجود محذوف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل
على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قايم او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في
المثال المذكور فان خرجت تدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك
والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها
اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت

فقا

ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل فالعامل في اذا هو فاجات
في يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف في
لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو
خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه
لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان
زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر
اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا
اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر الرفاق
قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب محذوف المسند وهو
ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان
ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان
مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز
لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجم عنه وفيه ايضا ضيق المقام
اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق
بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه ان محلا بمعنى على هذا الاسلوب الذي
هو حذف خبر ان المكون ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم
وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف
تملك الاول وابدل من ضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو
انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل
وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود
من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما صير
اليه والى التاخير لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل

فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند
الافتقار جملة فعلية وانا ليس مبتدأ بل تاكيد مقدم وهذا الكلام
صريح في خلافه وهو نحو علة لاله صح

يملكون صح

الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو انتم تملكون
لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل
مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما تقتضيه علم الاعراب فاما
ما تقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان
الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر
برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو
مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة
وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او
حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف يكثر الفايدة بامكان حمل
الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما و
الصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه
الاكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح لحصول الصبر له والاخبار
بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة
اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ الموافق له دون حذف الخبر و
بان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف
الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة
شرط الحذف مع لا يجوز الحذف اصلا والقرينة هٰهنا هي انه اذا اصاب الانسان
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
بسهولة ويرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام
على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم
من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا
بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا

تقولوا

اوثلاثه صح

تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا النا او في الوجود آلهة ثلثة آلهة فحذف الخبر
الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في
استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة
فقيل هم ثلاثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند
بناء على ان ذكره ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام
عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرجت ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك
انه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند
اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو
وازيد قام ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو
فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب
الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع
فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز
عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام
قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف
من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السماوات
والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير
ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة
فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد السؤال عن الفاعل الا
صطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وصدر منه
فيقرب مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل
على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها

لظهور ان السوال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتداء والخبر
جملة فعلية ليطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل
وتقدم المسؤل عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم
من خلق السماوات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على
محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سوال نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل
اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجاء وظهرا للاذلاء والضعفاء
وتعليقه بيبكي للقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط هو الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي
الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال
طوحته الطوائح والاجته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق
بمختبط وما مصدرية اي يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي
يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على المقدر بمعنى الماضي عدل عنه الى استحضار
الصورة ذكر الامر وفضله اي فصل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل
مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل
مضمر جوابا لسوال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل
ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل الى الاجمال ثم تفصيلا
وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فعلم ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء لكنه
مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل والاسناد
مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى
وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر اعني من يبكيه لانه سوال عن

تعيين

تعين الفاعل المعلوم اسناد اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند يبك
مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء
جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون
معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في
ذكره اي ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب وهو الخلاف
ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك
يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف و
الاضمار واستماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب
نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل المظهر
ويقدمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل
وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقدم المفعول تشويقا اليه
فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره فلما مر في ذكر المسند اليه من ان
الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت
هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا
فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكر او ان يدل على قصد التعجب من المسند
اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القراين كسل سيفه وتلطخ ثوبه
ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على
نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغني عنه في
الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام

فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي نحو زيد قام فهو
جملة قطعا واما نحو زيد قائم بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي تمام
وقوله مع عدم افادة التقوي معنا. مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
محذوف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت او
حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو
تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما يقال مع عدم قصد التقوي
كما اشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك و
رجل جاءني و ما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيد ضرورة تكرار
الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب بان صاحب
المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد
مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه
ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان
صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند
اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند
محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم
بثبوت الشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير
على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي
وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد
ولكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة
وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته
له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد
بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه

وصف

وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض بكثير من
المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل
ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل
في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه
منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق دون ابوه
بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق
مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلقا وحده والظاهر ان
مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي
والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه
اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف
مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو
رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس
ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به فعلى الجملة عبارة
المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة
منها نحو الكرم من التميمي و في الدار خالد وقال اذا التقدير استقر
فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا
كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد
مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار
الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر
باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث
لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المقال الاخير
بقوله اذ التقدير استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد

مرفوع عائد لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضا جا لسببي مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل
ههنا ضايعا ولذا ترك المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعدما فرغ من تمثيل
مثل قال ولتفسير تقوى الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصد انها امثلة
لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في
ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما
لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصيانة التركيب ونظم الكلام -
والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق في نفسه لا شكاله وتعسر ضبطه وكان
الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة
علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك
الجملة فخرج نحو زيد ابوه منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان
تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند
اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان
المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من
الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر
مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه
ثابت للشيء الذي بني عليه ذكر المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب
التعليق بغير ما بني عليه ذكر المسند تعلق اثبات لذلك الغير بنوع ما او
تعلق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده
فيبطل تعلق ذكر المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك

المسـ

المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم
منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدائه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات
له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدا او اوقع منطلق
مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه
لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبني على شيء لما عرفت من تفسيره
والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا
الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب
معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند
السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على
قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى
الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول
او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا
في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله
اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في
زيد ابوه منطلق وفي عمرو ضرب اخوه وانه قد يكون مفردا كما في هذين
المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه
ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه
انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة
وهذا حق لما مر ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا
الى مبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا هو الزمان
وضمير هو عايد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا
والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت

كون المسند سببيا وفي كونه كذا وح يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلام وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه ويتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامورهم الذي يشهر بذلك ويعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم و اما كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم تقييد المذكور التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق ينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم

الا باشعار زمان ذلك الثبوت ينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول والتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان الغنى في هذا المثال حكم الاشتغال لانه الحال التي اشتغل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار

للاخبار مقيدة بهن الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربيه
الفايدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة
او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او
مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم
مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده
اي الفعل نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ان واذا ولو اي حروف الشرط
واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه
وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان
قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام
بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان
خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء
فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب
المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق
والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون
الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام
ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره
الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق و
الكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع
التقييد بها على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال
الصدق والكذب وهذا القيد قبل يقول في نفسها فتعسف منه
وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية
اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية و

بقي فيها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين
فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب
وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر
وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك
على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية
بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه
وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثابت
للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من
احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود
للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط
والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع
عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها
قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان
تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين
هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند
النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه
جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام
على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر هاهنا في ان
واذا ولو لكون مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم

فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل

اذا الجزم بوقوعه فان قلت كما يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط

فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا

بانه انما يستعمل في المحتمل المشكوك فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان

الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط

في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم

بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل

فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كما ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم

القائل اتكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع

وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعمل في مقام الجزم

لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو

انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال

الى التاويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو

بوقوع الشرط ولذلك اي لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل

واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر

غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع

في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ

الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال

لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل فاذا جاءتهم ا ذا

جاءتهم اي قوم موسى عليه السلام الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه

اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء

يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من

المومنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة

المطلقة

المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة

لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وحصول الحسنة

وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع

بخلاف نوع الحسنة فانه لا تكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون

اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل

من الله وههنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما

هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد

من الافراد فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول

نوع ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة

ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف

قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح

حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك

لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر

الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب

ان يكون المقصود حصة معينة من الجنس والمقصود ان المراد الحسنة

المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا ظهر فساد ما قيل

انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل

الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية

الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد

العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود

الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة

دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة

الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل

ما ذكر الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما
معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صار
لكثرة ورودها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر فى تعريف العهد دلالة على
ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات
ولا يشكرون الله تعالى عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوؤهم معاملة
ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى القليل كدعوى استحقاق
الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه
على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها
العهد يكون واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه
لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم
واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من
ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع
جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا
عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم
يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق
البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر
معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة
المعهودة ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان
معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب
والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير
تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة
نادرة بالنسبة اليها في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان
السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل

تنكيرها

تنكيرها على تقليلها فان قلت ما وجه استعمال الماضي مع اذا في السيئة
منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى و
اذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى
لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان
المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ
اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم
المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول
عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ
اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا
به وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط لتجاهل لاقتضاء المقام
التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول
ان كان اخبرك فيتجاهل خوفا عن السيد وكما اذا استطلت الليل فتقول
ان تطلع الصبح وتنقضي الليل افعل كذا فتتجاهل توهما وتضجرا وقس
على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل
او تنزيله اي بتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه
لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك
المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما تفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه
كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا
اي انهملكم فنضرب عنكم القران او معرضين ان كنتم قوما مسرفين
وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او
للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان

بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان
لقصد التوبيخ على الاشراف وتصوير ان الاشراف من العاقل في هذا المقام
يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام
على الآيات الدالة على ان الاشراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة
المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من
انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه فلا يقال ان طار انسان
كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه
من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اى ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد
اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق فامطر علينا حجارة اى ان كان حقا فعاقبنا
على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاده انه باطل
تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او
تغليب غير المتصف به اى بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول
بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا
لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل المرتابين يحتملهما اى يحتمل ان يكون
للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل
من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم
لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال

المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال
ان لما مر لانا نقول الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل
الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل
ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان
لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي
مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه
قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي فلا يتمحض له لان الحدث المطلق الذي
هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان
يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره العقول
فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم
المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا
بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب
في شيء ولا يجيبنا عن هذا الاشكال الا ان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين
قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى
الكلام او لتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه
في المثال المذكور ونحوه والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث
بان يجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على
الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم
التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقابهم دون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها قد
صدقت شرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على

جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء
الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه
في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه
الابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر
وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان
جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان
يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين
ولا يخفى عليك ان الابوين والقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من
القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك
بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل ان يجعل احدهما متفقا للاخر
في ثم ثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسمى بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين والحيضين
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه فان الاندلسي يقال العينان في عين
الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم
يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على
هذا جميع الامثلة السابقة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على
الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد
ابليس من الملائكة بكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل
من حيث بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب

حكم

بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما
كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا
وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت
وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرا بتاء الخطاب والمعنى تعملون انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع
ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله
تعالى فمن تبعك فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل
للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة
لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين
اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم
باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب
على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم اي من جنسكم
ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم
ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين
والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع
اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء
على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان
ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وللقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض

اظهار الغدر وبيان لا الطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها
الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما
تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد ومن الانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائها نسلكم وتدوم بدوامكم وعلى
هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما
قدر وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد
كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله
تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه و
منه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك
بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع
كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم لتثبت الحكم من اول
الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعد اي
ولكون ان واذا التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بمعنى حصول
مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغير على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا
على حصول الجزاء مترتبا على الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق
امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا يرى انك اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل
كان كل من جملتي كل من ان واذا بعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط
فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان تتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا
نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي بدلالته على الحدوث في المستقبل
فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال

فلا

فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا
عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان
الجملتين وان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على
الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد
باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدره ما يناسب المقام
وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مرتب
عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان
نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو
الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو
وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق
من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله الضنا وان ذهلت عما اجن صدورها
فعند الهدى وجدا نفوس دخال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد
تستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين
حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله
نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب
لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعد باو لانها كلها علل لابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما
سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه والتفاؤل
او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد
هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة

يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه اي يتصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه
اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في
الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ
الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن
الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها فما اجيب بوجوه الاول
لا نم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء
الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط
لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء
بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون
تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعل
علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا
يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في
الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي
انتفاءه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها اولان الاية
فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم
الاكراه او الطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه
او طلب عدم الاكراه لانتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه
فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان
الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع
القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد

عين

عين نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك
فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في
معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك
بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه
ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض
لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا
اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون
اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه ارجع ووجه
حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداء الحق
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم
الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على ما يعين
على قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد
المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه
قال للمخاطب قد انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته
المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو
من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت
في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم مشركو مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء
خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم
وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة
والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة
الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف

ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم
يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا
المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح
دونه وثانيهما هو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا
لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمل لزوم الاولين لها اعني
كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضح اللزوم بالنسبة اليهما
لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر
الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمناجزة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لذوي
المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة ومجانسة ما عليه من قومهم
اذا ملكت فاسجح واما انتفاء وداد كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو
وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على
جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون
الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
عليه نحو ان رجع الامير استأذنته وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا
رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان
من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح
وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد وداد الكفر بالشرط فائدة لانها
حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله تعالى وودوا عطفا
على الجملة الشرطية لا على الجزاء وجه ان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في
الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف على لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب

الاول

الاول والمراد اظهار وداد الكفر واستتباعا مقتضيا ثانيا ولا يبعد انه موقوف على
الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم
يظفروا لا يقال ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين كتب الى مشركي
مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فقبل المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم
فلا عداوة ولا وداد للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين
فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداد الرد الى الكفر لانا نقول هذا
انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق و
المذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق
ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا للاكرام
بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق
ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع
الاكرام بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء
والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس
الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على
حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما
امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية
فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه
وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف تبجح السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه
المهرة من متتبعي كتابه فعندي هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع
الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء
اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس

فهو لعدم تأثير الكرم لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب
بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشئ
اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة
دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان
يفعله الله تعالى بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال
بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار مو
جودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء
فهي لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في
القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه
ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من
الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها
للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله
لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة
على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير

التفات

التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى ان قولهم لولا امتناع لوجود
الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده
دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثناء نقيض المقدم
لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها
فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على
لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما
يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم
بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد
الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما
هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عايب قولا
صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط
في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا
قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد
المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك ويكون نقيض ذلك الشرط
انسب واليق باستلزامه ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقديري
وجود الشرط

وعدمه فيكون دايما سوا كان الشرط والجزا مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت
عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو انما في الارض من
شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني
لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزا لهذا الشرط مع
استبعاد لزومه لضده فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وتستعمل
لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على
تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا
لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة
على اصلها من افادة انتفا الجزا بنا على ان الجزا هو عدم العصيان
المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان
المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفا الثنا المرتبط بعدم الاكرام بنا
على ثبوت الثنا المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط
غير معتبر في مفهوم الجزا وانما يجي ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجي وليس كل
ما له دخل في لزوم شي لشي او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم
وقيدا للذكر الشي وزعم ابن الحاجب انه يستعمل فيما وقع الجزا بلفظ المثبت
دون النفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثنا
المنفي غير المثبت والنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي
العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم
لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزا حتى يكون المعنى لو اهنتني
لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتك فلا نم ان المنفي عام بل معناه لو لم يخف
الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على
اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله

فيهم

فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني
فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم
فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى
الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتج لو كانتا لزوميتين وهو
ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح
الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه
نقيض التالي لانها لامتناع الشي لامتناع غيره وهذا لا ينتج باستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه
شرايط الانتاج واي فايدة يكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة
بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان
سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما
آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دايم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون
التولي منتفيا بسبب انتفا الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو
الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشي
لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له
فان قيل انتفا التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفا التولي
بسبب انتفا الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا
شيا ثم انقادوا اليه ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان له قوة
لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بنا على عدم القوة والقدرة ليس خيرا
فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل
لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان

انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا
الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل اذ النبوة تنافي
التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن
الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال
ان وصلية مع قلته نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم
يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الكهام لم تنق
من الجرب الا والقلوب خوالي تصفقا يتعقد على مفارقة بغداد وشوق كأبيه
الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنوجاء بلو قصدا الى ان وضع ركابيها الهام
في ماء دجلة كأنه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء بها وصار في حكم
المقطوع بالانتفاء وقد خولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من
الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه م على ما يستصوبون
وانه كلما عن لهم امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في
قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزءون حيث لم يقل الله
مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده
وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال
الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة
بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قلت ان اراد بالفعل في
نحو لو يطيعكم استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء
عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح
من ان المعنى لامتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به
امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو
خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما

تفيد

تفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول وللثاني ايضا
وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار
النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية
تفيد الثبوت والدوام والتأكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تأكيد النفي وثباته لا النفي التأكيد
والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ
وجه وآكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا النفي الاختصاص
مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على
المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على
النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب
لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي
المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات
والارض فالمستقبل الذي اخبر بوقوعه عنه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة
انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل
لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى
لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا
مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك
ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت
الخطاب للنبي عليه م ولو للتمني فلا استبعاد لان لو للتمني يدخل المضارع
ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في
الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها
للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والا
ستقبال

نعدها فقوله تع ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمال
كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا
اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف ورب
ههنا لتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت
منهم افاقة ما تمنوا ذلك ولجواز ان يكون مستعارا للتكثير وذكر ابن الحاجب
انها نقلت من التقليل الى التحقق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل
الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو
للتمني حكاية لودادتهم جيء على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة
بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا
مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله نحو صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة
رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم متقاولين بتلك
المقالات كما قال الله تع فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تع الله الذي ارسل
الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة بحث لخبر عن ان يعبر عنه بلفظ
الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لو اصابتني حوادث لو تبقى
الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة
الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير

ولالة

٨٧

دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلامتناع الافعلية
البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين
من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر
كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت
تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ اليه نكرة نحو
رجل من قبيلة كذا اذا فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة
والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب
ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من
باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ
نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا
صنعت على ان يكون اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان
اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون
المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند
اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند
التنكير لعدم القائل في الاخبار بالمعرفة والارتكاب مخالفة اصلين مستبعد
عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على
ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع
الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا
يعلم بوجه ولان قوله لا قائل في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف
المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به
والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه
يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز
الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب

كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد
رجل عالم فليكون الفايدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفايدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وعد الاضافة والوصف
من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن
نقص الشيوع للمعنى لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيد والوصف
يجي للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع
باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات ليست كذلك
فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد تفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا
شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضربت
زيدا يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات
تخصيص الا يرى الى صحة قولنا ضربته ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي
ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد
المسند لمانع من تربية الفايدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر
معلوم له اي للسامع باحد طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف
المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة
والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك
الامر محكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق التعريف سواء يتحد
الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله بآخر
اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام
مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حال
اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس
هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا او الخبر على ما توهمه بعضهم

اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع لمن سمعه تقاوم الاسد فهو مفيد
فايدة الضمير لمن سمعه ولا خبر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل او لازم حكم
كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحد طرق
التعريف بآخر مثله وفي هذا اشارة الى كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي
كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام
هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر
لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين
لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
في الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجي من بحث القصر
ومما يرد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكن نوايب ابدا من جنايته فاني
من نصره الجاني هو الجاني اي هو هو بمعنى ان الناصر للجاني والجاني سيان على
معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما
بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المنزلي على
كل جان وهم يرون ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور
في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه
والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا اشعر لفظ الايضاح
لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء
كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار
العهد فانك لا تقول غلام زيد الا الغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا الغلام من غلمانه واللام يفرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من
النحاة ان مبدا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى
معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب

اصلاح

نا طرا الى الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان
مسندا اليه فلابد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له
اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسيهما اى ونحو
عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان
للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى
فيهما يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف
السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب
ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات
به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال
عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في قولنا
رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط
تخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما
يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف
اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق
وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين و
يقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا
سائر طرق التعريف والثاني اى اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس
على شيء تحقيقا اى قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير
سواه او مبالغة اى قصرا غير محقق بل مبالغة لكماله فيه اى لكمال ذلك الجنس

ذكر

في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اى الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام
في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوز لعدم الاعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير
زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي
على الاستغراق وكثيرا ما تقال له لام الجنس فاجرى ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير
زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس و
الحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمروا وجنس الشجاع متحدان
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل
احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير
والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا
جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول
ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا
اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه
فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه
نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء
كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع
اى لا الجبان والامير هذا او زيدا وغلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل
على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان
الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد
لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف

بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد
لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور
على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في
هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس في الجنس المقصور وقد يكون مطلقا كما
في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او
حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الواهب
الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد وهو الواهب الف قنطار
قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه
هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت
ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد
المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة
النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل
الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا
محبة في الدنيا الا لك انت بل حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا
مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في انت المظلوم على
معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل
معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو زيد
المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية
لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحد من
محبابك ولا تتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى
الجنسية حينئذ مثله في انت الحبيب وقوله قد تفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد
لا تفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن

الجميلا

الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن
جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح
البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له خبرة باساليب الكلام
بل الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى
كما قيل الصبر يحمد الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه
يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز
الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا
بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل
هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت العبودية ثم جعله
ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ لا يكون
للجنس فلا يناسب القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا
قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه
وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني
اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول
في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يتصف
احدهما به دون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا
نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل
هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء
تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت
لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المعنى مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه
مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا
ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء
قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد

جامعة الرياض
المكتبة المركزية قسم المخطوطات

هذا القول بان المعنى الشخص الذي هو صاحب الاسم فالصفة قد جعلت في الدعلى
الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم
ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان
يكون مشتقا وهو الجمهور من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما
هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما
عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا
البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما
كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا
يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب
ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره
وجوابه ان خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتداء لا ما يحتمل الصدق
والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتداء انما هو
في القضية لا مطلق خبر المبتداء لان الاسناد عندهم اعم من الانشائي والا
فبادي الراي ان الظرف في نحو ان زيدا واين زيد ومتى القتال وما اشبه
ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتداء وكذا قوله
تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقوله اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو
الوجار يبد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي
او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي
الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف
لانه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذا اي متعلق به مرتبط
لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي
على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه

فاذا

فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتداء صرف المبتداء الى نفسه
سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان
متضمنا لضمير المبتداء المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه
ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون
مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما
سبق لا شان له واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان الاسم
لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد
فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام به
فاذا قلت قام فقد... عن الشبهة والشك
وبالجملة ليس للاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد
مررت به وما اشبه ذلك فان قلت حيث انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان لشهرة امرها وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض
لقصد التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد
التخصيص فان المسند جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي لكن بدون تكرر
الاسناد وكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ
التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرفت ان عدم اعتبار التقدم والتاخر لا يفيد
الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا
ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط
دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد
تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه جرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببا مع تصريحه بان المسند في نحو
انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها و
شرطيتها

لما مر وظهر فيها لاختصار الفعلية اذ هو اي الظرف مقدر بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته الفعل فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي عندي درهم فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبران يكون مفردا والاصل المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار بانه فيها او مستقر لا انه استقر عبارات النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف وحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا الوجه ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا او ح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فساد اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فللتخصيص بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود ونحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوز الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى

لكم

لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه ان حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب في القران وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم

الا نعت له لا خبر ثم هذا التقدم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة
نحو في الدار رجل لتيسير المبتدا بتقدم الحكم عليه كانه موصوف معلوم
بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان
يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم
مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا
في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقدم
كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان
بسبب الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا ان لا حكم الا على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن
الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح ونحو
انقض ايا عندنا والتفاول نحو سعادة بغنة وجهد لا يابه او التشويق الى
ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هو
المسند المتقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق
بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني
ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تشرق ببهجة هذه الثلثة وبها
بها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في
الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس
الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقدم المسند
تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن
ما تستحقه وقد اهملهما المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر
دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات
السابقة بل هي المعنى المقتضي للتقدم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر

في تقدم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقدم المسند كون المراد
من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يفتقر عن ضبط
واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من
الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم المسند على
ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء
ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية ولا اشكال
فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا
مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى
المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك
حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم
سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل
الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا
الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على
ما ذكر فهاهنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل
في كل منها مقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت
ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اشياء مترتبة في التقدم
والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل
الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي جريه

اليه من ثانيها اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هاهنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الاول كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعي ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاء القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله حرفه ذكر الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيما سبق اولا وهاهنا ثانيا وان كان عبارة كان مع الاسنادين الآخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي هاهنا اعتراض صعب لا دافع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما ورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى وهذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض

الفضلا

الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله حرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله حرفه ذكر الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل ولا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلاث اسانيد وانه ان اراد باسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به لفظهم اذا كان متضمنا لضمير حرفه ذكر الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا تم المقصود بدون بيان لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يبين ولا يطيق حيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا فائدة لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد

والثبوت باعتبار الاسناد بن ما لا نحو جملة فعلية و بطلانه الثاني اقول

صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد

بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا

كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتدا الى نفسه على

اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد الا انا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا

يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما

يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند

الى الضمير الذي هو عبارة عنه والضمائر كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير

المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة

فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم

بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين

مسندا اليه و الاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى

شيء لا يقتضي الاسناد الى ذكر الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا خلت

على زيد فقام و ان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا و الخبر ولو بعد

العوامل او بين الفاعل و عامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار الخامس

انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا

وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه و جعل اسناد مجرد الفعل

الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستبداع و الاستبعاد وان

اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد اربعة الاول

اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث

اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر

المبتدا و هذا مما يقال به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر

مما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد

مجرد

مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اغراق بذلك

وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح

وفي تحقيق جواز عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون

الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة

الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان

اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث

انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى

ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة

الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير و هذا كما

اذا قلنا في نحو خلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار

اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني

وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد

الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا

وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني

متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا

وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون

بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون

الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن للضمير متاخر و صفة له متاخر عن ذاته

فبهذا الاعتبار قال انه اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا

بانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير

اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار

فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من

اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار

للاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلاثة على الوجه
المستبعد واما الثاني اي تحقيق احترازا عن نحو انا عرفت مع التصريح ثانيا فادة
التجدد فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما اسند
اليه في الدرجة الاولى بمعنى على فاعله سواء وجد هنا اسناد اخر كما في
زيد عرف و قام ابوه زيد على ان زيد مبتدا . و قام ابوه خبر مقدم عليه
او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد و الحدوث
ولابد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى و احترز
بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف بمعنى اسناد الفعل بتوسط
الضمير الى المبتدا . فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط فيه افادة التجدد
تقدم الفعل البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد
عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد
كلام تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب بمعنى باب المسند والذي قبله يعني باب المسند
اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص
بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون
المفرد فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان
يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه
اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز
وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين
غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين

فضلا

فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته
في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال

متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد تجري
فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل
بعض منها لاختصاصها بنوع غموض و مزيد دقة فوضع هذا الباب
واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات
بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل
مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل
بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه و
تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول
المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات
كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة
كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض
من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة
ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل
او المفعول معه عبثا بل العبارة ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت
او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا
اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد
تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم
يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا
اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى بعض متعلقات

قد مرت فيما سبق من الاحوال المذكورة في الابواب السابقة وان اراد ان ينبه الى تفصيل بعض منها لاختصاصها

بها نوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول

وتقديمه على الفعل وتقديم المفعولات بعضها على بعض كما قال الفعل مع المفعول كالفعل

مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل

لا ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه اي تلبس الفعل به اي بكل منهما

لكن تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه

والمراد بالمفعول المفعول به لان هذا الحكم مختص به وان كان سائر المفاعيل

من جملة المتعلقات لكن قال الغرض من ذكره مع الفعل افادة تلبسه بها كالوقوع

فيه وله ومعه وغير ذلك من المعاني لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع

الفعل افادة وقوعه وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع

اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع

الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الاتري

انك اذا اردت تلبسه بمن وقع منه فقط تركت المفعول ولم تذكره واذا اردت تلبسه بمن

وقع عليه فقط تركت الفاعل وبنيت الفعل للمفعول واسندته اليه واذا لم تذكر المفعول

معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل

لفاعله او نفيه عنه اي سلب ذلك الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل

بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه

فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول

لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار

بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الابدى اي اذا قلت

ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي مع المفعول

في منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور

في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار

تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الابدى اي اذا قلت هو يعطي الدنانير

كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من

اثبت له اعطاء غير الدنانير لامع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي

نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار

عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل

حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله

تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات

العلم لهم ونفيه عنهم في افراد ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او

خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل

مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم

الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة

اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام

المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا

على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة

فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون

للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان

يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق

المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة

الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه

اشار بقوله ثم اي كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من

بعد

هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء حال كونه معطيا
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو
اى هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال
كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل
يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير
اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى
من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
تدل عليه القرينة واما قدم الثاني لانه باعتبار كثرته وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر
السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد
المتساويين على الآخر وذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس
الفعل بتنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل
المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام
على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اى المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اى كون
الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراده والفعل دفعا للتحكم اللازم
من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه
فقصد

فيقصد بهذا الفعل معروف ما يتحقق ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لا الاعطاء آت
وشىء منها احترازا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال ان افادة التعميم في افراد
الفعل ههنا ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله ونفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر
عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يحمل على التعميم لانا نقول لا نسلم المنافاة
اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي
للتعميم هو اعتبار عدمه لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله
بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة
بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء
لا غيرها وهذا التفسير فيه ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل
نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء
واما انه لا يوجد الا الاعطاء فلا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه
ما ذكرنا على ما فيه فان هذا المقام مما وقع فيه للبعض خبط عظيم والاول وهو ان
يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا
بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو
رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه
الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب فعلا اى فلا يجد اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة
اللازم اى من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية
والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية
ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره
بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع

بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر اللازم واراد الملزوم على ما هو
طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في
ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم
انه المتفرد بالفضائل والآلاء وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص
واما اطلاقا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لم يقصد اثباته او نفيه عنه مطلقا بان قصد اثباته
او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار تعلقه بمفعول
بعد الفعل بل لم يذكر لغرض المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او م
اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء
من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهاهنا وجه
لازمها الوجوه وقد قال الاشعار بالفعل اللفظي ثم الحذف اي حذف المفعول
بعد فالمقام العام وجود التوسعة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة
ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلق فعل
المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي ولو شاء هدايتكم
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده
فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخزيمي رثى
وصف شدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن
ساحة الصبر اوسع ... واعذر ... الكل
فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به
واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ... فلو شئت ان ابكي

بكيته ليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم
وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد ولو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فحذف مفعول المشية
ولم يقل لو شئت ان ابكي تفكرا لحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا الا في
المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل
لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا
بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني
وعصرت عيني ليسيل منهما دمع لم اجده وخرج منهما بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع
المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا
للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز
ومما نشأ من سوء التامل في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد
ان البيت ليس مما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر ولا يخفى ان
رده الى ضعف ... لم يبق في مادة الوضع فمريت ... على بكاء التفكر والمعنى
لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت على ابه من باب البايع من قرئت واكرمت زيدا
من قبيل لو شئت ان ابكي وما لكنه لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق
غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى لاسف والكمد والقدرة عليه
لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل
الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحسن ترتب الشرط عليه بل وبما قد
المفعول بواسطة للبيان بعد الابهام هو لكا لرفع ... اي امرنه بالعبادة قال الله تعالى
امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق هو مجاز عن كثرة تمكينهم واقدارهم ... عطف
على قوله للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري
وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث وسورة ايام حززن الى العظم

متعد وجب الاتيان بمثل الملتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنت
وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها وصولتها
حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل
ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان فى بعض
اللحم فترك اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور فى نفسه من اول الامر ان الحز مضى
فى اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن
ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى بوقوع
الفعل على المفعول حتى كانه لا يرضى ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى قول البحترى
قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول
من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فى قوله لم نجد الايقاع على ضميره اى فلم نجده وفيه يفوت
الغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له
ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان يكون
اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع
نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب
سبب حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة
فى التادب معه ولان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه سيما على ان العاقل لا يطلب الا
ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم
وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه اى على حذف
المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان
الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن

يشاء والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا
وههنا ان احتمال ان يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن الفاضل الذوقى شهد ان القصد
فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة
المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم
المفعول ومما يحتمل الحذف للتعميم فى غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اى على كل امر يستعان
فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام ويتماسك وههنا ان ما يجعل الحذف
فيه للتعميم والاختصار اما ان يكون مما قد تقدر المفعول بحسب القرائن وحينئذ فان دلت
القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء كان ذكرا وحذف
والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكره انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام
والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فى قوله وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد
وقع فى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فى قوله بحسب القرائن
ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه
اى اذنى وعليه قوله تعالى ارنى انظر اليك اى ذاتك ومما عيب هذا البحث على بعضهم
فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يلزم الاعتماد على اللفظ فحسب الظاهر وظاهر اللفظ
يوهم الاستغراق الحقيقى وليس بمقصود واما اذا حذف فيلزم الاعتماد على العقل الظاهر
فلا يتم الا بحذوه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح ان الحذف للتعميم الذى لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل والعرف
ايلامه اياه فعلم انه لا يفيد التعميم بالذى لا يوهم خلاف المقصود فلا دلالة للفظ الكتاب
عليه وما يقال ان الحذف ههنا انما هو لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو
ترك التوهم فلا يرد اختصاص بالحذف عند دفع الابهام والتوهم للسوى كذلك لان

التعميم غير مناسب قلنا ان هذا التعميم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد
فيه التعميم والاختصار معا اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره
فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن
ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم
الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا
العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث
الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون
بين شيئين وانه لا يصح قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون
ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم
السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم
خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس
من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من
حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون
مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب
الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من
جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس
يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح
بعد البيان ... كلام الشيخ وغفل عنه الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة

نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف الكاف لان
فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة :
ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله
كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول
عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عليه السلام ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او
او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا والحذف لتعينه او
ولان الغرض ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من
الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد وانت مصيب في اعتقاد وقوع
عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول لتأكيده زيدا عرفت لا غيره
وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا
وغيرهما وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول
بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة فكقولك
زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك
اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على المفعول
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان
التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح
في نفيه اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما
ذكر في انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح ان يقال زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم
للاختصاص فلا فظاعة اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب

فرده الى الصواب في الاكرام وان الخطاء في المحذوف حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر
بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور
كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص والتاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان
الفعل مقدر بعد المنصوب كان ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس الحصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فهو حقيق
بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون
انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح
في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون وتحقيق
الفاء انه ان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان
الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة
فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب
شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي
في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف
وفي جعل الفاء في فاعبدون جواب الشرط تسامح بناء على انه يعتبر لما هو الجزاء اعني
فاعبدوا اتحاده هو هو واما الفاء الثانية فاولى بها التي كانت في الشرط المحذوف
ابقيت تنبيها على ... عامله اى اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا لي الاولى والثانية
فاء الشرط والثانية تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما ثمود فهديناهم
فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهديناهم ثمود لالتزامهم وجود فاصل
بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم

الا

ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط
اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها
لتحصيل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء
فحصل التحقيق اعني اقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل
بشيء او وحصل ايضا وقوع الفاء متوسطا في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء
الكلام ولهذا تقدم على الفاء جزء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما بعده لزوما
الفاء له وللاستنكار اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع وظهر بهذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض اثبات الهداية لثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك
او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى
انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما
عمروا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة
وكذلك اي مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته
وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر
عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما غالبا اكثريا كما يقال لحركة الفلك
الاسفل لازم للمضيء غالبا اي بخلاف التمام وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم
قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع
او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى فما

وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تعالى خذوه فغلّوه ثم الجحيم صلّوه ثم
في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال
الله تعالى الى ربها ناظرة وقال الله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك
فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبوّ المقام عنه على ما صرح
ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم
السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله لقوله
تعالى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون
معناه الى الله لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير مما ليس احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا
عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك ولهذا اسقط ما ذكره
ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق
وقول ائمة التفسير والسلف على علمه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص والله اشار الشيخ
بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي
شانه اهم وهم ببيانه اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف معنى وقد
كثر من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء الظن ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد
في اخرى بان يقال وانه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون
في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى بهذا الكلام وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا
نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدأون باسماء الهتهم
باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد
اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان تؤخر

الفعل

١٠٢

الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما كثرت عنايته واجيب بان الاهم فيه
القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وباسم ربك اي باسم
ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو معمول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في
المفتاح وهو مبني على ان يتعلق باسم ربك باقرأ الثاني يتعلق المعمول له ودخول الباء
للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ
الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف
في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او
متبركا ومبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك
متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات
الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضي للعدول عنه
اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر
اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي
ان لا يفصل بينهما شيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول
الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل
تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة حرف الجر الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع
من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان
ذكره اي ذكر البعض الذي يقدم اهم وقد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره
من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه واراد المصنف
بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض

من الاعراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص
الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض
الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان في التاخير اخلالا
ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله
يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه ذكر
لرجل ثلاث اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني
فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود اولان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل
لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من
معمولات الفعل او غيرها على قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما هو التقديم كتقديم
المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول
في قولك جاء الحسن ابن علي حال كونه الذي تمنى وتقديم المفعول الاول على الثاني في قوله
تعالى وجعلوا الله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم
لكونه في نفسه نصب عينك اما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت
ان في طيك ملتفت اليه مسقط لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم
المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام
مقام ان يسطر السامع لان يتم حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك
فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى
المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكلما اوقع في التاخير ما يفيد الاخلال بالمقصود
في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة
الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة

الدنيا

١٠٣

الدنيا لانها بمعنى اسم يتصل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم
واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا الله شركاء مسوق للانكار التوبيخي
فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا انكار ان يكون جعل
ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره
وثانيها ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار
تعلقه بالآخر فاذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب ليس
ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله مع قطع اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه
بهما لكن العناية بلفظه اتم وارادة في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد
على هذا ما ذكره وثالثها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية
الفاصلة من القسم الثاني وليس كذلك وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب
ان تقدم ان يكون نصب العين ورابعها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان
يجيء من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول
من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح
الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة لحيوتهم
وشبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه
جعل تقدم وجه الحبيب على انه من باب تقديم المعمولات على بعض وليس كذلك وجوابه
ما اشار اليه بقوله فسر التقديم مطلقا بقوله اورده تقديم العامل على المعمول والمبتدا
على الخبر وقد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة
والذي ينبغي ان يقال ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون لكثرة ما يوجب التقديم على العامل
الفاعل المصدر من التقديم على الفعل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل والحال

ان يكون المراد بالمعرفة ههنا المعنى والاول انسب وافهم

فقولك ما سوى الا زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن
قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا
فلنتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا
اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة
بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات تتعذر احاطة المتكلم بها وكيف
يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل يقول ان هذا النوع مفض
الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا
نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب
على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو
محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد
ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري
في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد
بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا
في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود
فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن
ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد
بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء
دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص
امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة
اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر
دون امر اخر او مكانه وقوله او للتنويع فلا ينافي التفسير وقوله دون اخرى
معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في الصفتين

جاء رجل عالم وصح قولنا بدونه نحو قولنا العالم يكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز
التقدم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير
تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود
وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص شيء بشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه
الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه الى ذلك وهو غير
حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر
ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى
صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا
من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي نقله هذا
يوهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
بوصف دون وصف ثان او بوصف مكان اوصاف او الى تخصيص الوصف بموصوف دون
ثان او بموصوف مكان او وهذا القصر شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واو
ما يصدق عليه انه ثان واو اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد
الواحد لخرج منه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب
وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء
هذا امثلة توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا
التقسيم من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب في كلامه لان عامة
هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا عمرو وليس عمرو الا ... ومثل ما ضرب عمروا الا زيد
وما ضرب زيد الا عمرا واذا قلت وحده مشيرا الى القصر ايضا صدقت ... ان
او ... النفي على ... المسلم ثبوته وقلت ما شاعر ... النفي ... الفعل الى سوى
المدعى له ان ... كقولك في الدنيا سواه او في قبيلة كذا سواه ... كقولك

والمتكلم تخصيصه باحدهما او تجاوزه الى الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان
من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم
الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون
صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب
اتصافه باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد
الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى
او مكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد
المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت
ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت
هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار
الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار
ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي
لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم
لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات غير صفة
واحدة ولا يتردد في ذلك فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال
لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر
والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر و

المخاطب

تخصيص ... دون

دون صفة

والدون ...

وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور

الحقيقي مبالغة ... يمكن ان يعتبر ... قصر الموصوف على الصفة ... عدم الاعتداد
بباقي الصفات ... من القصر الغير الحقيقي مبالغة ... والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها اي تخصيص امر
بصفة مكان صفة اخرى ... اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة
بامر دون امر اخر او مكانه ... فلا ينافي القصر ... دون اخرى معناه
... صفة اخرى ... المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم ... يعتقد
تخصيصه باحدهما او تجاوزه الى الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان
... دون ... احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد
دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى
ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين
وثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا
ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير
ذلك ... من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير
... دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور
وكذا الكلام على قوله مكان اخرى او مكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان
يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي
قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار
الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب
بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه
ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب
والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات

غير صفة واحدة ولا تردده العرض في ذلك وكذا اشتراك صفة بين الامور وكل منهما ان تعلم من هذا
الكلام ومن استعمال اللفظ ان كلا واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص امر بصفة دون اخر والثاني تخصيص
امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر
في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى
القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وما نحن فيه المخاطب بالثاني
من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده
الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب
بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساويا عنده الامر اعني اتصافه بتلك
الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر
الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه قاعد او لا يعرف
التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر او عمرو من غير ان يعلم
التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير متعين عند المخاطب
فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر
ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر
لانه اذا تساوى الامر ان عند المخاطب وعين المتكلم احدهما لم يكن هذا تخصيص
امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة
الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن يعتقد

القصافة

القصافة بواحد من القيام والقعود من غير ان يعلمه بعينه فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه
بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يقع القيام مكان القعود
وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا
بين قصر افراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر
قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخر احد الصفتين وما يخصه احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا
في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخر ان يكون الصفة المذكورة ثابتة وان غيرها منفي
واذا اريد بالاخر احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد
اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لم يتحقق مع من اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين من غير علم بالتعيين صحة المساواة على كونه ثابتا لا يكون هذا تخصيصا
بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة بعد ترك الاخرى فان قلت مورد مكان اخرى لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها
واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين هي القعود بخلاف قصر الافراد
فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يكن اتصافه باحدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم
تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت لا بعد ان تكتب جميع ذلك
فلا اشكال لجلائه لان غاية هذا التكلف ان يحقق في قصر التعيين تخصيص شيء لشيء مكان اخر
لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده
بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا لا مدفع له فيكون قوله دون
اخر مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة

لم يكن قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون
المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده
وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال لزم في كلامه حذفا واضمارا وتقدير المخاطب
بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا
عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون
اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا
الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى
المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح
اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الموصوف المنفية في قولنا
ما زيد الا شاعر كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية
لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا
تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح
وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم
تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو
القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا الاشعار على تنافيهما
لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد
يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد ان يكون اثبات المخاطب
تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها
المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب ويقول
ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما مثال

من ان هذا شرط حسن قصر القلب فيما لا يفهم عن اللفظ بل صح يأباه لفظ الايضاح
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نُسَلِّم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن يعتقد
كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد بالتنافي اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه
الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي
يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا
قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا
يصح قول المصنف انه يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر
التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل ما يصلح مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا
لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل
القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على
القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك وكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة
عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف
المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بالمسند اليه
والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا
لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا فكان قول المصنف
منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد كاتب لا شاعر او ما زيد كاتبا
بل شاعر مثل مثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه
والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر
هو لا وبل دون ساير حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح

في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى
ذكره في باب بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات
القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق
القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة
وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو
وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يحتج ههنا الى
ابطال عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد
ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل
اما لان اصله العمل واما للتوافق للغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف
له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا
للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد لكل منهما مثالا
بل يتنافى الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان
كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في
ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر
وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح
مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا
انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان
على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني
ما وجب للاول انما ينفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى
انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى
كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام
مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءا وهذا
المعنى قائم بعينه في انما اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء

على الصفة
للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد لكل منهما مثالا صح
الخبر صح
المتعينين صح
الطرق صح

مع زيد غيره بل نفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي
عمرو لا من زعم ان زيدا او عمرا جائيا لكن زعمت ان المعنى انما جائني من بين
القوم زيد وحده فانه يتكلف والكلام هو لا اول انه لا اعتبار له اطلق وحده
يتقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر
لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشعار الى ان ما في انما هي النافية على
ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات
وما للنفي فلا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات
ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول
وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على اسم وما النافية لا تنفي الا
ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى
ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى
الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه انما يصلح
فيه ما والا كما سيجيء استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول
المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو
المطابق لقراءة الرفع اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
وقد قرئ بالنصب وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى
قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة
موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا واذا
فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا
وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف
والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر
لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب

قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود
ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع
الميتة الا على تاويل انما حرمه الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه
الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة وان تكون موصولة ونقل
ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا
نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل
واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
اي ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد
ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو
لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم
المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه
وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته
على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال
الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر
في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ولا وجه لتعذره ههنا
سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم
استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه
من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ هي العرض محود التمثيل
فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد
وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع

عن فصل الضمير واخر اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك
معنا . وانما معناه ان المدافع عن احسابهم لا غيري ولا يجوز ان يقال انه محمول
على الفرق لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد
ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان قوله
انا الزايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الزود والمدافعة عنه
وليس يستحسن ان يقال انا الزايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن
لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل
الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان الفعل غايب لان علمه الفعل وتكلمه وخطابه
باعتبار المسند اليه والفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند
اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه معنى
ما والا بصحة اعمال الصفة الواقع بعدها على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم زيد
ابو بكر مثل ما قايم الا ابو بكر وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن
عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة
ناسب ان يضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك
زيد جاء لا عمرو لمن تردد في المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا في قولك زيد جاء
وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته
عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت فهذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد
قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا
بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذلك ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة
ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد
على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اى من طرق القصر التقديم اى
تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصر الموصوف

تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان
التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب
وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن
اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في
ساير معمولات الفعل على ما يجي تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها
في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا وانت تريد
اثبات صوابه ونفي خطايه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته
المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون
الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا في
تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويز
كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اى التقديم بالفحوى
اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه
التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما المعاني تفيد القصر
والاصل اى الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اى في طريق
العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فانه لا يترك المعطوف عليه
هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما
الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اى في هذين المقامين زيد يعلم النحو
لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو في مقام لا التصريف ولا
العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو في مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها
بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا في لا غير لحن ليست

بعاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحو اي نحو لا غير مثل لا ما سواه
ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير
وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء
لان معنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو و
اجيب بان نوع القصر على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي
ويقام مقامه لفظ اخصر منه اولا ويكون العطف بحاله كلا غير وقد يكون
بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناه
مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف ولبيان ما ذكر فالاصل في العطف النص
عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم
وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني التعود والنفي اي
الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يصح بلا العاطفة لا مطلق النفي
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما قال طريق العطف
كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا لجامع الثاني اعني النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك
في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي
بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي
منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما او
جبته للمتبوع لا لان يعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود
في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع
فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك
فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا
قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت
لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت

فانه دقيق

ما

١١١

ما فائدة قوله بغيرها وكان يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى
قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة
على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في
ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف بما قوله من كلمات النفي والا ذكر ما يوهم
فهو مرتفع بالتامل في قولنا ذات الرجل الكريم ان لا يوذي غيره فان المفهوم منه ان لا يوذي
غيره سواء وكان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الغير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا
العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيئا
بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا بهذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان
يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو
جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا وكجامع النفي
بلا العاطفة الاخيرين الحكا والعدم فعال انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو والتمثيل
بنحو زيدا ضربت لا عمرو احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والا
فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا فانه لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الا فرا
صريحا في النفي فلا يجد وان يكونا صريحا في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المنفي المعرف
فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح
ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله
وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه
وبهذا يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا
بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن
الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي
وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو مرحله النفي

الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
كما في قولنا انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا
ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود
وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات
النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني في حكم المصرح به
الا لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيصح ثم قال السكاكي
شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه
يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل
بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن
المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اولا ولكن على الامتناع
كان عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا
ودلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة
نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت
مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على
امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجيء الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل
وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل
له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب
وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره
كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر

اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها
المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه
المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم
ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما
والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن
حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ
انه يجيء لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى
تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما
ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه فقد ترك
كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى مثله الا
وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اي اذا اعتقده صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد
الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخا
وهم الصحابة رضوان الله عليهم عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير
جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا
عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل
له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر
في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم
لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له
الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا
عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم

الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة
المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر
كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد
خطا منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بنا على ما اعتقدوا
من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر
اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها
ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية
والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين
ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه
والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من
انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا
بالرسالة وهذا يصلح جوابا باثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها
بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظر ويمكن تقرير
السوال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي
والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاولى اوفق للجواب
المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله
تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا

بشر

١١٣

الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقولهم ما انتم
الا بشر قصر قلب على ما قررنا واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا
انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا
وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد
يعني الرسل. المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا
المخاطبين وتيقنهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو
ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف
على قوله كقولك لصاحبك يعني ان لا صلة في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب.
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل
من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطا
وزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة
ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل
له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان
كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم
هم المفسدون للرد عليهم موكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل الموكد
لذلك الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له
خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع
والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم من ان الطرق الاربعة مشاركة
والثلاثة في الاصح في انه لا تخصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط

وثانيها كاشتراك الآخرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزيتها اي مزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عن غيره معا بخلاف
العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس
نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم
الحصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو
انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت
وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها
نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض
من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن
ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين
المبتدا والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما
اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني
زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى
المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتأديب
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب
زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على
الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا
او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم

المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما
وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب
الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه
قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله
كأن لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما
قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في
الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب
المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول
في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق
في الآخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر
اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب
عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن
المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة
على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى
وانعكاس المقصود والضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء
سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو
القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر
في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا
زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا و
بعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ لا اصل

فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتعدّيها لكونها انما يجوز على تقدير
ان لا يجعل الاستثناء متعددا او يجعل المقصور في البنية مقدما او يجعل عمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو
ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما رايتك ادم يبق
الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت والعامل في الموت ثم يبق ولتطلب
بيان ذلك من كتبهم اى كتب النحو فقالوا فالظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اى اتبعوك في بادي الراي وكذا باب
الامير في البيت الاول اى لا اشتهي باب الامير والنوايح في البيت الثاني مرفوع
بمضمر اي قامت النوايح وفيه بحث لان الفعل الاول بقي بلا فاعل واعتبار
المضمر للخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب
ومن قبيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع
ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اى ضرب زيد عمروا وقال المصنف
وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه
استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وبكرا وعمروا
فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير
عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد فلم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل
والمفعول جميعا وقد خفي هذا على بعضهم على هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين
ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال
انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير
هذا المقام ووجه الجميع اى بين السببين في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا
والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ك
فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا
لا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام

ليساو

٢١٥

ليساوي المستثنى وعن فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص
قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت
في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة
الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة الا
الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام
معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا
بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث
الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة
فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل
المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو
ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم
اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى و
لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عايد
الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا
هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال
ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه عن اللفظ بالكلية وللاقتصار على
ضمير العايد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى
في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما كسوته الا جبة
لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كاينا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم
الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة
وعلى هذا القياس فلا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى
منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا
مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من

ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان
النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا
اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه ذلك الشيء على
صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر
مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاء
زيد الا يضحك وكثيرا ما تقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته
الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك
لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا
الحال مما لا يقارن مضمونه لمضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اي
ما ايس الشيطان من بني ادم في غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم
خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع
الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمروا فالقيد الاخير
بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه
اي تقديم المقصور عليه على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء
على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم
على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو
قلنا في انما ضرب زيد عمروا انما ضرب عمروا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا
في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب الا عمروا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس
التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال
ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة
ويمكن ان يجاب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك و
غير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

افرادا قلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم
قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع
مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لان النفي
شرطها لكون منفيها قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج
تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي
كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب
الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام
المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا لظهور ان ليت مثلا
موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا تتوهم
ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود ينجر اليه
اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير
طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل
اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في
الاعتبار نوعان وهو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب
تستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها
الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة ومما
ذكر المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما
ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب
به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر

في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على
سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني لان الانسان
كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون
محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع و
طماعية في وقوعه والا لصار ترجيا وتستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو
موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من
شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول
الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها
على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا
هو التمني وكما تفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية
في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن
وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها
نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو ان لي مالا فاحج قال الله تعالى لو ان لي
كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي
هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل
ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة
لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الآخر تقول ضمنت الكتاب كذا بابا
اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام جعل هل
ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمنهما يعني ان الغرض من تضمنهما معنى

التمني

التمني بل ان تتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو
هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على
ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم
على معنى ما كان يجب ان تفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمنهما مصدر
مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به
في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا
بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع
في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله لتتولد ايضا لحصول كلام صاحب
المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا
منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمن معنى التنديم و
التحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو
قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض
وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما
يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على
اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبسبب
بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد
منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع لا طماعية في وقوعه بخلاف الترجي
فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع
الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع
نسبة

بين الشيئين أولا وقوعها لحصول ما هو التصديق وإلا فهو التصور والألفاظ
الموضوعة للاستفهام الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فبعضها يختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين
ولهذا الاعتبار صار أعم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق أي إدراك
وقوع النسبة أو لا وقوعها وهذا معنى الحكم والإسناد وما يجري مجراهما كقولك أقام
زيد وأزيد قائم فإنك عالم بأن بينهما نسبة إما بالإيجاب أو بالسلب وتطلب تعيينها
أو التصور أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند إليه أدبس في الإناء أم
عسل فإنك تعلم أن في الإناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند أفي الخابية
دبسك أم في الزق فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق و
المطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي وتطلب بالاستفهام
تفصيله ولهذا أي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل
عمرا عرفت وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور
وتعيين الفاعل أو المفعول وهذا ظاهر في أعمرا عرفت وأما في نحو أزيد قام
فلأنا لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته أنه يحتمل
ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز أن يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا أنه علل قبح هل زيد قام بأن هل بمعنى
قد إلا أنه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها أي الذي يسأل عنه بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فهو ... هذا
لطلب التصديق بصدور الفعل منه وإذا قلت أضربت زيدا أم أكرمته فهو
لطلب تصور المسند أضرب هو أم الإكرام والتصديق حاصل بثبوت أحدهما مثل هذا

يحتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القرائن ونحو قولك أفرغت من الكتاب الذي تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل
ونحو أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر أن
كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أأنت ضربت زيدا إذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في أزيدا ضربت إذا
كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو أفي الدار جلست وأيوم الجمعة صليت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو
ذلك قال الشيخ في دلائل الإعجاز ومما يتفرع على ذلك أنك تقول أقلت شعرا قط أرأيت
اليوم إنسانا فيصح ولا يصح أن تقول أأنت قلت شعرا قط أأنت رأيت إنسانا
إذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت
الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار
وما أشبه ذلك فيه لأنه ليس مما يختص مما يمكن أن ينص فيه على معين فأما قيل
شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه لأنه ليس مما يختص بهذا
دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد إذا كان المطلوب التصديق بحصول
القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا أي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع
هل زيد قام أم عمرو لأن وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة
لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهي لا تكون إلا لطلب التصور
بعد حصول التصديق وبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما إذا لم يذكر أم عمرو وقيل
هل زيد قام فإنه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فإن قلت التصديق مسبوق بالتصور
فكيف يصح التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أزيد قام أم عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب
تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لأن التصور

بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب الحصول الحاصل وهو محال وانما يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا
مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم
اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام
غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو
الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب اتى على قصد الاهتمام دون
الاختصاص ولا قايل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر
قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا اوجه لان الاصل تقديم العامل على المعمول
فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن
وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل على
الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيار هل زيدا
ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم
والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير
كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان
يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف
لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل
من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد
لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها
لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في
الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه
وعلله غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى

قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها
لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام
وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او
يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما
الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا
رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنها
ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك
يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبوت الفعل الواقع في الحال بمعنى انه
يصح انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص
المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال الا الاستفهام
عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وما في ان يكون
الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة
مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا
تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا
الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل
لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل
وانتفاؤها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجي زيد راكبا وسأضرب
زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا
علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين و
العجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية

عن علامة الاستقبال لما سنذكر في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب
تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تفسير هل تضرب بالحال واورد قول النحاة
دليلا على كلامه وشنّع ينادي على خطائه وثم ينقل عن احد اتباعه تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل
به لكنا نخاف على القاصرين ان يتلقوها من غير تأمل ويأخذوها مذهبا ولا
ختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها
لغير التصديق كما يقال تحبك بالعيان بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه
مبتدا فيه اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان
الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ
المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما
يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات
التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي
الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم
شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع
انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض
الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
لانها داخلة على الفعل تحقيقا وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل
تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة
اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل ادل على

ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من
الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على
الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق
بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخل على الفعل كما هو اصله
هي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء
او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة
بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من
الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان
المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فقيل فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء
طالبا ان نشرح هذا الاسم ونبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد
ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي
لشرح الاسم والتي لطلب الماهية بمعنى مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح
الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية
ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب
باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة
واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم

لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان نعرف ان الذات موجودة حتى
حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء
العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار
تلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة كذا في الشفاء فعلم ان الجواب
الواحد يكون حدا بحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص
واحد في وقتين وبمن عن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض
لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه
مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا وبنحو ابن فلان
واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص
بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف
نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك
اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السوال عن
الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم
ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله
فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلوم
تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سوال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي
بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره
السكاكي في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني
ففاسد يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى
فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال باي عما

يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد عليه الصلوة
والسلام قد اشتركا في الفريقية فسالوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر
الذي المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يوضحه قوله في المفتاح تقول
القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك
عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولنا ايهم
يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى
الكلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسال بكم عن
العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين
ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السوال التقريع والاستفهام ايضا
تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا اذا
فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول
كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم
يجز عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسال بكيف عن الحال و
باين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن
الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم الدين
وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم
اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ومجيء
انى بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك
هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا
بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر
بعض النحاة ان انى بمعنى من اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في

قولهم ابن عشرون لنا من لدن او مقدر كقوله تعالى انى لك هذا اى من
اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اعتماد
من بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل
وبعضها مختص بطلب التصور كباقى الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك
بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام
وبهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام
هل يستوى الظلمات والنور وقوله امن هذا الذى هو جند لكم وقوله اماذا
كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن
باللبن وام ههنا بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير استفهام
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين وبهذا يضمحل ما قيل فى قوله تع
اكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت
متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو
ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها
اذ لا استفهام عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة و
المعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات
الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة
القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم
يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين
امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تنقلنا ركاب ونأمل ان يكون لنا اوان
والتعجب نحو مالى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون و
الوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير فقد يقال
التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بحمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائه اليه وهو الذى قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى

بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام
من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار
بالفعل واانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول
وكذا ابزيد مررت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تع
حكاية اانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار
بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل
فى قولهم انت فعلت هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان
يكون الاستفهام على اصله اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين
بان ابراهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد حلف
بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا الكسر الاصنام
قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له
ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روى
انهم ذهبوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم
اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير
بالهمزة فانها هى التى تجئ للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها خلاف
البواقى فان هل تكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء
الاستفهامية للتقرير بما يسال بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت
بفلان ومن الذى قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك اى بايلاء المنكر الهمزة يعنى
اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجرى فيه
هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت ومن ذا فعل كذا وكم
تدعونى وكيف تؤذى اباك ومن اين يتزين الحمار من البرذون وما اشبه ذلك

واما الهمزة فهي للانكار ما يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه
ذكر ما يكون مانعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل او انه ليس ممن يتصور منه
الفعل على ما يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم
يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول
في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي
واما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولى
الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا اسير وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو
ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر
وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل
التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم
لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت
تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه
السلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف
من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه الصلوة والسلام لفرط شغفه بايمانهم
وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة
حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله
السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة
حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل
الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان
كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل
ثم قال فلا يحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن
ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا
يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد

عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل
اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار
أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار
بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى
الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار
وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم
الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى
من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار
الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب
بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من
اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين
اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا
وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو
افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير
ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت
ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير معنى التثبيت وانكار
بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لي مهاد فانه
للتعيير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي
ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي

لم تكونوا فاصفحتم ذلك بالنسبة اي لم تفعلوا ذلك او في المستقبل اي لا تكون نحو
أنلزمكموها اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة اي أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء
بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وقد يكون للانكار الذي بمعنى النفي
للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وقول الشاعر وهل يذخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل
الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا
كقوله تعالى ماذا عليهم بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق
وهذا للتلازم والتوبيخ والانكار متلاحقة والتهكم عطف على الاستبطاء
نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة
ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين و
الاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وهذا كله
ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه
التوابع ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر
العناشي منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع
التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير
ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من
انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز
بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان
عاليا حقيقة اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف
عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل
للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها

للقدر

للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشترك بين الوجوب والندب
والاباحة موضوع للكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلايل مفيدة للقطع
بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة
اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليضرب زيد وغيرها
نحو اكرم عمروا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر
ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بما ليس لفاعل المخاطب
والثاني ما يصح ان تطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاوليان
ولعلها لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى
ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان
اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوع لطلب الفعل استعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر
الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل
استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب
المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة
الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام
الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب
الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة
الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك
في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا

ذلك

لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرًا دون ان يسموا اباحة مثلا بعد ذكر في الجملة
وان لم يطلع دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغير اي لغير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا
او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار
لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوى فالتهديد نحو اعملوا
ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين
والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة فقصد دلالته على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له
منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض
اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق
بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز الاتيان بالفعل
فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك و
سوي بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول
ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري نظلم في عيني لازدحام الهموم على
فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض
له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة
كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون
الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار

تقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا نعم ولكن
الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء
ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في
الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير
الامر الاول دون الجمع بين الامرين واراده التراخي فان المولى اذا قال لعبده قبل
ان تقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالا
ضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم
ذلك عند خلو المقام عن القراين بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي
مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي
من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو
لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فاي معنى
استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس
كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار و
قال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن
تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك
في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار
وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد
اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان في الحمل
قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد
طلب كفه عن الامتثال ويستعمل لطلب الكف او الترك لا على سبيل الاستعلاء

كما هو مذهب البعض

بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل
التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
للامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك
نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك
وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي
مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه
ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك
اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة
فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك
السبب الحامل مسبب عن ذكر الطلب في الخارج لان العلة الغائية لوجودها
معلول للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية وهذا
قالوا ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا
معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذكرا يعني كون وجود السبب الحامل
مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب
الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط و
اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم السبب
الجامد بان مقدر بعد هذه الاشياء والثاني ان كل كلام لا بد فيه من حامل
للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذكر الغير على
حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم
تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذكر المطلوب مقصودا
لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك

المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان
المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية
بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب
زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه ولو
كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم تقصد السببية
فيبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو
اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك
واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في
جوابها المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من
الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على
الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام حيث يكون طلبا للحاصل
فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهي في التحقيق
همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط
المثبت يعني نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان
يكون من جنسها فلا يصح تقدير النفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا
تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار
خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها
اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى
والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار
توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله
هو الولي من غير تقدير شرط كما تقول لا ينبغي ان تعبد غير الله فالله هو المستحق

للعناد قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع
حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام انكار
بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه
التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط
في الكلام كثير وسيتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله ومنها اي من انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او
بالنسبة الى الامر الذي يناديه له يعني انه بلغ في علو الشان الى حيث ان المخاطب
لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل
عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر
في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي
سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا
وقيل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب
مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل
اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على
بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا
له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه
وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب
الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها العصابة فان قولنا ايها الرجل اصله
تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى

تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو
انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او
التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ
ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا
له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز
فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته
وقوله ايها الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموع اي
محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره متخصصا من بين الرجال
وقد تقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما
يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى
لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل
فيكون منصوبا بيا مقدرا وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني
او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل على الاختصاص وبين
ان يرفع على الخبرية فرق لانه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند
المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم
واذا نصب امن عن ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا
وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها
التعجب نحو يا للماء وللدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه
ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله
ايا منازل سلمى اين سلماك كقوله يا ابا قصدي فقد افنت ابا بكر في صبري
وغيري واجلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحير كقوله فيا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح

ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال
هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر
عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا فيورد بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ
فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد
للمولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني
غدا مقام ائتني لحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا
من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله
في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب
يسارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب
ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب
المتآخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير
مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء
الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي
ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق

او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة
او محذوفة والانشاء وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارها بعد الاحاطة بما سبق
والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على
بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف
بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه
وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل
الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين
لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا
لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة
لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او
صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا
اتت جملة بعد اخرى فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول
اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي
للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة
او نحو ذلك عطفت اي الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد
فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه في كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي
واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه
اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة
الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من
التناسب

او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر
ويعطي وذلك لان هذا العطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو
مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط
قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء
وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء
بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب
على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة
بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار
وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعت
الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك
عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب
في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد
ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى
في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس
بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله
يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم
انا معكم محله في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم
عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم
فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان

ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به
اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل
زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى
الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك
ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات
وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون
للعطف بل هو حرف استئناف بمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف
مما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لتدارك الغلط
بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول
وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما
الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل
وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد
الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه يصح
بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح
ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فان
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم
زيد فيغضب عمرو ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني في المرتب
مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدأ
عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار
جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد ولكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون
الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم
الذين

آمنوا ابدبهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للتبعدين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطف بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لا نك اذا قلت يضرب زيد ويمنع من عمرو احتمل ان يكون قولك يمنع رجوعا عن قولك يضرب وابطالا له كذا في دلايل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات والا اي وان لم تقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم تقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على ما قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص

بل

بل هو لمجرد تصدير الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطفت شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل واحد بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلايل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم تقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك

ان الواو للجمع والجمع بين شيئين تقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما
مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول
كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما
في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة
المقتضي الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال

اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب
الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم
اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه
ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا
ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ثم
يحتمل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة
والامر في الجزم بالعكس اعني تصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة
فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى
محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب
على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين
اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او
نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين
يكون لاولاهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع

اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى

بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد
والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب وهذا جعل
نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزءون مما له محل من الاعراب على ما مر
او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى
والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان
رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه
عطف على لاختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع
فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال
الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت
فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بان النعت يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل تنزل الثانية
من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون
لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية مؤكدة للاولى
يكون لدفع توهم تجوز او غلط ومن الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه
في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد
المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان
يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه
اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب
والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة
القصوى في الكمال وبقوله ببلوغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك
وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل

على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته
وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة
نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في
مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في
الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب
هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب
مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ
المبني للمفعول والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز
الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله
لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه
انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام
والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم
فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل
والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاضل
لكن على كل بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي
بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب
بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق ساير الكتب باعجاز نظمه قلت
هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان
هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع
اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى
فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز ان قوله لا ريب
فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول

هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله موكدة للاولى
اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي
الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا شبه
غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي شان المراد لان الغرض من الابدال
ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه
اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل
الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين
البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا
بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا
المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل
الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات و
عيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه
مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى
بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه
لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها
والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة
لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
في النهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه بالالتزام

يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا اثم عندي بحسب العرف
حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا اثم عندي ولا
يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له بل دلالته على ما تفهم منه قصدا اصليا بخلاف ارحل فان دلالته على
كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل
انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل
على ان المراد من الامر بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة السر العلن
وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المعنى بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك
نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس
جزء من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان
الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن
عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وزان اي
وزان حسنها في المحنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير
داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة
فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوب المحل مفعول
اقول كما مر في اذ سوا انزاوها وقوله في المثالين اعني الآية والبيت ان الثانية
اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها غير
الوافية اما في الآية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام
المراد من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال

ان

تنبيه

ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه
في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية
خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم
هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا آدم
وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فانه جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا
لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز
ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل
اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فلتتأمل وقد تعطف
الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى
كقوله تعالى انهم يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي
سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وازداد عليها زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها
لكونه بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله
مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل
شيء فكان قادرا على تعذيبكم بما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع
والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية
كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا شبه كمال
الانقطاع لانه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان الجملتين
انشاء وخبرا او المتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه
لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا
مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين

اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى
اراها اظنها والمسند اليه في الاول المحبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها
على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها
تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه
على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط
كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة
الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه
لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا
الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتفاوتهم بهذه المقالات
اوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما
متقابلين بسبب تقابل كل منهما بالآخر نذكر انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
او جملة انا معكم عامر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية
كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
فينزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل
الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق
بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع
ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك بالفحو
منزلة الواقع لا يتصار اليه لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان لا يسمع

عطف

عطف على عنا اي مثل ان لا يسمع من السامع شي لتحقيره وكراهة لسماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة
الاولى تنزل منزلة السؤال كما في الكلام المصنف وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير
تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ
السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها
لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوق لبيان ان
الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على
حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال
فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته
وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام في صفة اضدادهم كان مثل قوله
ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله
الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع
له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل
لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية
نفسها تسمى استينافا كما يسمى مستأنفا وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان
السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه
اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب
علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر
والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب

الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص فهذا الحكم نحو وما
ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل
نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
من ان المخاطب ان كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد
بالاقتضاء هنهنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
• اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة
حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر
بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي بتقدير الاستئناف
جواب سؤال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين
واقواهما فيتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما
اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا
قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من
تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالجملة
الاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل
انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل
قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو
شان اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل
قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه
قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف في التلخيص
لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الا
الاول واما ان يشتمل على خصوصيته كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد
من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستئناف باب واسع

هذكان

ممكنا المحاسن والصفا منه هذا تقسيم آخر للاستئناف وهو ان منه ما ياتي
باعادة اسم ما استونف عنه اي وقع عنه الاستئناف بحذف المفعول للواسطة
والاصل استونف عن الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
ومنه ما يبني على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه ليقع ليكون
المسند اليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث عنه
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذا العنوان اوضح من قولهم ومنه
ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت
الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل
هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستئناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ
واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور
لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الاوصاف ان الوصف علة له واما اذا اعقبت
المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ
اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الاكرم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان
فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على
وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل
على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفة وان
كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه
هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد
ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة
اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته
فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا
في سائر صور الاستئناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان

فليس جميع صور الاستئناف منحصرة في نوعين المذكورين ولهذا قال ومنه ... دون ان ما هو

خزانة ... الرياض ... المكتبة المركزية ... قسم المخطوطات

كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال
اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا
للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام
شي مقامه نحو قول الحماسي يخاطب بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي
ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة
في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين
وبعده اوليك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم
قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله
واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله
لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسؤال مقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال
المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة
الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا للسببية
واقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان وكانه جعله في الوجه الاول
مؤكدا للجواب او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شي مقامه نحو فنعم
الماهدون اي نحن على قول اي قول من جعل من غير ان يقوم شي مقامها
ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين
للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقوله لا رد لكلام
سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله
جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العاطف هاهنا
يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم
التأييد فلدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية

المنفية

المنفية المدخول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى
البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال
الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم
وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما ان الوصل اما لدفع الايهام
واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا
واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او
معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما لما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع
فبينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين
خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان
يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية
لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية
اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين اسمية وفعلية
والمتماثلتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق
معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام
الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقال وكقوله واذ اخذنا
ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى
والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما
وان اختلفا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي
لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر
لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له
من فعل فاما ان يقدر صريح في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون

بمعنى احسنوا او هو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان
يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او تقدر في اول
الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله
تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها
الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون
خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه الصلوة والسلام وهما
وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب
آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون
بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي
امنوا فلا يصح كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر تعالى بشر
فابشر اي سر وهما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشائية في معنى
الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي و
اشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا
على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء
او على العكس بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من
مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا
انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه
وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف
عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء
لا يسلم صحة ما ذكر من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين امنوا عطف

على

عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد

على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح
انه عطف على قوله مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه
امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل
لزيد اما ان تنتهي ان تضرب غلامي وانا المنع عليك بانواع النعم والجامع بينهما
اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار
المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند
في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين
الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما وتعطي ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما اتصال
جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة
او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان
المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا جرح السكاكي بامتناع
العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا
اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة
بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما
يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى
كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض
للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول
السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما
جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره

السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة
للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق
الحواس كادراك العداوة والصداقة في زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب
ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها
عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة فيدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر
هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة
عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن
نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها
على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان
استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما
عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال والجامع
بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر
بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف
او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما
يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية
او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما اشار الى سبب كون التماثل مما
يقتضي نسبة العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن
التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي

من

من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه
المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون
حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان
كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات
وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية
لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما
معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا
الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع
تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثلا ان يعلم من زيد انه
رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف
كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار
العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا بحث وهو ان التماثل
اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد
وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية
وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن
تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل منهما في المفكرة
يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول
فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والآخر معلول فيعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل
والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر
اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان المثال الاول مثال للتضايف بين
الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات

وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات
مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة و
بالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل
والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار
والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما
نسبيتين فالاقلية والاكثرية فانهما محسوستان كذلك او ومتى عطف على قوله عقلي
والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم
يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه
يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد
ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو
اسحاق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان الثلاثة من نوع
واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في
الى اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول
النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان الا ان يقال الكفر انكار

شي من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا
يتواردان على محل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع
السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد
باعتبار انهما وجوديتان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما
لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين
وكالاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا
متضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت
كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بعد الاعتبار والا
فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين من الاسود والابيض جزء مفهوميهما
بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا زمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت
الاولية والثانوية جزءين من مفهوميهما ليس بينهما غاية الخلاف ولان العاشر ابعد
من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين بل بسبب
كون التضاد وشبهه جامعا وهميا يقول فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه
التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا
ويحضر الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات
التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض
وكذا السماء والارض بعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما
ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على

على وهمي ونعني بالجامع الخيالي أمرٌ بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة
وان كان العقل من حيث الذات غير مقتضٍ لذلك وهو بأن يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لأسباب مؤدية الى ذلك وأسبابه اي اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا و
وضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيالٍ وهي في آخر مما لا تجتمع اصلا وكم
صورٍ لا تغيب عن خيالٍ وهي في خيال آخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعاني فضل
احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهي مبنية على الجامع
لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في
اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر وهذا امثلة
وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في
الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معانٍ معقولة وبعضهم لما
لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان
يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر و
هذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد
والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي
فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف
وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى المحسوسات كانت جزئيات
واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق
عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه
لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في
لفظ المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد

من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وهو فاسد
واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي
فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف
باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين
الجملتين واما ان مثل الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا
الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما
وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا
والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيّره الى
ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد
في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد
والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب
ان يؤول تصوريهما بمفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما نقل من انه اراد بالشيئين
الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه
قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه
على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار
هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين
في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي
والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا فاذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح
العلامة انه انما قيد بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين
وقام

وقصد ضربهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
مقدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما
اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر
مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وقد اشار الى
ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك
في التابعة ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالتابعة فعلية صرفة نحو زيد
قام وقعد عمرو وللمحافظة على المناسبة ما ذكره السيرافي ومن تبعه من نحو
زيد قام وعمرو اكرمته انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا
نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف
اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان
غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار
الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان
المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر
الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد
واختلاف الاعراب باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى
على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من
الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد
قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارع مثل
قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون
او يراد من احدهما الاطلاق ومن الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا
وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر تذنيب شبه بعقب باب الفصل والوصل بالبحث
عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل

الشيء

الشيء ذنابة للشيء وكأن هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال
على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة
مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتنتفي اخرى كثيرا ما
تقع بعد الجملة الفعلية ايضا ومن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه
ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولتسمّ دائمة وثابتة فالجملة الحال
الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا نبحث ههنا عنها بل عن المنتقلة
فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية
ولا اعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها
مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا
عن تكلف علامة اخرى كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر
والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها
في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال
المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا اثبت
الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب لكنها اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك
تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف
حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود منه
بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او
غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه
ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت
ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو
ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة

صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة
على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على
خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال
عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي والحال كما تكون معرفة تكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير
واو ولكن خولف بهذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون
الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف
على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق
بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما
ثم توصل به الحال وتجعلها من جملته لتثبت على سبيل التبع له فيحتاج الجملة الواقعة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها التي جعلت حالا عنه
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة
تقع بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها
بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف
النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى
في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر
ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة
التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا

ان

ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو ليكون مرتبطة غير
منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة
على قلة ولما تبين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز
ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما
اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا
معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير
صاحب الحال لان خبر المبتدأ فهو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما
يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وانما لم يثبت
هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه ثم بصحة اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا
وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن
الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه
مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز
ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه
لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثله يجب
ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية
وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد به
الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبر دون الانشائية قلت المراد كل جملة
يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت
هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك
لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان
يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان

الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد تربط بشيء قبلها
الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا
لعدم استغنائه عن الخبر بصرف الذهن نحوه فاذا وقع بعقبه ما يصلح
لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى
كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المدخول على جوابه عاقبة من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط
كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها
للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة
انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به
معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق الية وقوله
يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد
ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع
حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض تلك يجب فيه
الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو وجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر
اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة
لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي
اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول

والهيئة

والهيئة ما يتقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة
مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة
وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنا لما جعلت
قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفرد اما الحصول اي
اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية يدل على
التجدد وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا
والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما
او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي
هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون
مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد
يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى
ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا او بتقديره معنى
فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع
المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض
العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون
الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثل قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله اصك
وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا
مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ
الماضي

الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان تفرض ان ما كان في الزمان
الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا
مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول
الواو وتركه من غير ترجيح واما المجيء بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان ولا
تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا ح للنفي دون النهي لثبوت النون
التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يحسن عطفه على الامر قبله فتعين
كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي
معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما المجيء بغير الواو فما اشار
اليه بقوله نحو ومالنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع
حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز
في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول
لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة
المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي
بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا
خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال
والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا لان لفظ يركب في قولنا جاء
زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه
وان سابقا لان لفظ يركب في زمان التكلم ولكنهم استبشعوا تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب
ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم
اليه ما يدل على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول

حز

جوزوا ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع افاد وامن ذي وتوعدني
وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في
موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى
لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو
والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت
صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني
به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي
واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن
الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز
الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله واما المثبت فلدلالته على
الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة
لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب
الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال
مقارنة مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل
والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ
قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما
يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد
في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام
ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال

التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحال لتنافي
الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد لتظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة
الماضية وقد ركب كما مر من اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال
وظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما
تفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله على طويله لكن تصديره
بلفظ قد يكسر من سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء أصدقه في مرية وقد
امترت صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان تعلم ان الحال التي هي بيان
الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة
وبهذا يظهر بطلان ما قال البيضاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا
يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع
في الكتابة وقد قضى منها اجزاء الا انه ملتبس بها مستدع لها فلا ينقضي اجزاؤه
منها حتى بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا
بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا
لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما في
اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما
الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين
الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل
بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع
ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء لما مر من جواز انقطاعه دون زمان
التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالمنفي او بان الاصل
فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم
بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره

فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت
ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي
والاثبات المتقدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا
بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصروا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل
من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان النفي انما
دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل
في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف
استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب الوجود والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر
فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل
وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصل من
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول
فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز
تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه
الى في ورجع عوده على بدئه بمعنى رجع في عوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأ
على ان البدء مصدر موقع المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو
اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها
فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم
والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى

ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ اي الجملة
ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع
او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل
في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا تستأنف لها
الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد
سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره
لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة
وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاء زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك
لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء
الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه
واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها
ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان
تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقدم الخبر قرب في المعنى من قولك
وجدته حاضرا اي حاضرا عنده وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا
كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد
يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو
جاءني وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد
السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج من ان
المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك بل جاءني وهو كذلك
فهم منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه

بالمفرد وهذا مشعر بكلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم
قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لا
لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك
جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر
في قوله بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس
ويعاديانه فاوله بتنزله منزلة المفرد وهذا خلاف جاءني زيد هو فارس لانه
لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يعين ذلك
ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني مسرعا
في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا
واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم
استانفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال وهذا احتيج
الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو
ذاهب وسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى جملة كالفاء
في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها
ان يرتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزء المستغني عن الفاء
لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزء الذي ليس من شانه ان يرتبط
بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها
اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي
سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم متنكرا
مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ

ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا و
ينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعل اختيار تقديره باسم
فاعل للرجوع الى اصل الحال وهي المفرد ، ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما
جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك
ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو
جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان
اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي
اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان
جواز التقدير بالمضارع توجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند
وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو
مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه
سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية
كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقام زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة
بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردا مقدرا باسم الفاعل والاولى ان
ما يجوز فيه ترك الواو والاخير لما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك
الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس
نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
وفي كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول
حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من جودا اذا غضب
فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا مفعول تبصريني ولولا دخول كان
عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في

حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية
الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك
تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل جملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو
والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال
المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخر الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة
مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان
المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء
كان مبتدا نحو قوله الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدوا وخبرا نحو وجدته
حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول
الجملة وهذا في البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف
النهار الماء غامره

الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان
الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون
مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين
اي لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام
ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه
مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يتكلم على التحقيق والتحديد
ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي الا بالبناء على امر يعرفه
اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة
اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو
اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال

قوله فانه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام والاطناب وكقوله ... فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف لا الايجاز ١٢

ولا يلزم انضمامهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق والايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما تقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني والاطناب فليتامل وقد توهم ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان

السكاكي

١٤٨

بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان المقام باب الابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد او وضع الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب وبعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستئناف وايهام الجمع بين المتنافيين اي الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة مستطرفة التي تظهر في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين هي ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه اتم اولا واوضح ثانيا بما سبق وسمي هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مما يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه من بل لم يحصل التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات

عنهما

نحو نعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدا او الخبر
في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا
ففعلوا واتاه وقال له يوسف ومنه بيتا السقط طوين لضوء البارق المتعالي ببغداد
وهنا ما هن ومالي اي طوين فاخذت ابكيهما وهن لا تسكن ثم اعاودها وتدافعني الى
ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشكل مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام
شي مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي
فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبل متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه
جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من
دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين
المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية
انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل
على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى
من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان
ان يدل مع الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجي على الله
تع ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على
تعيين الامر او على تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين
نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى
للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه
يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن
نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته
لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه

وعليته

وعليته علة فلا يصح ان تقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فتعين ان تقدر
في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع مثلا انما يدل على
ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار و
والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع
في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند الشروع في القراءة
بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل
شرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب
دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق يقول رفات
الثوب ارفاه اذا اصلحته ومى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى
في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن
في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشي اذا ذكر مبهما ثم بين كان
اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان
عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به و
اذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه
فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة
عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الجهل ومما يوافق
ذلك ما في قوله تع هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم
من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان
اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان ايسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب
الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم
من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشي ما له
اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشي وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام
محتمل

ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبهم وتعظيمه كقوله تعالى
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد
من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار
كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا بانه ابهم فيه الفاعل اولا
فسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل
الاطناب ونعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن
باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا
الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حذف المبتدا الذي
صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال
والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تلتذ
النفس عند وجدانها تاثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين
ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة
واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز
الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم وتشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل وتشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم
اولا ثم اوضح لما سبق وسمي توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف واما بذكر
الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعد ان يكون
ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام
لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس
العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن ساير
افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له
لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذكر قد

يكون

يكون في منثور نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات
او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه
قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام
نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر
ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا فان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته
وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر
لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا
فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم
من هول لقاء الله وفي تكرير تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بثم دلالة
على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما يقول المنصوح اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد تجيء لمجرد التدرج
في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى
وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه
على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله
تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه
الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن
انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد
كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا
التكرار قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في
قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون

مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله
لا تحسبن الذين يفرحون لبعد عن المفعول الثاني وأما بالايغال من أوغل
في البلاد إذا أبعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة
يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء في مرثية أخيها صخر
وإن صخرا لتأتم أي تقتدي الهداة به كأنه علم أي جبل مرتفع في رأسه نار وإن قولها
كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها أتت بقولها في
رأسه نار إيغالا وزيادة للمبالغة وكتحقيق أي وكتحقيق التشبيه في قوله أي قول
امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا أي خيمتنا وأرحلنا الجزع الذي
لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض شبه به عيون الوحش لكنه أتى بقوله لم يثقب إيغالا وتحقيقا للتشبيه
لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون قال الأصمعي الظبي والبقر
إذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فإذا ماتا بدا بياضها وإنما شبهها بالجزع
وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل إن المراد أنه قد
طالت مسافرتهم في المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم وكذا توهم
غير المقصود في بيت السقط فسقيا لكأس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم
بتقبيله خال فإنه لما جعل الفم كأسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا
مما يكرع فيه كل أحد من المجلس حتى كأنه تقبله دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم يتقبله
ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا اختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل
هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فإن قوله وهم مهتدون
مما تم المعنى بدونه لأن الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع

وترغيب في الرسل أي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة وأما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل
على معناها أي معنى الجملة الأولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل
أعم من الايغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص من جهة أن
الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو أي التذييل ضربان ضرب لم يخرج
مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور على وجه وهو أن يكون المعنى وهل نجازي
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر
وهو أن يقال الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة وأخرى في
معنى الإثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى
عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي إلا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون
من الضرب الثاني لاستقلاله بإفادة المراد وضرب أخرج مخرج المثل بأن يقصد
الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الأمثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا
وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن
مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله أفإن مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الأول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب
الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو أيضا أي التذييل ينقسم قسمة
أخرى ولفظ أيضا تنبيه على أن هذا تقسيم التذييل مطلقا يعني قد
علم أنه ينقسم إلى القسمين المذكورين وهو أيضا ينقسم بقسمة أخرى إلى
قسمين آخرين ولولا قوله أيضا لتوهم أن هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه
نظرا إلى الأمثلة بعض من لم يتنبه فالتذييل الذي يجب أن يكون لتأكيد الجملة
السابقة إما أن يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فإن زهوق الباطل منطوق

في قوله وزهق الباطل واما التاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني
ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا العموم بوقوعه في سياق النفي او
عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا نعم بالتامل
يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث
اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال
فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير
لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس
ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن ايهام خلاف
المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء
يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام
وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها
اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول
المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون
سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المومنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المومنين لتوهم ان
ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم
واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمومنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمينه معنى
العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا
ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجز فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزين

الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني
فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله و
هو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم
لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا
يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب
ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام
المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن
فيه الحلم يتوهم انه في تلك الحال ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه
وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو
مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو
لتمكن مهابته في ضميره وكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام
لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه
على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه
مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى
فلا يكون مما نحن فيه لانه لتاديه اصل المراد وكتقييد المثل في قوله تعالى
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون
الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى
في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط
بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون
لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل

ووقعت في اثناء الكلام لان قوله وهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة
فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء
في قول عوف ابن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية
وذكر بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو لا اهل اتاها والحوادث
جمة فايدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر
كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم
ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون حال اي عبدتم
العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني
ان المقدورات آتية وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل
للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء
اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي
وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من
جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى انهما
بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله
يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان

طلب

السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف الضائع لو قيل
الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام
لم يتبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تحقيق معناه لان
كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد يتحقق ويعرف تعريفا يليق
بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقهما انه لا
يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما هو
وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يتبين معناهما اصلا لانه ما ذكر السكاكي
تيسيرهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد
يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من
الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها
لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان لكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس
عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والعقول
على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة
المقامات انما هي من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم
المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم من الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع
على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح
بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى
البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان لكل مقام اي مقدار يقتضي
من البسط على ما هو مبين من ذكره في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى
الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له
اولا والثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا او لا
والزائد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودة لكن
اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد

او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفايدة فالمساواة ان يكون اللفظ
بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان
يكون اللفظ زايدا عليه لفايدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ
ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري و
العيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا
متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك
خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر
لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة
دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية
عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم
واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش
الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار
وتنبيه على ذلك الظلال واحترز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زايدا على
اصل المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا نحو قول عدي بن الابرش
يذكر غدر الزباء لجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها
كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فايدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع
والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي
قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفيد اي واحترز بفايدة عن الحشو ايضا
وهو الزيادة لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزايد اما
ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى
في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء
شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واعرافه للضرورة فالمعنى
انها لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت

وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود
هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في
ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء العمر
هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بالاخرة وطول العمر مما يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب انك صبرت صبر ايوب فهل تعمر عمر
نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
اليه دايما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله
ولهذا قيل فكل ان الكت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال ان المراد
بالندى بذل النفس فليس بشي لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير
عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الا
هلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان
في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي
عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم
اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد تقال ابصرته بعيني
وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل
نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما تقال في مقام يفتقر الى
التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفته الكتابة هذا الخط كتبته بيميني هذه واما قوله
تعالى ذلكم قولكم بافواهكم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ
يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك
لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه موثر في القلب وما لا
معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله

وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت
ان المنتاى هو اسم الموضع منك اى عنه اى بعد عنك واسع اى ذو وسعة و
بعد تشبيهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان
ابعد فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى جميع الافاق
مطيعا لاوامره يرده الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الايه
حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجاز الاصيانا ه
قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحويه من غير ان يتوقف عليه تادية
اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ
الايه والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان
مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء وللايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه
يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان
لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم
لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف
الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت تقدير الظرف مستقر ووجوب تركه لعدم احتياج
تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى
به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو محض رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر
لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان
عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره
اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة
وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله لكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه زائدا على
معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين
والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة

لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة
بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم
لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى
لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على
التعظيم اى لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول
اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل او قوع العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود واطراده اى يكون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا
لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى
للقتل هو ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس
انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب
الكلام يعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان
يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار ردا للعجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر وهذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى آخر واستغنائه اى وباستغنائه قوله ولكم فى القصاص حيوة عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص و
الحيوة ورجحانه ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة
وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص
سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين
الا فى موضع واحد ويخلو عما يشتمل عليه قولهم من التنافر بحسب الظاهر

وهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا يودى الى التكرار صح

وهو ان الشي سيئ بنفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر
على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر
مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر
وهو ما يكون بحذف شي والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام
ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف
بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي
انا ابن جلا وطلاع الثنايا الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب
الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف
الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان
يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون
ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لاسيما اذا لزم منه اضافة
غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في
قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية و
وزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا
في اوله زيادة كزيادة الفعل وهو مع ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر
معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف
وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة
او نحوها كسليمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر
في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا
اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا
عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على انه اي جواب الشرط شي لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع

كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا
قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة
للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال
المتبجح اذا رأيتني ثباتا وسكت جالت الافكار له بما لم تجل له لو اتى بالجواب مثالهما
اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط
اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى
نحو ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يارب و
يا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله
للجبين وكالمعطوف وحرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم
درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة
عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب
اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب
لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها
فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب المذكور وهو قوله فانفجرت
ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث
الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت
بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي

في مثل قوله فانفجرت بعني

اي ان اراد واوليا بحق فالله هو الولي والفاء في فصيحه وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في مثلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول

فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب والسبب ~~الحوب او ما اذا الصلحت~~ مما هو وهي منه وللاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او لتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان بين اولا او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان لادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وبالمجهول به نعتقدنا انما فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم لان العلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الجهل وكما نواخي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء والايضاح وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون الاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبهم وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت

طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث ياتي منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومنها التنبيه بالاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فبعض يجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وملمات مناسيل وواسته ولا بلا مناحتك ان قيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل

ايامهم او متم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من ظالميهم
وكلامه هاهنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا تمام لشعره تعقيب تفسيري لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب
بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او توكيدا او نحو
الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على
الامثلة و الاعتراض بهذا التفسير باين التتميم لانه انما يكون بفضلة لابد لها
من الاعراب وبعضهم اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة و الاعتراض
عندهم ان يوتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها
لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم و بعض
صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر به واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال
وقوم يشترط في الاعتراض ان يكون في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان
واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر
ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هولاء ان لا يكون له محل
من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد
لابد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة
ولابد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل
اولا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هولاء
ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فمنهو
لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلام لا يخلو عن

خبط

١٥٨

خبط واما بغيره ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا
وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره
من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله
ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر
بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته
بعيني وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا
داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان
هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها
قوله تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا
رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن
وابن سيرين الا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا
وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف
المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه
لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين
في دعوى الاخلاص في الشهادة وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون
النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام
آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض

عن الاسا اذا عنى اى ظهر بسود داى سيادة وعامه ولو برزت في زى عذرا ناهد
بالمعقد الزى الهيئة والعذرا البكر والناهد المراة التى نهد ثديها اى ارتفع
وقوله اى كتول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا
في جانب الفقر اطار او بالغنى مسببه اعنى الراجح وبالفقر المجتبة يعنى
ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها
بصفه بالميل الى المعالى فجراع الى تمام المجاز بالنسبة الى هذا البيت اطنا وانه
له في اصل المعنى مع قله حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا المجاز
يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون
اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسال عما يفعل وهم يسالون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول او يغير ما نريد نغير من قول غيرنا
واحد لانجزا على الاعتراض علينا انقيادا والهيبة وافتراء بحزمنا يصف
رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة
الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول
وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم تم علم علم المعانى بعون
الله وحسن توفيقه ونحمد على جزيل نواله ونصلى على النبى محمد واله ونساله

التوفيق لاتمام القسمين الاخرين بمنه وجوده

الفن الثانى

في علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من
علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من
التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس
الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف المعانى فليس
علم بالقواعد اى ادراكها او الاستقلالها على ما توهم او اراد وبالمعنى الواحد

اللفظ التى يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على
خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وسمى الاول يعنى الدلالة على تمام
ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع
له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اى الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالة عليهما انما هى من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في
الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم
والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون
العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة
لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع
له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا
اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع
له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم
اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام
فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات
حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين
القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام
الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام

دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لاحاجة
الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ
ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه المعنى
فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر
ولو ارادوا ايضا لم يكن بتلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان
لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد وذلك المعنى
ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزء فتضمن والا فالالتزام وفيه نظر
لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة
باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم
الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء واللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد
بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا جوابا بان كلا من التضمن والالتزام
يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا نظهر انها مطابقة لا تضمن لانها احد
ما يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان القيد
بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع
له والخارج عنه اي المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في حصوله
فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والامارات نسبه الخارج الى الموضوع
له كنسبة سائر الخارجات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا
بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب لعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني

مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف
او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى
عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم
الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام
ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب الواقع
اللزوم بينهما ذهنا او بغير من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم
الذهني ان لا يمكن تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عنده الانفكاك
فظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات
عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح
والخفاء والا يراد المذكور اي ايراد معنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح
لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان
لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم
على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى
بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا
اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها تلك
المفهومات كان فهمه اياها من المراد فات كفهمه اياها من تلك الكلمات من
غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المراد فات ذلك المعنى اصلا
لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع
كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل
منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او
[catchword:] تكون

عالما بالوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقدير
لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل وانما قال
لا يجري فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان
العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف
على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقد سبق منه ما يقال ان فهم المعنى في
الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك
الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح
من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل
بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى
التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض
الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاونة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة
تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح
والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة
الالتزام قد تكون كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع
وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وما ذكرتم من حضور بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطوها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوها ولهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية
لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن
ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون للشي الواحد
لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما
له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة

عليه

١٦١

عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشي واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض
فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك
لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى
في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان
اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا قولنا زيد جواد يلزمه معان لوازم
مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا
المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون
المعنى جزءا من شي وجزء الجزء من شي آخر فدلالة الشي الذي ذلك المعنى جزؤه على
ذلك المعنى اوضح من دلالة الشي الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على
الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت
عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان
اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة
لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء
وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في
الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع ولم يتراء النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب
عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ومعنى النوع ولا يلتفت الذهن الى الجنس حتى يبدا النوع بحدوده فان قلت
قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يورد به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى
تركيبيا وما ذكرت ههنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
فلن تعدد المعنى الواحد بما ذكرتم مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية
انما هي المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة
على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض افراد ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو
جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى التركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح

دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا اداء للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
بهذا عناية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعيد عن موضع النظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع
ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا
عنه كما في الالتزام فان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي
وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على كلام السكاكي في اول الباب
والكناية من الانتقال من المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي
من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث
انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا
الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا لا يصح الا في قليل
من اقسامه تمشيا على ما سبق وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان
المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز
ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في
الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من
المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه
فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة
لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت
اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان في اخلفه التشبيه بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل
مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده
ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح علم
مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم
البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير
التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي
الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الاول الثلثة ولما كان هو
اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى

اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على
وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالمضمر لئلا يعود الى
المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيد فهو
عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا
على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه
والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرو
وجاني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان
هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا
في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت
بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر
في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان
نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف
هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرو وجاني
زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات
الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر اخر عند المصنف لان المراد بالاظفار
عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام
قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله
تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة
انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول
اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر بحث التشبيه ان شاء الله
والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركانه

التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي
اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو
الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه.
اما حسيان قدم البحث من طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة
آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة. فالطرفان اعني
المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت
الذي خفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق
والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان
المدرك بالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا
نفس الاجسام لكونهما اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت
الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما
كونهما جهتي ادراك على ما سبجي كشفه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او
العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه والسبع
حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية
نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالعقلي غير جائز لان العلوم
العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم
المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع
اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك لو حاول المحاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور
والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة
ولا بالقوة العاقلة مثل الحالات والوهميات والوجدانيات

على ما ذكره القوم ما دل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام
فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة
الدلالة العقلية لما سياتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد
كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض فلو عرف من ليس له تلك الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في
طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد
معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على
معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة
للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
الوضوح والخفاء مثلا ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان
ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح موضع بالنسبة
الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها
اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار
على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث
والحارث على ان لا اختلاف في الوضوح بتاتا. القوم في الدلالات الوضعية
كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر ههنا اولى من تعريفه بمعرفة
ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على
ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه
على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة العقود والخطوط والنصب والاشارات ودلالة
الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة
الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا

عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع
مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية اولا فالاولى هي التي سمّاها
القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثاني
اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع
يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية
الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود
بالنظر منها التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية
لاختلافها باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقسيم لوضوحه
وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية
الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على
العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى لئلا تخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم
ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع
وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح
حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نم انه ليس صفة للفظ
فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو
معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى على ما في الباب ان الدلالة معقود
يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه
منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بانضمام مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى
الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة

اللفظ

اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل
الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي
بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم
والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب بيان قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها حسي اي مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو
من باب حمرة شقيق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى
النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذكر اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او
تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي
تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي عطف
ذكر اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمسة الظاهرة فدخل فيه
الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه وهذا
قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها بتمييز عن
العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس اتقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق
كانياب اغوال يعني ان الغول الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف
اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا جدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها
وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر
ومما يجب التنبه له في هذا المقام انه ليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه
من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما هو تحقيقها في كتب العقل
فقط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليستا من المعاني الجزئية بل هي صور لانها انما لا يمكن
ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجد لم يدرك الا بها وليست ايضا مما يحقق كصداقة زيد وعداوة
عمرو

بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب
الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان
او رأسان او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي
تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة
القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة
من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع
ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
نابها كما للسبع وبالذوق الحسي ما يعرف من اطلاقهم بخلاف اللذة والالم العقليين
فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحلم وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من
حيث هو كذلك فكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية والشهوية ما هو
خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة
بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمنوهمة بصورة شيء ترجوه وكذا البواقي فهي
الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات العقلية
وانما يدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية
ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم
الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة
دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما
من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع
والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي
قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا ولا نعني بذلك ان الاسد يشتركان في الوجود
والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذي
له زيادة اختصاص قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك في وصف هو من اوصاف الشيء
في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد

بالتخييل

والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل
التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مشبه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم
بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن
لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت
هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود
فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي
بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشأن لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن
ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل شيء هو جهل بها اي بالظلمة مفعول شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة
والعلم مقابل البدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي كل ما هو
علم مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على
خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام
كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له
بياض واشراق والاول مما له سواد تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن
بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب
اي ابيضه في اسوده فيها سواد متحقق او بالانوار اي بالازهار مؤتلقة
بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فهي بسواده بحسب الابصار
فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل
منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون
متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن
لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة في بيان كثرة السنن حتى كانت البدعة

هو التي تليق من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به
فسادُ جعل اي جعل وجه التشبيه في قول القايل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا اشتراك فيه المشبه اعني النحو اذ النحو
لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان
وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه واتقى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم
المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو فكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لو
قوع في عمياء ونحوها الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل
القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه
الشبه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا
يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا براعات احكام النحو
فيه من الاعراب والتركيب الخاص كما لا يجري الطعام ولا يحصل النفع المطلوب منه
من التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثير النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما
يفسد الكلام وسواء وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين
وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية
اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كتانا او ثوبا او من القطن او خارج عن
حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما وهذا قال وتلك الصفة اما
حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية
اي يدرك بالحس وهي الكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر
وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى
العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية او نهايات بالجسم
كالدايرة او نهايتين كشكل نصف الدايرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كا

كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل
التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز
عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان
جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض
فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا المختص
بالحركة الاينية وعند الحكماء هو خروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي
جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني المذكور
يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية فالكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة
ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والمتوسط بينهما و
بالحركات نحو السرعة والبطوء والمتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن
والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء
والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله
بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها
الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات
الحاد والثقيل والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي
هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع ويحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا
ويحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المتلو او
في قصر المنفذ او في ضيقه او شكل التواريه كما في المزامير الملتوية يختلف حدة
وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان
من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والعفوصة والقبض

والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم
الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من
جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها
كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة من الاربع التي هي اوائل الملموسات التي بها
يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان
منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال عن كون بعض الاجزاء
اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء
واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشي بها قوام غير سيال
فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن
من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذين
من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك
الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان
يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة
محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو
قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ
فيه اذا حبسه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة
والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية
اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي
المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي جودة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة

لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج
النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك
المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس
مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة
وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها الخلق وهو ملكة
يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون
الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه
ذلك او اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقي كما يطلق على ما يقابل الا
ضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب
في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس
ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه
الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى
كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود
او العدم عند النفس او اتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه
التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان
فائدة ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد
القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام
على الكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا

وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا
بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا
بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وكل منهما اي من الواحد
وما هو بمنزلة حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي
وجه التشبيه اما واحد او غير واحد اما بمنزلة الواحد منهما
وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل
من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك
اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي
يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان
وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى
تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان
حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا
يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي
شئ يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوجد
من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس
لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين
وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسي شئ اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس فله اوصاف
بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه الحسي
يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون
العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي
ليس كذلك تقرير السوال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين
فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه

شبه كلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو
جزئي ضرورة فلا شئ من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه
التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد
فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب
المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون غير عقلي لان المصنف
قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما يدل عليه الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من
الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة
اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي
او بالعكس فصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين اسقط
اقسام وبقي ستة عشر قسما فالواحد الحسي من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت
من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا قوله وطيب الرائحة من
المشموم ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه
الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة على وزن الجرعة
الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة
لان الشجاعة على ما فسر الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة
عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة
الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشئ العديم النفع
بعدمه فيما طرفاه معقولان لان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان
الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في ذلك
لا مجاز من انه التشبيه سواء ثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كما ثبت

للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل بين الحق والباطل كما تفصل
بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المغاني هو معدوم او هو والعدم
سواء ثم تثبت له شيئا من شي بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشي ومثل
هذا الاسمي تشبيها قال الامر لذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم
وشي كلا شي ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على الظاهر فلا مضايقة
فيه والرجل الشجاع بالاسد فيها طرفاه حسيان والعلم بالنور فيها المشبه
عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل
كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق كريم
فيها المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر
وفي بعض الامثلة تسامح لما فيه من شايبة التركيب كالعراء عن الغاية
واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيها طرفاه
عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وفيه اي ذكر ان المراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى الادراك ويقرب من هذا ما
يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الا
نتفاعا بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا
والمركب الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار اخر
وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب
فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه
الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه
او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في
قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه
في قولنا زيد كالاسد كعمرو وفي الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد

بالمركب

١٦٩

بالتركيب ان تقصد الى عدة اشيا مختلفة او الى عدة اوصاف لشي واحد فتنزع
منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح
يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما
سيجي ان شا الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى
اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشيا لكل منها دخل في تحققه لا يكون
طرفاه مركبين بالمعنى المذكور ولا مركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد
الى متعددين فتنزع منها هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في صفة تعمهما او
انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتامل فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي
طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن
الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض
في حبه طول وقد حين نورا بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا
في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان
لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستدير الصغار المقادير في المرأى
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي تقارنها حال كونها على الكيفية
المخصوصة منضما الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها لا يكون مجتمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة مما يجل في مرأى العين من تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا
في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في
القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فاراد
بمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لها من الطول والعرض
المخصوصين ويحتمل ان يراد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات
و بالمقدار المخصوص ما اورد الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر
في هذا التشبيه الى عدة اشيا وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين

بمفرد لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود وحسن نفتح نور وسيجي ان
المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيها اي والمركب الحسي في التشبيه
الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه
فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل
تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر
فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سيطلع عليه في اثناء
شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الهاء اي سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه
مركب كما ترى وكذا طرفاه كما جعله الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه
النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب ولا
تشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف
كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو بمعنى مع كقولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة
ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين وحاصله على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت
صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال
ليل وكواكب فدخلها فيوهم تقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة
كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو و
ترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في
النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام
الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك
الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والا
نخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها

بعضا

بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نظم هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى
فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل
ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة
الاستدارة هذا كلامه وقوله واسيافنا في حكم الجملة للمصدر معناه انه ليس عطفا
على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وبهذا كما يقال في زيد
ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الجملة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر
على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما
مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر
اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به
مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى مقمر وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه
الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها
الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات
على وجهين احدهما ان تقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون
قد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه
دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على
وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة
حتى لا يزاد عليها غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز
والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق
والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع
والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع
من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية

من غير امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول
شيا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا
في جانب المشبه اعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطا لوجوب انتزاعه من
اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به
ولا يصح ههنا شي من هذين الوجهين وحكي ابرقت السما اذا صارت ذات برق وفي
الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم
اي تعرضت لهم بحذف الجار وايصال الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اي
تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطا لوجوب انتزاعه من الجميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة
في الابيات السابقة بظهور الغمام لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال
اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المستوفي فيه
اتصال ابتدا مطمع بانتهاء موئس لا البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى شي شديد
الحاجة اليه امارة وجوده ثم تفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال
ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور
الغمام ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل
فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر
تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الفرق
بينهما ان الغرض في البيت ان تثبت ابتدا مطمعا متصلا بانتهاء موئس وكون الشي
ابتداء لاخر امر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين
الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى الا ترى لو قلت هو يصفو
ولم تتعرض لذكر الكدر وجعلت تشبيهك له بالماء في الصفا الحالة وعلى حقيقته

اي مع الهيئة ولذلك المراة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها
من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما انه لا بد في الاول من ان تقرن بالحركة غيرها من
الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان
تتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق
التركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قول ابن المعتز وكان البرق مصحف
قار بحروف الهمز اي قاري فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق
والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته
اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي
تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة الرياض حففت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح
جاء بها تميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
في وجه التغلب الذي المصطلي بارع مجده لهم تجدل اي بقوام لجملة الخلق من حول الله
لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي
من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعا موقع خاص وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على
الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم
الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه على الكسل
شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث
فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه قريب التناول في نفس
الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم
يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع

ونظير البيت قولنا يكر زيد يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين
بالاخر كذا ذكره المصنف وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد
يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما
ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه
اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيد قبل الحذف فاذا
قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون بهذه التشبيهات نسق
مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من
الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه
ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو
اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اى
نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب
والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو
حسي ونباهة الشان اى شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان
بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه اى التماثل يقال بينهما
شبه بالتحريك اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه اى في التضاد فان كلا منهما متضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب
بواسطة تمليح اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء
مليح او تهكم اى تخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل
هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب
المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء

استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو
ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو
حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام
على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة
حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي اتاني انني وعيد فسيل
لغيرة الضحاك حسبي ان قايل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت
ما هو قوله لاشتراك الضدين يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا مجال
للتهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اى في ان كلا منها مضاد
للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء ح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة
التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد
في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود
وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم
لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا
الجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام وادواته اى ادوات التشبيه الكاف وكان قال البعض كان
للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف
وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم
لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل
عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او
مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل

وما في معناه كلفظ ما اشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير
كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضماير لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه
على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر
في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في
الكشاف والايضاح فما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه اي ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره
فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله
كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه
به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري
الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه
فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين
انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وبين قول عيسى اي
المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين
انصارا وقت قول عيسى فان صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا

انصار الله وانما المراد كونوا انصارا مثل كون الحواريين انصاره فتوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه
والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه
كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول
هذا البعض بان الاذى لا يكون نظير القول او كصيب وبان تشبيه الكون
بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى اي المراد ايقاع
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصارا
وقت قول عيسى كما هو مصرح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف
اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ
المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه اي
تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي دائرا
بين كون الحواريين انصارا على ما انهم ضمنا وبين المستلزم قولهم نحن انصار
الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار
الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصارا على ما يفهم
ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول
لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين
في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم حواريو محمد
عليه السلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصاؤه والله اعلم وقد يليه غيره
اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا ثم يعبر
عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل
الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة

وما المرء الا كالشهاب وضوءه ٭ يحور رمادا بعد اذ هو ساطع
وما المال والاهلون الا ودايع ٭ ولا بد يوما ان ترد الودايع

التشبيه الثاني نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف بتقديره كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير من قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتي به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها ٭ بها يوم حلوها وغدوا بلاقع
لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لان المشبه به ذوي الصيب بحالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه ذوات ذوي الصيب بل المجموع المذكور كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملاءمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف والمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ

عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعى انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد وقيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العايد الى المشبه بيان امكانه بعد بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم ٭ فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضايل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك وليسم مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حال عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه ولم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه

اي بشدة صو

في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه الثوب الاسود بالغراب

في سواده اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير

حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على

طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا

تجده من غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط

الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم

او كانه لا آخر له فلا تجد السامع من الانس ما تجد في قوله ويوم كظل الرمح قصر

طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر ما يتصور

وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر

ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل

ذاكرا عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه ولم يشغله عنه شيء فالسامع

لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه

عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون

وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر

واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان

بيان امكانه انما تقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه

وجعله دليلا على امكانه لكنه لا تقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا تقتضي

الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان

الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا تقتضي كونه اتم

بل هو تقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص

ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في

السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير

حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به

بزيادة

بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك

لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة

تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها

ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه

المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في

الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بابدية هذه الاغراض

اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون

اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر

المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادته ولا لابرازه في معرض

التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه او التقرير

الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك

موجه الذهب لعلة امتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع

وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او لكونه

الاخراي لعلة الندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه

لمثل ما ذكر ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون

عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف

خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا

انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون

المشبه به اقوى حالا من وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لابد فيما يكون

للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الا

ستهجان او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة

المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصود الذي

توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فما اذا كان الغرض من التشبيه بيان
حال المشبه او بيان مقدار لكن يجب في بيان مقدار ان يكون المشبه به مع كونه اعرف
على مقدار المشبه في وجه التشبيه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ولهذا يكون
اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما تقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان
امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه في عين السامع كما في
تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد
ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اى انما استطرف المشبه في هذا التشبيه
لابرازه المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة
الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر
في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اى قول ابى العتاهية
بعصف البنفسج ولازوردية تزهو حال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زهى يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر
اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات
ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين
غاية التباعد ووجه اخر انه اذا كان شبيها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب
نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشى اذا ظهر من موضع لم
يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد
يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم

من

من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في
وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اى قول محمد بن وهيب و
بدا الصباح كان غرته وهو بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشى لاعظمه
واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه
الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح
له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب
الثانى بيان الاهتمام به اى بالمشبه به كتشبيه الجايع وجها كالبدر في الاشراق و
الاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذى ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة كما في التشبيه الذى يعود
الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به
بالزايد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه
الحاق الناقص في وجه الشبه بالاعلى ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر
زايدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد
المتساويين في وجه الشبه كقوله اى قول ابى اسحاق الصابى تشابه دمعى اذ جرى
ومدامتى فمن مثل ما في الكاس عينى تسكب فوالله ما ادرى ابالخمر اسبلت جفونى
يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطلا واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية
ولست تزاد على ما وهم ام من عبرتى كنت اشرب لما اعتقد التساوى بين
الدمع والخمر فلم يقصد ان احدهما زايد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم
بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه

ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد
ظهور منير في مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك فان قلت امتناع
ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا
قلت التساوي بينهما في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر
مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة و
النقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك
التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا
تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما
باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار
الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو
اى التشبيه باعتبار الطرفين اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام اما تشبيه مفرد
بمفرد وهما اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل
والمرأة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل
واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه
من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس
قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الا
او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم
على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به
هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل
وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف
وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك

او

او مختلفان اى احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد
المرآة بكونها في كف الاشل وعكسه اى تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار
وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ووجه في تشبيه المركب بالمركب
ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب
المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا
ولا نقصها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب
قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر
كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم
بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك
الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ
والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه
شمعة فانه لو قيل كان المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن
ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين
من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول
الفحل والمذهب الجزل وان جعلتها من المتفرق فلا بد من تكلف وهو ان يقال
في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه
بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار
بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع

والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر
من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورن على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو
الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه النهار المشمس بنهار ابيض
النسمة والجوانب ناب على رأسه شجونا غضنا والفرق بين المركب والمفرد المقيد كما
ترى الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون
رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والنهار المشمس هو المجموع المركب من الامور المتعلقة
بالهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه النهار المشمس من تشبيه المفرد
بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة
ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان منار النقع
وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى
ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد
بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
النهار المشمس بانه قصد في الثاني الى ما يدخل فيه الامور المتعددة بخلاف الاول
ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما
اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور لحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا
نهارا مشمسا قد شابه اي خالطه زهر الربى خضرها لانها انضر واشد خضرة
واستخصر فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس
الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى
السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو عن هذا التسامح
وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي

كقول

كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا
بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه
الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس
لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها وكذا قال الشيخ في اسرار البلاغة
انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع
فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر
كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه
دنانير واطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه
الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول
فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان
الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب
الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي الجريري
يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبهه بخمسة وفي كون
البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا
الا ان يقال كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما
ان شاء الله ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف ابيات اهديت اليه
اتتني بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل
الامان ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه
ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد
اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من
متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه

ويسمى بالمواة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت
اي غيوم ذكره وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم
التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي
بل عايد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه
وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور وان لم يكن التشبيه عقليا
يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق
اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا كضرب النور مثلا للقران والحيوة للعلم
واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا
من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه او من الوجه
الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة
كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف
يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة
الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون
طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين
سئلت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس
اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل

فلان

فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر
انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم والضابطه اي من المجمل وقوله منه دون
ان يقول والضابطه اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد
الفاضل اسد يكون تماما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة
هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف
المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة
بكونها مفرغة وعدم معلومية الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة
الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما
اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي ابي تمام في الحسن بن سهل سيصبح العيس بي
والليل عند فتى كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف
مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله
في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت
عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض اولم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران
بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض
عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثرت اياديه لدي وجل
مواهبه الي طلبت عنه اولم اطلب كالغيث وكانه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما
مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا
لازما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه اي بان يذكر مكان وجه
الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في
الحلاوة

قوله الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع
لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي
وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة
الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حين قسموه الى حسي وعقلي مع انه
في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا
التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه هٰهنا هو الحلاوة وهو
امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي و
العقلي ليصح قولهم وجه الشبه هٰهنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا
ذكر الشارح العلامة وفيه بحث لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد
على جعلهم وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الصور
المحسوسة فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي
يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان
وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة
فهو لا اعتبار وسموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل وايضا تقسيم باعتبار
وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه
به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا
الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الراي وظهور وجه
التشبيه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجمل
اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم
او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق
لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب
تقدمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان البديه تحصل اولا

اى المجمل الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقا وفلان لم يمعن النظر لم
يتبعه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروايح وغير ذلك في المرة الثانية
ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة
بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه في وجه الشبه تفصيلا ما حيث
اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف
على قوله عند حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على
الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما
لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة
في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالبة الحضور في الذهن
مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه
الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره
المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في
الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل
فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب
مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد
فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين
اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة
المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة
الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او
لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج

بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا
عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي
تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست
مما يتكرر على الحس لانه ربما تنقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما
كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل
اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم تطلب ما يشتركان
فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل
في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر
من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود
البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال
ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا
اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا
كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان او تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك
وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا او تفصل بالتامل بعضها
من بعض وان بك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في
الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضا
وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك
في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها
على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث
ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى الحمرة

بل

بل الى الهيئة في كل جنس ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب
الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من
امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من
هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب
غريبا غير مبتذل للاسماء ولا مستوجبا عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة
ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس
الطف وبالميل اليه اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظما ويقع
بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتب بعض المعاني على
البعض فان المعاني الشريفة قلما ينكشف عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج
الى نظر وتامل وهل اجلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى
المطلوب ونظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي
سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد
يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي
قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن
بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء فيه اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على
زيادة دقة وخفاء وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير
مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله
ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا
نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي كقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا
اي نوافذ لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور
اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كليهما
بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر

يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك
ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه
باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو
ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف
المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب
الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو
الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله
ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح
بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر
قال الامير ودي لياليه اسحار وفيه هواجر حضل والشمس تنعش هكذا الجبال ان تنعقد
الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الغافل للبصاير
الناقل من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر و
قد شبه وجه الماء به وان الاصيل هو الشجر الذي هو له اصل وعرق وذهبه هو ورقه
الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين ابرد من الاخر او
مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته وصار مرسلا من التاكيد المستفاد
من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة
المذكورة فيها اداة التشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي
افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او كان
يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في بيان الحال او كان في الحاق الناقص بالكامل
او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في
بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد
فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف
في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل

من

من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه
مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير
الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون
باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او
بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا
فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه
في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل
واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف
المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي
في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار
عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة
او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان منهما وبيان
في القوة والاخيرتان منهما وبيان القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك
لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه
هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما
كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف
ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه
لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي هاهنا بحث وهو الفرق بين نحو
قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد

في الاخبار عن زيد جعلت بعد الاول استعارة والثاني تشبيها والتحقيق ذلك انه اذا وقع
في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه
مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة
لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن
المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح
انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا
لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر
لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون
الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به
لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء
بل موضوع الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه
مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترق الصورتان هذا الافتراق
فبالحري ان تفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر استعارة
هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة
التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا
ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته
له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف
المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ
لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا
للسكاكي فانه يسمى مثل تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة
فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول

١٨٣

اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة كقولك زيد الاسد
وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه
وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا
تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه
لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه
يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء من هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قوة كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت
فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في
ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله
وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه دليل على انه فوقه وكذا في الموت
ومثل قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود
مظلم فانه لا رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون
قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح
بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس
البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات
تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه
متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تعين
انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام
فيه مبني على كون الممدوح بدرا امرا قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة
الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان بموجب لا
بها ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الحال الا ان يكون متعلقا بالاسم

بحث الحقيقة والمجاز

والمفعول في الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة في دخول كان وحيث عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وحققت شيء وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة ثم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا جاءني الاسد الهزبر حصا به صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور والتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصود الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو مذهب المحققين لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد تقيدان باللغويين تمييزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى باب الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل

تحقيق معنى الحقيقة

الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا خرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا

يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى لا يكون وضعا ح

لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره لا بنفسه
وان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه
بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا
مثلا تدل بنفسه على التعريف الذي في الرجل وهل في قولنا قام زيد تدل بنفسه على
الاستفهام الذي هو في حمل قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين
كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك فانما وضع لمعنيين او اكثر
وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة
على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح
المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني مدلوله
واحد من المعنيين غير معين وهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر
الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين
كما اذا اولت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين
والتنوين لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذلك
وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة
لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا
وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه
مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما
غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نم
ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه
وبان قولك القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين فهو ظاهر
لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية
فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو

من باب لانه اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المعنى الذي هو معنى الكناية فبيان
واضح لظهور ان الدلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لانتقال معنى قوله
بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او مع غير قرينة لفظية لانا
نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في
الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها
ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان
في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا غير صحيح لان الكناية
لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم
ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي لهذا زيادة
تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من
العجايب في هذا المقام ما وقع لبعض معاصري الامم وحذاق العصر وهو انه نظر
الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا منهما اعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حين ذكر ان دلالة
اللفظ لذاته ظاهره الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية فلا جرم اجاب ان يبطل كلام المصنف بحمله على معنى هو بري عنه
والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما اليق
بهذا الجاهل قول من قال حفظت شيئا لا بد لها من مخصص لتساوي نسبتها الى
جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه
هذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب
اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها
تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع

ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او لحلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب
بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
يقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول
فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان
لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع
انفكاك الدليل عن المدلول ولما ان كل واحد منهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع ان يجعل
اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول
بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى
الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر
ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين لانه ممنوع وقد تأوله اي القول بدلالة اللفظ
لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة و
الرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا
اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو
شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان
والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل
بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها
الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي

بحث مجاز

١٨٦

اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناها
واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم لتغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية
انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه
ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه
باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتهما بهما لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في
اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز مفرد
ومركب وهما مختلفان كل منهما لمخالفة حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
واما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على
وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل
فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب و
هو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه
وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة
في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله
على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما في قولنا خذ
هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة
ولتخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير
ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا
وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول

كل من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص او عرفي عام

منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول وهو مجاز الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى
الاول والمجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء
الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان
المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة
اذا اطلقت على الفرس فانها باعتبار خصوصية الفرسية والآدمية جميعا يكون مجازا هذا
من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد
المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق
الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة
اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لا انه ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو
ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية
والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص
كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة
في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة
للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة
المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا
استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون
مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني
فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرف فيه اشارة

مجاز مرسل ومستعار

الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق
الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى
المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله
فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به
مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عاريته من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو
ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن
من شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة
العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا
بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف
اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة
في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير
ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم
ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم
مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة
في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم
وما ذكر الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا
عنه من ان المشبه به اذا كان محذوفا حتى دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة
عليه مجاز من القوم وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية
في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في
الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها وهذا ذكر للحامل

علاقات المجاز نيف وعشرون التشبيه والسببية والكلية والجزئية واللزومية والآلية والمشابهة شكلا والاطلاق والتقييد والعموم والخصوص وحذف وزيادة المضاف والمجاورة والاول اليه والكون عليه والمحلية والحالية والآلية والبدلية والنكرة والاثبات والضدية وحذف الحرف وزيادة الحرف والتعلق ... والاطلاق على المخلوق ...

عن امثلة اراد ان يشير الى عد انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي و لانواع العلاقة المعتبرة كثيرة تربو على ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء الا ان نفس التسمية مجاز في العبارة تسامح كالعين وهو الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصود في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور نحو تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال

٧

١٨٨

في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد وعمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فلا ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه والملزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما

للآخر او مجاورتهما او كون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم
وهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل اشتراط الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا
فان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما
اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون
انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام و
الاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان
اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد
على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا
باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية وهذا القيد تمييز عن التخييلية والمكني عنها
وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان
يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او
عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعارة للمبالغة في التشبيه موضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى
اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح بالقلب والحذف مقذف
اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة
تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبد جمع لبدة ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة
القلم وهو القطع فالاسد هاهنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة
الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها
الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان

يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه
من انتقاع اللون وتغير وذبالة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف
مشعر بانه استعارة تخييلية ويحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه
قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع
فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون وذبالة الهيئة فيكون حسية كما ذكره
السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه
تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول
قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان
تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان
معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة
تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز
تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له بل هو مستعمل فيه وفيه نظر لانا لا نسلم
ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل
لهم على ان اداة التشبيه هاهنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد
استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او اوقعت اسدا على
زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا
الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فيصح حمله على زيد ظاهر
وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني

انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعم انه استعارة
عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد
فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا
ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي
وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله
عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة
التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا
كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة
وبحرا في الجود ولاحت من بروج البدر بعدا بدورها تبرجها الكتان ففيه اشكال
لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة
وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت
من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام
السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مذكورا
اعم من ان يكون بحذف وفاجر الكلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقدره
كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر
قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مشبه بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما شاع
كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا
ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو
مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان
الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضعت له وعلامته ان يصح وقوع
المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا

ان

ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا الايهام ان يراد
بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج
على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة
قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء
ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما
مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف ودليل انها اي
الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا
في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ
استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا
في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني
الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة
فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق
لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز
في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا او رايت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا
اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت
مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا الحكم
يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة
الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه
عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه

باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها
مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء
دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد
الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل
الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء
المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من
الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال
رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا
لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء
حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به
الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم
اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل
عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس
في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون
بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد
في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز
علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعل شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان
حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا
من بلا غلالته قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه

حعد قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى
بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء
اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد
بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في
مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني
غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص
ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير
ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف
وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة
المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين
وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث
لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه
يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل
ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه
في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل
في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع
له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة
خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم ودعم صاحب المفتاح ان الاستعارة
تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل و
تفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والتحقيق ان العلاقة فيه
الباطل انما يكون على خلاف الواقع والكذب انما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم

ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يجب كل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان تشبه شخصا بحاتم في الجود وتتاول في حاتم فتجعله كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونها قرينة في القول

او الكثر

او الكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وضمير قوله تنكفي من انكفا اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للآخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك وهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال وعلى هذا فالمثال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف الضدان ان كانا قابلين للشدة

والضعف كان استعارة اسم الأشد للأضعف أولى فكل من كان أقل علماً وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم الميت لكن الأقل علماً أولى بذلك من الأقل قوة لأن الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لأن أفعاله المختصة به أعني الحركات الإرادية مسبوقة بالإدراك وإذا كان الإدراك أقدم وأشد اختصاصاً به كان النقصان فيه أشد تبعيداً له من الحيوة وتقريباً إلى ضدها وكذا في جانب الأشد وكل من كان أكثر علماً أو أشرف كان أولى بأن يقال له إنه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لأن الضدين القابلين للشدة والضعف مثل العلم والجهل والغنى والفقر ونحو ذلك يستعار اسم أحدهما للآخر بل المقصود أنه إذا أطلق اسم أحد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه أشد كان إطلاق ذلك الاسم عليه أولى والعبارة غير وافية بذلك ولنسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها أي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضد أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه لما مر أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب أليم أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سروراً في المخبر به للإنذار الذي هو ضده بإدخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت أسداً وأنت تريد جباناً على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء و الاستعارة باعتبار الجامع أعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجهاً وههنا جامعاً قسمان لأنه أي الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار إليها أو رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها وأصلها من هاع يهيع إذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها

وهو يكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فإن الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما أي في مفهوم العدو والطيران إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو قال الشيخ في أسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت أسداً أن الاشتراك ثمة في صفة توجد من جنسين مختلفين كالأسد والإنسان بخلاف الطيران والعدو فإنهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وإنما الاختلاف بالسرعة وضعفها قد تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافاً في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لأنف الإنسان مع أن في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الأنف والعدو أن خصوص الوصف الكائن في طار مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل أن التشبيه ههنا منظور لخلافه ثم ولهذا إذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال أيضاً كان الواجب أن لا تطلق الاستعارة على وضع المرسن موضع الأنف ونحو ذلك إلا أني كرهت مخالفة السلف فإنهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بأن سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة أنك تنقل فيه الاسم إلى مجانس له كالمرسن والأنف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة إذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فإن قلت الجامع في المستعار منه يجب أن يكون أقوى وأشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية ألا يرى أن السواد جزء من المجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه إنما جعل داخلاً في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون أمراً مركباً من أمور

من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه
في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل
نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له
في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال
بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في
قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي
في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي
هو ضم حلق الدرع فالجامع الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول واما غير داخل
عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد
موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم
ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع هنا ايضا داخل
في الطرفين وعلى هذا فقس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح
للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما
المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين
المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير
داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني
الاسد وايضا تنقسم اي الاستعارة باعتبار الجامع وهو ما بها اما عامية
وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن
مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في
قربوسه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم

سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم و
الشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته
فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من
قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي
ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او
غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه
فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى
جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت لا لحسن ما ذكرناه
اولا لان الركبتين منتصبا متين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو
ثم متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي
يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى
كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر
الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق
المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة
الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى
اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع و
شددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح
للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول
الواقع في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل
اعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح
من الابل كما في قوله واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة

والبطء في سيرها لا بد ان يظهر غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر
الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع
بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى
بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل في الطول فاستعار له صلبا
يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والضغط لمكابده
له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة
لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان
الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام
والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم
عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقر والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله
تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي
اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان
على شكل ولد البقر وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع
الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده
السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار
والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع
حسي والقرينة الاشتعال الذي هو من خواص النار ولما كان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني
عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول

شبه

195

شبه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني
تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه
فهي الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني
ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن
مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر
على آخر اي حصول امر عقيب حصول آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط
الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي
وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس
فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطارئ عليه
الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ
اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار
له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور
النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب
اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تمييزه عن ظلمة الليل
وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر
قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل وقال ابو ذؤيب وعيرها الواشون
اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار
عن ظلمة الليل فما قلتم من مقام منع فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح
العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون
بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر
والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر
على قول غيرهما

واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في
مثله تقتضي عدم الاعتداد بالمهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان
النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم
دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار
من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف
ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه
الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في
الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء
النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون
النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل
على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو
مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما
مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس
في حسن الطلعة وهي حسي ونباهة الشأن وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح
هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان لان الجامع في احدهما
حسي وفي الآخر عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة
مبناها على التشبيه الاقسام الستة ولا عطف على قوله ان كانا حسيين
اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا
من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل

الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او
مشتقا فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم
الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة لان المنظور في
هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا المرقد اي القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل
ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام
وتحقيقا فيكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون
في المستعار منه اقوى ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت اقوى فهو
لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه
مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله
هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو وكذا البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له
بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم و
القرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف
على عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له
التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما
لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة
محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم
حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فالمستعار منه ضرب القبة
على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة
والجامع ... ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية
واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى
الماء

جعلناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر
والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية
اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير
للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم
في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس
فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية
لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
او كونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور
المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها
او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل
وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وفيه
نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان
والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب
وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهي ايضا قد خصوصا يشتق من الفعل
المشتقة وهي ليست بصفات بالاتفاق وهذا صريح بان تعريف الصفة
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان
والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب
ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا
في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه

ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد
فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود
الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس
الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر
فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم نقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على
نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي
الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها
ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف
والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي
متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه
بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في
نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا
للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ
النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي
الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاقه عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد
المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في

مطلق التشبيه على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ
يصلح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه وتقرير التشبيه في لام التعليل نحو
فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه
العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني
ووجود ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة و
الحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للا
ستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف
حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى
الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على
مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء
كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون مفهوم
اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر
في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه
بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في
شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني
العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل
فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على
الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية
والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد
حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك
فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي

كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة
وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلة والظرفية وما اشبه ذلك
فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة استعارة التبعية في الاوليين
اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا
يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماح
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية تجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري
والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات
قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان جميعا يصلح منهما قرينة
كقول الحريري واقرى المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموس بيانا فان
تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او على الجميع اعني
الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف
طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن
مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني
في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكر الشارح من انه قرينة على ان سرى
استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود
ان يكون الجميع قرينة للاستعارة في واحد وانما قال مدار قرينتهما على كذا
لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته
ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة
باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها

اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له
او قرن بما يلائم المستعار منه فالاول مطلقة نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية
لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له
كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء
دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا
تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال
غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب
امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث
لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف
الكسوة واعلم لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده
لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة
الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالا
اصابتها لذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس
الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا و
الشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح
من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية
وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك
من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة
كذا في الكشاف وعلى هذا يكون الاذاقة نظير الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا
اصلا

والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قوله
وجاوزت بحرا ذاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح
كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا التجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني
الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا الترشيح لان هذا الوصف مما
يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد
ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في
الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك
وتقوية ومبناه على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار
منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى
على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول
بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج
الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده
ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة
المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني
من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه
لولا قصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي لان مذهب التعجب اثبات وصف
ممتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص
المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير لتحقيق هذا الكلام بقوله واذا
جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك

لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه
الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود
في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه به فرعا فزعم ان المراد
بالاصل هو المشبه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء
على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صرح في الايضاح ويدل
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون
ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها
في السماء فعزّ امر من عزّاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع اليك النزولا
وجيء بتقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحد اولى
هذا جواب الشرط اعني قوله واذا كانوا اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل
كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل
الكلام خلوا عنه وصار الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوزونا الكلام عليه هذا
هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي
شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل
وهو الذي يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في
المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد
بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها
فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال
للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع
الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة

تردده

في المبايعة بصورة من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما
يرى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل
الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة
ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو
ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك
ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات
لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة
للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون
ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير
استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع
للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة
وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز
المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في
معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل
الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون مثلا
وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ
منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به
فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه
قبل ذلك

يقول يا الجميع ضيعت اللبن بكسر التاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة
واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل
بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال
او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى كمثل
الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من
العجايب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار
المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت
في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك
يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما نفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب
اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا
عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا
في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق
عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر
المشبه به واجب البتة واي قبيح لا يخرج عن غاية باعتبار ذكر
اركان منها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر
في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه
لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسميته

خالية

خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه
استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به
وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به
ثم ذكر الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما
لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا
المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة
التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت
عنه الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمسة بنين وكانوا
فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله
اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي
ان حسين بن علي رضي الله عنه دخل على معاوية يعوده فلما راه معاوية
قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا
اتضعضع فاجابه الحسين رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت
اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم
ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي المنية الاظفار التي لا يكمل ذلك
الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه
المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخييلية واشار الى الثاني بقوله ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان
حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود
وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي
به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة

تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعمل
في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات
شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق و
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية
البتة فان قلت فاذا القول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اغتالت فلانا قلت ذا ان نقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه
ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن
يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف
من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني
على مناسبة لغوية وكان استنباط منه في تفسيرها الصحيح قلت معناها
الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا نصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه
ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية
كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر
المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود
كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب
الكشاف في قوله ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في
ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها
ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من
روادفه فينبهوا بتلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه
تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم

المشبه

قوله وغداة ريح ... غداة ريح ... وغداة قرة ... بيد الشمال زمامها ... يتقي بالملابس والاطعام والاصطلاء بالنار

المشبه المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا
منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية
بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد ويجيء الكلام على
ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة
بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف
في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما
ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو
رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع
موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد
وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
يدا من غير ان يشير الى معين فيجري عليه اسم اليد وهذا لا يصح ان يقال
اذ اصبحت شيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما
يتاتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال
ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك بتصريف الشيء بيده فتجد الشبه
المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه الا تراك تجعل الشمال
مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك
ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا الاطلاق في ان لفظ اليد
استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد
وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا
من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا
اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله
ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله وعري افراس الصبا وعري افراس الصبا

وروحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان
من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة
المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية
ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما
كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته
اي الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى
بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت
آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال
بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
فاثبت له اي بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك
الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات
الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى
الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا
في الصحاح لا من الصبا بكسر الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب
مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات
او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان
الشباب مثل المال والمنال والاعوان فتكون الاستعارة اعني استعارة
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي
وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في
بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا
لما ذكره المصنف في مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع
لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما

وضعت له

له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير
تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة
مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز
عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي
وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة
لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن
الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف
فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا تخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد
بقولنا من غير تاويل وهذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يفسر به كلام السكاكي
لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن
الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا
للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين
متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة
وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام
عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها
مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح
الاقوالين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل علينا ما قال والوجه ان
يعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في

الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في
اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى
لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها
اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة
قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقامه المصنف مقامه قال في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح و
اتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله
بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر
من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع
بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة
في غير ما وضعت له وهذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه
قال وقولي بالتحقيق احتراز ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه
احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون
لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة
فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة
لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة
في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة على الحمار مجازا وهذا
ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه
فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق
او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق
لا يتناول الوضع بتاويل لانه بنفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ

بازاء

بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه
بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما
هو بواسطة القرينة ثم لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل
وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحدود وان
اراد ذلك فقول المحترز عن كذا او كذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بان الامر
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه
انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعين اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء وبحسب القرينة انما هو لتعيين
الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد
قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو ليعلم المتعارف
ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لامتنع
الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وقد
ايضا مما ذكر بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه مما لا بد
منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمل بعرف الشرع
في الدعاء مجازا وكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا
اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الا
ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج
الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك
ان اعتبار هذا القيد في تعريفهما انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في
اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت
له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز
وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه

بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات وكلام
لا ينبغي ان يلتفت اليه لاستيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت
الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا
دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى تعتبر الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة
له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا ينفع لفساد التعريف سوى هذا بل
الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب
سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو
الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها في الدعاء لا لان
الموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا
لانا نقول ولا لاجل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه
وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له
ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له على قرينة
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون
المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد
من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له
وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى
كتاب بين يديه قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال
الكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة

والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي
بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به
كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود
فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها
وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسته الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك شيء كما هو
شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان
الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك وسمي المشبه به سواء كان هو المتروك
او المذكور مستعارا منه وسمي اسم المشبه به مستعارا وسمي المشبه مستعارا له هذا
كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك
والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية
كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع
ذلك في الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية
وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي
من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها لان المتبادر
الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر
وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية
بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على
سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية
حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة
استعارة وصف احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة اخرى

ونحو ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عدّه من
الاستعارة التي هي قسم المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
وبلا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه
انه عدّ التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من
تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا
كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون
على انه يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المفرد المعرف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند
السلف قسمان لغوى وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع
الى حكم والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما
وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه احدها ان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ
مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان
المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول
بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي
لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما يعم
الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء
المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني لا نسلم ان التمثيل
يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وقد يكون طرفاه
مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه

لو

لو ثبت ان ميل نحو المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام
المصنف حيث ادعى استلزام التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه
قد عدّ من التمثيل مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
ليس ههنا عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس
الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم
يستلزم الافراد ايضا وهو كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى
شيء او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة
ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار
له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان
صادرا ممن هو غاية في الجلالة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا و
تؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في
علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا
عقلا بل هو صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي
او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما
شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اى تصوير
الخصوص مما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة اطلق عليها اى على المثل يعني على الصورة
التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه
قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة
وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية

عنه فلا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية وهذا مثل لها بنحو اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ولسان الحال الناطقة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه
ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف
انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني
فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنية عنها وذكر بانه توهم للملام
شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه
لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام
بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف
شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره
تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها
دليل ولا تدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم
لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط
لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم
يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال
الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي
التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى
تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له
وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية

مستعمل

مستعمل في معناه الموضوع له وهكذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في
ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا ولقائل ان يقول انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي
دون المصنف لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم
شبه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التفسير
المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه
السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول
ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي
من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس
لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار ~~والنزاع في ان لفظ الاظفار~~
مستعمل في معناه الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة
الوهمية الشبيهة بالاظفار فيكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية
كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع
السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان
يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات
صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض
ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع
الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة

فكما اعتبر هنا الصوت وهميه شبيهه بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى
وهمي شبيه باللجان واخر شبيه بالوجه ليكون استعمال اللجان والوجه فيهما
استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا ان التعبير عن المشبه الذي اثبت
له ما يختص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية
وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشياء المعبر به عن الاغنياء والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشياء ليس موضوعا له وهذا معنى قوله في
الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان
التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه
فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصوت
الوهمية الشبيهة بالصوت المحقق فاعترض بان التعبير عنه في المثالين
ليس بلفظ بل بلفظ المشبه اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة
التي هي المشبه بها وهو سهو ثم ان هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى الموهوم
في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم
ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز ولا استعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل
اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي
هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه
على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع
لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها

والبحر الموصوف بالتلاطم

مجاز

بعده ورق ناقص

مجاز عن الصورة المتوهمة لصحة اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها
قلنا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما والمعنى
يعني زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعني بالمكني عنها ايراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت
اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة الاظفار التي هي من
خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واراد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية
لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من
تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اعني في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه
فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاضافة دليله في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في
كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان
المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر
المشبه باسم نفسه والاعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل باسم
المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بالمشبه فكما ندعي هناك ان الشيء عين غيره بلفظ الاسد
بارتكاب تأويل كما مر حيث يتبين لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع
بارتكاب تأويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا

وغير مستعار ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة
ولا يكونان مترادفين فتبين ان المذهب للطريق ودعوى السبعية للمنية في التفريع بلفظ المنية قلت سلمنا
جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل فيه فانه بتوسط المجاز
ويخرج عن تعريف الحقيقة فانا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ
الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا لفظ المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله
في الموت بطريق المجاز فلا يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا
هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا ينبغي ان يقال ان لفظ المنية لما جعل
مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان
المراد بالمشبه به اي السبع ~~الحقيقي لا يمكن انكاره~~ لانا نقول المشبه به انما هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي
الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد
الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له
بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له
بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له
بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية
فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار
المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه
موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه
كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع
موقعه لفظ المشبه المرادف له ادعاء والمنية مستعارة والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي
حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري ثم حيث جعلها من اقسام

المجاز

المجاز اللغوي اراد به اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وهذا
لا اشكال عليه الا انه صرح فيما ذكر في بحث الاستعارة التبعية بان المنية كالاستعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم
والربيع ونحوها من الاشبه وفي ذكر المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فحينئذ الاشكال
فالاولى ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية فالحال كونها عبارة عن السبع ادعاء
يعني ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فهو اوفق لكلامه في بحث الاستعارة
بالكناية وبهذا يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية اي التي تكون في الحروف
والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل
الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها
حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم
نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال
استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات
يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة
الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم
في جذوع النخل يجعل المجرور استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال قرينة على ذلك وبالجملة
ما جعل القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة
الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد هذا اختاره
السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين فهذا مختصر
مضبوطة في النحو جمعت فيه مهمات النحو على ترتيب الكافية مبوّبا
ومفصلا بعبارة واضحة مع ايراد الامثلة في جميع مسائلها من غير

المصرح بها التي هي من اقسام المجاز العقلي بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيه يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا
ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن المشبه محققا فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة
للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم وذلك
اي عدم الاستلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة
المكنى عنها حقيقة بل قدرها مكون المشبه به كنطقت مثلا استعارة لا يحتاج الى ورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة الا يعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها
مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي في تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة
التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدر استعارة والا
في الفعل لا يكون الا تبعية وما يتوهم ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما
يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه
وذكر بعض من له مذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا
كانت حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان
والله

معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة
للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا
باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من
استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت
الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا
تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يتوهم
بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظر فان قلت ان اراد بالاتفاق
على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا
على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في
قوله تعالى ويقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحبل
والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة
الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي
وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية
انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها
كما صرح في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي
كالاظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت
الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف
لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب
ان يقدر امرا وهميا شبه بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة
التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى
التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية بتشبيه
المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا بحمل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة

في معناها الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التخييلية
وكذا الحكم ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة
كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرايط حسن الاستعارة حسن
كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن
التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين وافيا بافادة ما علق به من
الغرض ونحو ذلك كما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه
فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في
الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض
من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في
التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كلمنا كي في سبيه
جبر عسر فقا عن التشبيه بقصانها لحكي ومن زعمان من شرايط حسن كل
منهما ان يكون مطلقة غير مقيدة بصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين
فقد اخطا لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة مع المجردة ناقصة الحسن
بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه
لفظا يوصي ان يكون التشبيه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال
الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب
يعني تصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع
كان لو اشم رائحة التشبيه فلا تصير الغازا لكن تفوت الحسن كما لو قيل
في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد
فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
وفي الفائق يحدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير

الاي يجد الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده
كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان ليجدون وليست
مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجود
فيها راحلة او في محل مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي كل ما يتاتى
فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه
الاستعارة يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه
الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا عما لا يطاق في الامثلة المذكورة
ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة
ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور
والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في
قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في
ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها
بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف و
ليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما
صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب
حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة
لها وبهذا اشبه بجريان الملام والقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
بمعرفة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما
توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن
اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الاعراب وهذا المجاز في الحذف كالنصب في القرية والرفع

في ذلك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك لا انتقال فيه وقد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف واحترازا بضبط السامع عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب بيانية وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وتغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود

والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح والذي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وهذا انما ذكره الخ هو ما اتفاق لكن القوم في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعدم من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره معا انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا تعرض للسكاكي ههنا لانما يتعرض به. الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم

وان كان النقص والزيادة مما لا يوجب تغيير حكم الاعراب كما في قوله او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا يوصف بالمجاز والاول يسمى بالمجاز بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد النقصان منه بغير الاعراب والمعنى الى ... الامر والاهل في ما مر ... ولا نقصان في قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول ...

واراد الملزوم مع جواز اراد اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني
نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه
مع جواز ارادته معه اي اراد ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به
لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر
انها تخالف المجاز من جهة اراد المعنى الحقيقي للفظ مع اراد لازمه كاراد طول
النجاد مع اراد طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي
مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس
لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن اراد المعنى الحقيقي فلو انتفى به
انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم
قرينة معاندة لاراد الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم
صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور
ان المراد في الكناية هو لازم المعنى واراد المعنى جائز لا واجب وهذا
يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا ينافي اراد الحقيقة فلا يمتنع في قولك
فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع اراد طول قامته وهذا هو الحق
لان الكناية كثيرا ما تخلو عن اراد المعنى الحقيقي وان كانت جائزة وانك
جازم بالقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا
جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر
من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد
بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير
معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وهذا
يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة اراد المعنى مع اراد لازمه وان
كان مشيرا الى ان اراد اللازم اصل واراد المعنى تبع كما تفهم من قولنا جاء

ني مع عمرو وهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق
بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة اراد المعنى من جهة جواز اراد المعنى
بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز
من هذا الوجه اي اراد المعنى مع جواز اراد لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى
ما عنى به اللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره
بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال
من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم
الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي
هو ملزوم الشجاعة الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما
لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير بلا ضيهما وتساويهما
فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم وكونه
فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون
الانتقال من الملزوم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف
بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه فالمبنى الكناية على الانتقال
من اللازم ح عنده الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم
بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم
ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل
التبعية كطول النجاد لطول القامة وهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به
ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين
كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي بلا انه اقسام الاولى
اي القسم الاول والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية بمعنى الاول من الكناية

المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق
في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل
بها اي بذكرها الى الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الا
ضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن
القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر
لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان
حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط
هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص
وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع
معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في
القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة
لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خال
عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار
الى حي ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو
سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما
وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام
الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة
وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من
الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الا
نتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ع اشارة الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل
النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية
تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى

موصوف مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا
انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون
طويل نجادهم مع افراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاولى
تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد
فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد
الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه
لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة
على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد اسفه اللحية اي
سفيه وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه
فانه لا تصح فيه الاضافة وكذا لا تصح هند قائم الغلام فان قلت اذا اسند
الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح ولعلها
تصريح كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر مجاز لكن لما اشتمل على البيان اي ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا
استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو
امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة
وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية
عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل
به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه
الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل الى امر آخر و
من ذلك الامر الى المقصود وانما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي
النظر وبهذا اعتبار عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوساد

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

كما بقوله خفيف عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا فان المصنف
وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابلة لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه
الى الابلة والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية لانه ينتقل بعيدة بالنسبة
الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه
الى المطلوب بالواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة
فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود
المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان
كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية
عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها
اي من كثرة الاحراق وكذلك ضمير منها عائدا الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ
ومنها الى كثرة الاكلة جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة
الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع
الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها
نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان
المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه
له ههنا كقوله زياد ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية والندى في قبة
ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه
الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر اولا وترك التصريح باختصاصها
بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او مثل القول
او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد و
معناه مثل ان يقول سماحة الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن
الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة

بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف
او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير في
قولنا طويل نجاده ومسند الى ضمير في قولنا طويل النجاد ومسند الى ضمير
في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وعليك بكذا في المفتاح وبه تعرف ان
ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها
الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو
قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج
وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات
المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحو اي
نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط
به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد و
الكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني يعني نحو طويل نجاده
بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس
كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام
طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة
فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له فان
كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت
المجد للثوبين فضلا عن التصريح به لكي يكون التصريح باضافة الثوبين الى
الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر
من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة و
نسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو في كناية عن نسبة المضيافية
اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة

وهي كثير الرماد والثالثة المطلوب بها نسبة الصفة الى الموصوف وهو جعلها
في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث
قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة
الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقال في عرض من يشرب
الخمر ويعتقد حلها وانت تريد بنفسك انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية
عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر
ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة
مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي
وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعُرُض اي من جانب وناحية قال
السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر
في شرح المفتاح انه قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله
مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب
للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان
وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب وتريد جانبا
آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء قال صاحب
الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر
شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه
ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله
على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب

فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثالث ... فافهم

٢٢٦

والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي
بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع
صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا
مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب
لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير
الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير
الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في
اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اوما رأيت المجد القى رحله
في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون
مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي
لا تريد المخاطب فان اردتهما اي المخاطب والانسان الآخر جميعا كان كناية
لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى
الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما
جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون
على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان سياق التعريض قد يكون
مشابها للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال
تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال
من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابها للكناية كما في الصورة الثانية فانها
تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير

بالموضوع له وليس بكناية اذ لا تتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما
الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل
لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح
به المصنف ومولدي قطب [illegible] السكاكي ومحققه ان قولنا اذيتني فستعرف
كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد
الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان
كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب
في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي
وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر واما الاشكال
في بيان اللزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة
وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من
انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه
بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا
على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في
مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضل هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا
كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها

التشبيه

التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه والظاهر فقولنا
رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول
يفيد له شجاعة الاسد والثاني نفس شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح
القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان
ذلك ليس سببا في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى
قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا
عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم
من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له
في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل للرجل
في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكر الشيخ من ان
الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر
ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل
على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا
مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني
من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا
يتغير معنى كثير القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير معنى مساواة
الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف
كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم
هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم
الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث

علم البديع وهو علم يعرف به
وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر
الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في

قوله وتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه
على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق
الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز
ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال
والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة
او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون
داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل
فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا
مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي اي
راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون
فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين
الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم
من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل
العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجي من الامثلة
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان
في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما
اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير

بالكسب

بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشتهيه النفس
وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع و
القسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع
حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء
مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان
طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما
مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون
ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه
بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح
او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما
كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه
من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول
ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا
فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة
بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب خضرا من
ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل
ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية فرغ من
الوضوح بحيث يستغني عن البيان ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية
واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب
الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق
فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة
والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل

السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن
مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا
نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين
غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل
لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك
الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي
يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين
وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد
نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق
ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية
وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابله ذلك اي ثم
يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او الاكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابله ذلك اي
ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في
الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما في
من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك كمقابلة الاثنين
بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء
والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين
والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح
والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى

فسنيسره لليسرى

٢١٦

لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان
التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء نبه بقوله والمراد
باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى
فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة
قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لانها اي مثل مقابلة
الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة
وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين
متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او
المتوافقات امر شرط ثمه اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك
الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء و
التصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل
والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط
في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه
اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد
ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون
بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور
نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من
عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من بريت العود بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي
الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي

الحلق وقد يكون بين الكل كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من
الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف
الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت
الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع
في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصل البحر على ما يقال
والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير
ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداء المعنى
والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا
للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم
فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم
ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز
الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه
وهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على
سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله
اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة
فيما فعلته ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين
بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو
الشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذي ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له
كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم
بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكن قد يكون بمعنى الكوكب وهو
مناسب لهما وهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن الايهام

التناسب

التناسب بين النقط وحروف كنوق تحت راء ولم يكن بدا ليوم الرهيم غير النقط
الحروف الناقة المهزولة وهي مجرور معطوف على الرهط في البيت السابق تجل
عن الرهط الاماء والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة
والانحناء وليس المراد بها الحوت عاما وهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا اصبت
رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركاب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط
ما تساقط على الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى تجل هند
عن الجيبة عن ان يركبن النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها
الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب رئتيها اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريد
ان مراكب هند الجيبة سمان ذوات اسنمة ففي ذكر الحروف والنون والراء
والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم
بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول
وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها
طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل
اى لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اى اتخذت
المطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب
وكقول ديك الجن احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر
وانتدب للمعالي اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للعدى نافعا للموافق
لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن وارش اى اصلح حال من يختل حاله وابر من برى
القلم نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجب للمعالي واجعلها لك لاندب
لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا
بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة
ومنه اى من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته

البيع الذي يرصد للعدو والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع
والمؤنث وتسمية بعضهم التسهيم ويرد منسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل
قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل قطعة
تصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة
من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما [illegible]
العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر
الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة
فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم
يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او
اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية
سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن
معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من
المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك
الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح
الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر
من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا
ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في

يعني

نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون
وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى
قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله
صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع
عليها الصبغ مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس
فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان
تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير
الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا الطبع
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء
اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا
فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون
بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله
للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان
يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر
عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغ النصارى
تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار
اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطنع الى الكرام وتحسن اليهم فيعبر عن
الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن ذكره في المقال
ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهو ان يزاوج اي يوقع المزاوجة على ان الفعل
مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط

والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيّ فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على مثل قوله ويخشى الناس والله احق ان يخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات اولا على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر

الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار والثاني مرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القوة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف صيفا باردا او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان

الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخذاقة وكذا ذكر الجدي
والحمل وقد يكون كل من التوريتين مرشحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد
افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة
الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك
مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا
كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو
جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من
ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها
بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى
جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير
ان تتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد
بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلايل انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسيرهم على
الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال
واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل
الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنها اي
من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين
ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد
ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر
معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله اي

قو

اللف والنشر

قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد
باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى
التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد
على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة
بان السامع يرده اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول
وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب
اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب
نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على
الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت
حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن
والردف للحقف وهو النقا من الرمل مستطيلة في الكثرة العظم والاستدارة او
لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء
وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن
يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد
المذكور اجمالا هو الفريقان وكذا تجعل قول الفريقين فانه قد لف بين القولين
في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به
صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا

على متعلق باحدهما ومتعلق باخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة
الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين
الفريقين والقولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق
او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو
لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع اخر من اللف لطيف
المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ويذكر ما لكل ويؤتى بعد بذكر ذلك
المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيتم النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر
مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت
من بلد كذا للتأديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق
تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك
يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة
ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك
لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه
اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل
شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو
مما لم يذكر في تفاصيل المعللات كما ذكر في بيان تطبيق العلل على ما وافق لما ذكره
من تقريب الكلام وعكز السعفي عنه بان مراده ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر

في تفصيل المعللات تطفل ليس لانه يستقل له بعلة شيء من العلل المذكورة بل هو
توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد
بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو ترخيص في
امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي تعداد لا ولاد وصحة
على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر
المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص
وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد
من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل
لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام
الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك
المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون
اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة
اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء
اي مفسدة اي داعية صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو
ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما
نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله
السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر

جمع مع التفريق

جمع مع التقسيم

لا اضافة مغنى من هذا القيد اوليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه
ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه معلتنا بل هاته دفين كقوله اى قول المتلمس
ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم
احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند
الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير
الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اى عير الحي
على الخسف اى الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق
ويشق رأسه فلا يرثي اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان
في الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق
التعيين ويكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في
حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يقتضي مزيد تنبيه فيكون اشارة الى
عير الحي ولو سلم تساويهما جعل هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس
يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين يحتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر
فليتأمل ومنه اى من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى
ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي
كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة
ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه
اى من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس
اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابي
الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ولعمري لا اقامة مع التسليط عداها عد
يعني فعال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي من بلاد الروم
تشقى الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء

وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت وقد شقيت به الروم
وهي لا اشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل
القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصل فقال للسبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا اى لم يقتل من نكحوا ومن ولدوا الموافق قوله والنهب ما جمعوا
والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا
البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع
وقال فقد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا
البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشراح موافق
لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة
والثاني كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا
عدوهم او حاولوا اى طلبوا النفع في اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا
سجية اى غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة
فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال
والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول
صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعهما في الثاني في كونها سجية حيث
قال سجية تلك منهم ومنه اى من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض
لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم
يأت اي الله اى امره او يأتي اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر
او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اى باذن الله كقوله
تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو
العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد
وجبت له الجنة

الجمع مع التفريق والتقسيم

بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج
النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة
وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب
ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء
غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في
قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود
في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير
وبغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر
منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله
كذا ذكر صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المومنين
لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما
يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون
فيها وهم المومنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من
مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء [illegible]
السعداء عليهم باعتبار [illegible] فيهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي
فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم
ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم
شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء
ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا
الى الآخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا
الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ
كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء

اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى
كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة
قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر
والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن
يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان
اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا
وانثى وقد استوفى في جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق
الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة
ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف
تنويها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى
كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على
ان تقدم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي من المعنوي التجريد
وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي
الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة
في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح
ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان
يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك
الذي يهتم لامرك اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان
يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون
بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن
به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم
ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف [illegible] لتعجب من [illegible]
من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسد الغيب يلقاه

اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع منه نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الحرب وهو في الحرب بمستلئم اي لابس لأمة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم جمع غنيمة او يموت كريم وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة فكانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر ولا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وههنا بحث وهو ما قيل انه ان اراد في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا للنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها

ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه بل يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وبهذا استدل النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن او ينصبن او نحو ذلك والمذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعين المقبولة من المردودة

ولذا لم نقل ومنه بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف
حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي
ذكر الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان
المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف
فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء
بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين
ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا
متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم
يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق
كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل
عنه الى جانب الا وهو يتبعه الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع
عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا
عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس
واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه
يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول
منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه عقلا وعادة والمقبول
الى الصحة نحو لفظة يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط
شجا وكبا واقواسا وايلا وزاد فكاد ان يسبح الرجالا ومنها ما تضمن نوعا
حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا
اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد
عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان

الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث
صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن
من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يخيل لي ان سمر
الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب
محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها الى
الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل ما يقربه الى الصحة ومنها
ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب
غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة
للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات
والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب
الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف
من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض لان ما ... تعدد الالهة
ليس قطعيا لاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله
اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح
آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هي ما يريب
الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله مطلب اي هو اعظم المطالب
فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش
من غش اذا خان واكذب واللام لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب
القسم ولكنني كنت امرا لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب ولم اره الشام

مستراداً أي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من باد الكلأ وأراد بها
ومذهب أي ملوك في ذلك الجانب ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكّم في أموالهم وأقرّب
كفعلك أي يجعلونني حكماً في أموالهم مقرباً منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل
أنت في قوم أراك اصطنعتهم وأحسنت إليهم فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا
يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إليّ كما لا يلوم قوماً
مدحوك وقد أحسنت إليهم فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنباً كذلك مدحي لمن
أحسن إليّ وهذا الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده
إلى صورة قياس استثنائي بأن يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح
ذلك القوم لك أيضاً ذنباً لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة
القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون
عليه أي الإعادة أهون وأسهل عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو أدخل
في الإمكان فالإعادة أدخل في الإمكان وقوله تعالى حكاية فلما أفل قال لا أحب
الآفلين أي القمر أفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه أي من المعنوي
حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
حقيقي أي بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقاً لما في نفس
الأمر يعني يجب أن لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع وإلا
لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان أعاديه
لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما توهم من أن هذا الوصف غير مفيد
لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم أنه سمع أرباب
المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الأمر كما توهم
لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو أربعة
أضرب لأن الصفة التي ادعي لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها
أو غير ثابتة أريد إثباتها والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت

لا تخلو في الواقع عن علة كقوله أي قول أبي الطيب لم يحك أي لم يشابه نائلك
أي عطاءك السحاب وإنما حمّت به أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها
فصبيبها الرحضاء أي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر
من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بأنه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة
إذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من
حسن التعليل كقوله أي قول أبي الطيب ما به قتل أعاديه ولكن يتقي إخلاف
ما ترجو الذئاب فإن قتل الأعداء أي قتل الملوك أعداءهم إنما يكون في العادة
لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من أن
طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته أن يصدق رجاء الراجين بعثته على
قتل أعاديه لما علم أنه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو أن تتسع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة
في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي أي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك في
الحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن
ينالوا من لحوم أعدائه ويتضمن أيضاً مدحه بأنه ليس ممن يسرف في
القتل طاعة للغيظ والحنق أي لشدة قوته الغضبية متصفة برذيلة
الإفراط ويتضمن أيضاً قصور أعدائه عنه وفرط أمنه منهم وأنه الحاجة
إلى قتلهم واستيصالهم والثانية أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها
إما ممكنة كقوله أي قول مسلم بن الوليد يا واشياً حسنت فينا إساءته
نجّى حذارك أي حذاري إياك إنساني أي إنسان عيني من الغرق فإن استحسان
إساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه إذ لا يستحسن
الناس إساءة الواشي وإن كان ممكناً عقبه أي عقب الشاعر استحسان
إساءة الواشي بأن حذاره أي حذار الشاعر منه أي من الواشي نجى إنسانه

اى انسان عين الشاعر من الخوف في الدموع حيث ترك البكا خوفا منه او غير
ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا
في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق
من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية
الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكر المصنف وفيه نظر
لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط
ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد
الانتطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها
بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب
البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد
الشاعر عللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطا مرتين لان حول نطاق الجوزاء
اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان
يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعنى
للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من
هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء
الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد
يقصد كونها علة لثبوت الوصف وجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته
معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض
اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا
جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح المثال
قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها
علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه

مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك
ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة
الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اى اواد ترقا بالهمز مخففها اى ما تسكن
لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح
الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو مع نعم ساقت الريح للمزن الهاطل
وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهاطل السائل فقد علل على سبيل
الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكى عليها
وهذا البيت يشير الى قول محمد وهيب طللان طال عليهما الامد دثرا
فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض
النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بالحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير
قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الان
صبورى من عزاى بلاقع عشية شاقتنى الديار البلاقع وفى بعض النسخ
من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها
للديار البلاقع وكان بعض ابى تمام هو الحبيب الذى قبرته السحاب في تلك
الديار ومنه اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد
اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا
عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اى قول الكميت من قصيدة
يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه الجنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى كلب
باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له
انجع من شرب دم ملك يعنى انتم الذين بان العقول الراجحة وملوك واشراف وفى
طريقة قول الحماسى بناة مكارم واساة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء فعرفوا
على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دماؤهم من داء الكلب

ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على
انه لا عم لاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام
كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم
ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في
تحريمه وليسم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول
صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة
الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم
ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب
على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا ان يوضح للمقصود
وتصريح به والا فهو مفهوم من بيانه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير و
هو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء
من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى
الشيء ببينة لانه قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق
بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء
ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء
المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى
مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه
ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حين جعل

الكتائب جمع كتيبة وهي الجيش

منهم شيء من العيب يقال وهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها
اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد
لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها
فاضطر الى استثناء صفة مدح مما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب
باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها
صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء كقوله انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى
غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا
كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى
منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول لانه يبقى
على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير
دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل
في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما
قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد
ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على
التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في
هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من
الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب
الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من
الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها
اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك وكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه

سفهاً

ما فيه من نفي الاكرام فكأنه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو
وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من
ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني جعل الاستثناء
المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل
التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لكذا الكلام ان يذكر متعدد ثم يأتي بالاستثناء
المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصد ذلك
كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب
آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى
مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل
المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه
وكرهه و[illegible] قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله
وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول
في افادة التأكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب
اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول
ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا
انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا وسوى استثناء مثل قوله
بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيده هذا
الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي
تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية
عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة
في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان
يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان
فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد

ويجعلهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ
نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل
لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه
يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته
اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا
لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة
احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان
آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ
عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد
بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها
فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من
المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام
سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند
الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام
اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في
نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم
المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح
بها فكيف يكون مدمجا ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع
لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب
اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كأني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف
الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كأني
اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا

كما في البيت اي الطيب او الكثير كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن
لي بخل اودع الحلم عنده فانه اوجد في الغزل التخلق بكونه حليما حيث كنى عن ذلك
بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودع حلمه وضمن التغزل بذلك شكوى الزمان
لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان
من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن
لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان
وجد من يصلح لان يودع حلمه اودعه اياه فان الودائع تسترد في اخر الامر
ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال للاعور المسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه
يحتمل ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى خير وبالعكس فيكون
ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها
للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء
الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي
واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل
الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب
ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق
غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في
قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها
تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله
اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي
اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح
او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم

آل حصن ام نساء ففيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي و
كالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات
القاع وهو المستوى من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل
خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي سلمى سلام
عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء
ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق يعنون رجلا ما وهو عندهم اظهر من الشمس و
كالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك
من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان
تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فاثبتها للغير اي فاثبتها
تلك الصفة في كلامك لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه
اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ولا لنفيه عن ذلك الغير
نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل
كناية عن المؤمنين وقد اثبت المنافقون لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله
تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين
ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله
ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على
خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها
ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق
ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي
فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى

وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعد قلت طولت فالاول
تطولت وابرمت فالحبل وادي اي طولت للاقامة وللاتيان وابرمت اي
امللت وابرم ايضا احكم والتطول للانعام فقول ابرمت ايضا من هذا القبيل
واما قول الشاعر واخوانا حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان
الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير وقع
في ضمنه معنى محمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان
ياتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف
في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده و
سهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن
شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع
حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في
عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه
السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا
اتمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فا
منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي
التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل وهو التشابه في كسره يجيء
تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان
في انواع الحروف وكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف
وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي
وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد فتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة

يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة
بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقدم بعض الحروف
على بعض وتاخير بعضه عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم
اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان
المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان
في الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حذاق
الاجال اجال والهوى للمرء قتال فالاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش
والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريري وذا دام
وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول العهد والثاني
جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من
نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي قول
ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم
ويجدده وايضا ينقسم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس
التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد
في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في
الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبه اي صاحب هبه
فدعه فدولته ذاهبه غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدك منازل
منازل عنها ليس عنه مقلع مطايا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان
لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من
جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم

كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك
الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فان الثاني مركب من صابه والميم من مطعم و
الصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالضم مصدر من صاب المطر اذا انصب ومما
غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت في المفروق ان لا يكون المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا
والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا
كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا
متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في
انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين
من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم
يعد ذلك من باب التجنيس لبعد المشابهة بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة
فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على
مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف
فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد
اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد
والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق
ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرِّط لان الراء من الاول مخفف وان كان مشددا
والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا
واحدا وكانه في الصورة حرف واحد ولذلك كتب كذلك والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد

٢٣٥

في هذا الباب في حكم المخفف يعني هذا الراء في مفرط حرف مكسور كالراء في مفرط
ولا اختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء في الاول ساكن وفي الثاني متحرك وهذا
نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن
الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من
الاخر بحيث لو حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا
لنقصان احد اللفظين من الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر
وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك
الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق
او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص
عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد صفة محذوف اي يمدون
سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش وللتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه
والجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون من ايد وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه
بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه
قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات
على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف
في الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم
انما هي الكلمة التي مضت اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه
سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها
اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي
هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا

المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد
والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس
مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي لا يخلو من ان يقع في الاول نحو بيني وبين كني ليل
دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر
نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى تقارب الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة
وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي
لاحقا وهو ايضا في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع
استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد
لا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم نظرا او في الآخر نحو واذا
جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين
في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين
من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب ثم هو ان كان
لانه اي وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا و
هكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه
فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه
للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى
قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت
والمجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما
جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين
سواء كان جناس القلب او غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس

الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبإ بنبإ
يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير
الدسم سم وعواصم عواصم وقواصم قواضب وكقولك حسام للاولياء وللاعداء
فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين
وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولك غرك
عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد
في هذا النوع ما لم يتطرق فيه الى الحروف والنقطة بها كقولهم في مسعود متى يعود
وفي المستنصر حبة المسك بضربة حبسه وقيل لفاضل استنصح ثقة ايتن فصحفه
فقال ابن بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو
فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي
اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان
يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان
الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول
والقالين من القلي ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا
وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك
لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب
مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل
وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ
بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنه اي من
اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي
المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى

او الملحقين اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما او شبههم
الاشتقاق في اول النقش وقد عرفت معناهما واللفظ الاخر في اخرها اي
اخر النقش فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو و
تخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكون متجانسين نحو سائل اللئيم
يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع
اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه
الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وسوى النظم ان يكون احدهما في اخر
البيت والاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو
المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف
تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع
الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ
الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى
كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثني عشر
حاصلة من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما
الاشتقاق او شبهه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب
اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد في شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا
اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما لاكتفاء بامثلة الاشتقاق فهذا الاعتبار
اورد ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين مما يكون احد اللفظين في
اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم
وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار

رفع على انه اسم ما ومن زائدة وفتح مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس
تهوي بنا بين المنيفة فالضمار تتبع الجاري رفيقي وابائه قصدنا والرواحل
تسرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع لشم عرار نجد
فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب
جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهوض مغرما مولعا فما زلت بالبيض
يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر في صدر
المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي
قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها
الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج
على انه خبر يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان التقليل يفهم
من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون
الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او مبتدأ ونافع خبره والضمير
في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها
ماهولة ما كان موضعها موحشا خاليا لكن اهلها وكثرة النعم فيها وان
لم يكن [illegible] بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي
واما اذا كان اللفظان متجانسين مما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في
صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني
من ملامكما سفاها فداعي الشوق قبلكما دعاني من
الدعاء وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل
جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيها الخمر و
الاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

بالنسبة الى الثاني وهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف و
ما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف
بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين و
سمي فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل ركعة وسمي جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران
آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي
ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من التثنى وما يكون المتجانس الآخر في
صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح
اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة. واما اذا كان اللفظان متجانسين بالتجا
نيس فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله
اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب
جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب
المثل واصل المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يحفظ
المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظه على غيره ولا يحفظه
مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء
لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر
اي البرود يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد
الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني
من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر
المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب
يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر
المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن حميد حتى استشهد

ثوى

ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت
البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع وهي
استعماله اياها وهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها
استعماله فبغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة
الثلاثة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يشبههما الاشتقاق
في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على
جري العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض من يلوح والآخر اسم
فاعل من لحاه. ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع
بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول من عني يعني والثاني من عنا
يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان
الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء والثرى من الثروة والثرى
يائي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة
باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق
على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر
على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية
في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة نفسها او الحرف
الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ
الكلمتين في اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث
قال اعني في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئ عليها في اواخر الفقرة
وهي التي تسمى بها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع
معنى المصدر كما اراد المصنف بقوله وهو معنى قول السكاكي فمعناه ان هذا مفهوم
كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات
كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية هي توافقها

وكذلك السجع بمعنى المصدر بعينه توافقها وهو اى السجع ثلاثة اضرب مطرف ان
اختلفتا اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم تختلف الفاصلتان فى الوزن
فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل
مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى فى الوزن
والتقفية اى التوافق على حرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله
من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظه فهو لا يقابلها شيء من القرينة الثانية
ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا
فمتواز اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى
فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثره وما يقابله
من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة او فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية
فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون
لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد
من الفقرتين دالا على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين
بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه
الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما
الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر
وعفاء الرسم وفصل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود و
طلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته

الثانية

الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قد يليه الثالثة نحو خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة اقصر منها اى اقصر منها كثيرا
قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من
الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ
الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله فى القرآن غير نظير
ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاولين يحسبان فى عدد واحد ثم تأتي الثالثة
بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء متساويا ويجيء كقوله تعالى واصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل
منها فى لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا
والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع
قد استوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا ابقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها والسجع اما قصير واما
طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع و
ادلها هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عز مواتاة السجع
فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما
زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احد
عشر الى اثنى عشر واكثره خمس عشرة لفظة كقوله ولئن اذقنا الانسان منا رحمة
الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلثة عشر والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز
اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم
ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب
ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور

مثنون وهذا غير جايز في التوافي ولا واف بالعرض اعني تزاوج الفواصل واذا
رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا
اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وما حدث بالفتح
مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران
اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر
بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة او لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير
مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قوله اي قول ابي تمام تجلى به رشدي و
اثرت به يدي وفاض به ثمدي هو المال القليل واصله في الماء واورى به زندي اي
صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر
الراء على انه مضارع متكلم من اورت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف
والضماير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله اساجد نصرا ما
حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول
بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة
مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينصب على
المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في البيت
الاخر لا على انه المفعول الثاني ليجعل لان الشطر ليس بسجعة ولجواز ان يسمى كل فقرتين
فيه سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الجوهري لما اقعدني عن الاعراب
والاتيان المتربة عن لا انواب السجعة وقولي طوحت في طوايح الزمن اي جميعا اليمن
سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه
او خايف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتداء
وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية

العرب

الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني
منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع
مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم
مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء الثاني جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل
منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة
الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص
كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان
لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة
يؤوب وغايب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفه المعنى لكونه مجازا
كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق
كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا
لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار
عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما
نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهو تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين
من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول
على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي وظاهر قوله
هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون

التقفية انه لابد في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف الاخير كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين او اكثر مثل ما يقابله من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة وهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة تقييد المماثلة بما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من النظم تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله يتساوى الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي البقر الوحشي الا ان هاتا اوانس اي هؤلاء النساء بكر وتجد كما ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذوابل فهما اي المثالان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله في الاخرى لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما وزنا وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه

الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله أرانا الاله هلالا انارا او قد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فكما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه انما يحسن التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقرا للكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غدار انها لا تنقضي واسيرها لا يفتدي بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهي كلها في الطويل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية والقافية الاولى في قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر ومجموع قوله لا يفتدي والقافية الثانية من فتحة الدال في الاكدار الى الاخر ولفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي الكئيب عن حال لا تظلمي فان قيل اذا وجد الجاء على
الكثير من قافيتين فقد وجد السائل على قافيتين قلنا الظاهر في قوله هو ما البيت
على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم و
يقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف
الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة
لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل
اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا
شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او الذي لان البيت يرتوي
عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف
الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل
الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام
حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة بيان لما في معناه
وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقرينتين
او اكثر والا فمع كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام
ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت
الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من
قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة القرينة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب
السجع يعني لو جعلنا القافيتين او الفاصلتين سجعتين لم يحتج الى الاتيان
بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا فسد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس
بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني
ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين

لزوم ما لا يلزم وهو ليس بلازم لتحقق السجع بدونه وذلك مثل فلا تقهر ولا تنحر ونطير
ونحو ذلك وكذا مجيء الهاء ايضا لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبجر ولا تصغر كما ذكر
في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا
سحر مستمر ونحو قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس
شكرت الله نعمته واشكر لي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكان اراد
سأشكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو
غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يعني الكناية عن
نزول الشر والمحنة زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا
نزل به البلايا وابتلي بالشر بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طبيعة
قول الاخر اذا افتقر المرء لم يبر فتى وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى
خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها الا في كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه
حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه لها بايادية يعني حسن اهتمامه جعله
كالامر الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات
بلام مشددة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت
وانشقت ونحو ذلك فيجمع كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما
التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني
كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابي العلاء المعري لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون
بكاء الطفل ساعة تولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد
النوم فيه ما قبل الدال وان قلت فقد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير
الفاصلتين ايضا كقول الجوهري وما استنار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم
التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد
التزم في استنار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير

المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون
ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في البيت الى حروف الروي
يصدق عليه انه قبل حروف الروي وكذا ما في معناه اعم من ان يكون من الفاصلة
فيصدق على التاج استنار واختار انه قبل اللام التي هي غير حروف الروي لكن
هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بان يكون يلزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حروف الروي ما لا يلزمه
من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حروف الروي او ما في
معناه بعض من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت
او الفقرة وقوله في الانفتاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه.
ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقرة او الابيات
غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله بعض في الفقرة اللفظي المحسنات
ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ
وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن
اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة
لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح ذهب على نصل
من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد
شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون
الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني
قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها
في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض
له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ
وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من
التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل

وهو

وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن
يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وداد ذكرا ان زار دار
ودود دار ودرا ودر اودود او مثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون
حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها
كقول الحريري الكريم نجّت الله خشن سعود كرم يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء
هي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخر غير منقوط ومثل الحذف وهو
ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي برسالة او خطبة او قصيدة لا توجد فيها بعض
حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة
في المصراع او الفقرة بمعنى ثم يعلق بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل
الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا و
قول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل
التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل
ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما العدم الغاية
في ذلك لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الانفتاح وهو ان يجعل
في الكلام خفاء دلالة فياتي بكلام يبين المراد وتوضيحه فانه داخل في الاطناب ومثل
التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اوردوه في المحسنات او لكونه مشتملا
على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد
يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة و[illegible] علم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن
الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما لم يعترض على ما توهمه بعضهم
خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين
والعقد

والحلم والتبليغ وغير ذلك مثل التوسع في الاستواء والتحلي ولانهما اتفاق القائلين
ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو
ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره
اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم
والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان
يذكروا ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه و
المجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص
تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة
اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس
في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول و
العادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق
في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد
سرقة ولا اخذا وقوله فهو كالاول جزاء قوله فان اشترك الناس وهذه الجملة
الشرطية جزاء قوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس
في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في
هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل
وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما
لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه
غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال
الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل
العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة
كما في الاستعارة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين
نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه

او وحده

او وحده

او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه
فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه
اما مع تغيير النظم او بدونه فهو على اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله
من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم
لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول
معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم
توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم يوجب له عليك مثل ما يوجبه لنفسك عليه
وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته مهاجرا لك مبتذلا بك وباخائك
ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف
تحمل امور تقطع كتقطيع السيف وتؤثر تأثيره او اراد الصبر على الحرب والموت
من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب
حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار او اهتضام حيث لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا
فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني
فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول
حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم
تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق وفي
معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها
يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي دع المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك
انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك
اسى وتجمل

اورده طرفة في داليته الا انه اتم لجعله مقام محل فقال عباس بن عبد المطلب وما
الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم اخا ورد الفرزدق في
شعره الا انه اتم لتعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في
المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما قال في قول حسان بعض المتاخرين كريمة احسابهم
شم الانوف من الطراز الاول وقوله سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز
الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ
لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ
من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا
توجد في الاول كحسن السبك والاختصار والايضاح او زيادة معنى فممدوح اي
فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس فيه
ورافقه خاطره لان الخائف يترك الغناء ويتوقع فرصة الظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالمعجمة
سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاسباب سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا وزقه
واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول
له او تمييز وفاز باللذة اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا لحسنه واخصر
لفظه روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشد بشار قول سلم فقال ذهب والله
بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكل اليوم ولا اشرب وكقول الاخر خلقنا لهم
في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة نحن خلقنا
بالطراد العبا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ
لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على
ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد
في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام مرثية محمد بن حميد وكان قتل
استشهد في بعض غزواته هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي تعدل

انما

اي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعدم سياق له بدلالة ما قبله وهو قوله الشيخ ابا الطيب
تبيت اذن يدري من حيث ينفق الغنى ويبخل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة
قال الشيخ في هذا البيت يقصد لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال ان بقي
وانه لا يكون اذا جعل سببه فقد مثله لجعل الزمان له فقد اخل بالعرض فيجوز
وجود المثل ولم يمنع في حيث هو من حيث لجعل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي
الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني
ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب
ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محله اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان قلت
ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي
لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخي بالشيء
ما يبذله للغير فاذا كان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل
كذا ذكر المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان الحال لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا
للحاصل واما اعدامه واهلاكه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل
فمعنى البناء على ذلك والحاصل ان الحال واعدامه كان بيد الزمان فسخى بالحال لكنه
لا يسمح باعدامه فقط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون
مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستفادته من تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل
عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان
من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاد منه لبخل به
على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد لان سخاء عرض فعرض بعد لان
سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدى
سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهداني به وعلى التقادير الثلاثة فالمصراع الثاني ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه لجعل الزمان بهلاكه او بالحال او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى
مصراع ابي تمام لجعله بمثل المولى ولو اشترط في لاحد الكلامين فيما في المعنى لا يكون

فيهما يتفاوت ما كما يسبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على ما ذكر من
التفاسير لان ابا تمام قد علق المحل بشيء اخرى او بهذا قال الامام الواحدي
نحو ما ذكر مع ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني قول ابي تمام بعينه
السلخ وان كان المصراع الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد
من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق
على النفوس دليلا المرتاد الطالب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية
الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم تعلمها الموصل اليها
لم يجد دليلا عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقد اراد
جمع لها وهو فاعل وجدت اصيبت اي المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ
المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس
الارواح وكذا قول العاصي الاعرابي ثم يبكي الاحزان فلما اسرته اي مود ك
صور بكر الدر الذي اودعتم في مضجع النفيسة من ملاحي ومن جار الله في مرثية
استاده وحاله ما فعل الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فعلت من الدر
اللاتي حسنتها ابو مجراد في تساقط من عينيه وقوله فهو العدو من ادم ابا منو على
نعقوا ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو
جد موجد الكفور اي تمام معنى الظن عندك والاماني وان خلف الكاتي في البلاد
ولا ساحر في الافاق الا من جد واكر راحلتي جرادي وقول ابي الطيب واني عنكم
بعد عد لغاد وقلبي عن فنائكم غير غاد وحبك حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد
ولما فرغ من القسم الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في القسم الثاني منه
وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان
اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا نزل
به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها والالفاظ للمعنى بمنزلة الجلد وكانه كشط من

المعنى

المعنى جلدا والبسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما سمي اغارة ومسخا
يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان
يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو ضمير الشان الصنع اي الاحسان وهو
مبتدا خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فللريث
في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اي عطائك عني
اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل بطؤ عطائك
عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون
بطيء المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل
بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري
واذا تألق اي لمع في الندي اي في المجلس العام باشراق الناس كلامه المصقول
المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول
ابي الطيب كان السهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا الخرصان
السمر قصبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني
لفرط مضائها سنة رماحهم ونفاذها كان السهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم
عن الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسهم فبيت ابي الطيب دون البيت البحتري
لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه
كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون
الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ولم يك اكثر الفتيان مالا ولا
ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا
في الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح
جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في البيت
قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه

اوسع وكقول الآخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك
مذموم وقول ابي تمام يعني وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما
حين يجزع هذا من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه
المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير و[illegible] اي حاجة
لحاهم بانهم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك [illegible] حاجة كون سواء من
الرجال لانه الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة
يذكر خصوص بني كلاب وهما بلا العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فيعبر
جرير عن الرجل بذي العمامة فيعبر ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن
المراة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب والحور في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين
نسيبا والاخر مدحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد
الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب
او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل
المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة
فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابي الطيب يبس
النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس
صار بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر
ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم
حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقامهم كلهم وقول ابي نواس وليس من الله
بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم
وغيرهم ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول
كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب
أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه
ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال واما على تجويز ان

المصارع

المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا
جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته والملامة فيه يعني لا يكون
الا واحد ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا للمحب
[illegible] هذا معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في
هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على
اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه
بسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم
ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح
بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بلا سؤال ومنه
اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه
وترى الطير على اثارنا راي عين اي عيانا ثقة حال او مفعول له على ان المصدر رقم
مقام [illegible] من الفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي كائنة على اثارنا
لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول
ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في
الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات
اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم القتلى حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان ظللت بعقبان فصارت مظللة بالعقبان من
الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو ان العقبان فوق راياته لاكل
لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي عين
ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كل
لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا [illegible]
راي عين وفيهما انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة
والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال بعد ان سمار يجعل الطير واثقة بالميرة لاعتياده ذلك
وهذا ايضا يؤكد المقصود واما

واما ابو تمام فلم يلم بشي مما اتى قول الافوه راى عين وقول ثقة ان ستمار لا يقال ان
ابي تمام ظللت الخ بمعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من
الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث
لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة [illegible] للمعنى الماخوذ
اخذ من الافوه وهو نسبة الطير على ا رضم نعود الا انها لم تقاتل وقوله في الدماء
نواهل وبا قامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن
لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن
الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على
الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول اي بهذه الزيادات يتم حسن
معنى البيت الاول اعني بيت الافوه يعني بها يتم وما ذكرنا [illegible]
الانصباح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة
ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حد الابتداع
وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ
من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ
والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء
سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة
وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذه من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما
واتباع الاخر فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين
في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من
غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل

واهتز

واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته
على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان ابن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان
الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى مما اعفي وقد اشار الى سيف
غيره اي لا يستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني
نفسه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا بالمام او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي و
اتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق اتعجب الناس ان اضحك
سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير
ولكن اخر القدر ولن يعدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم
اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا
كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف
مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام والقوم وحضر جرير [illegible] ولم ينشد
الشعر [illegible] بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
ما يعجب سليمان ما شاهدتم قال جرير يا امير المومنين كاني بابن القين يعني الفرزدق
قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر
الفرزدق بما يحكون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع
احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او ابا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ
من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول
في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام
على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها
اخذ شيء من الاخر وما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القران
او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القران او الحديث يعني على وجه

لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال
الله تعالى او قال النبي عليه السلام كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة
لان الاقتباس اما من القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم
فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول
الاخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا
فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن
يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ
النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت
بالفتح من القبح بمعنى الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل العبد
من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب
ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب
قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره
وحفت النار بالشهوات يعني حفت بكذا اي جعلت محفوفة محاطا بها يعني وجهك
جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو
اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من
الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن
الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
هذا مقتبس من قوله تعالى بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القران ارض لا ماء فيها و
لا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف
هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه بجرود الحجام عن
قشر لؤلؤ والبس في نور الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لراسه فقلت لقد اوتيت
سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية
كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا

انا الى الله

انا الى الله راجعونا وفي القران انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر
شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي
على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج
الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله شعر الغير من شعر اخر
لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شيئا من قصيدة له اخرى لكنه لم
يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير كقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق
فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف
المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وضمنه فيه على انه من
شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة الى قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن
ولم يكن في قديم الدهر انشد في ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم
في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اخر
كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سانشد
يوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن
عمر بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نسب الى العرج وهو
منزل بطريق مكة وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام
في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو
سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت
الحرب وزمان سد الثغور ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الشبان
اضاعوا وفيه تندم وتعريض بالتضييع وبدون التنبيه كقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة اس اعذاره الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة
من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم

المعنى بدون تغيير الثاني في كلام الثاني والثاني ان لا ينبه بدونه كقول الشاعر كما قال حسن في
بؤس كان والعلق والغلب ما في مدى وادي والان افلت الاسا علك عا تهوى
فلا تنسى ان الكرام اذا اسار الى بعد اى عام ولابد من تغيير الثاني في مثله لان المعنى لا يتم
بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت [illegible] على
من الشعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وقوله
ويكون لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اى قول صاحب التحبير
اذا الوهم ابدى اى اظهر لي لماها اى سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من لا ذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجرى
على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان
وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظ[illegible] المصدر ولا
ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا
نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما الفرس لانه
جعل العذيب تصغير العذب وعني به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه بحر قدها بتمايل الرمح وحركات ومعه على الساق بجريان
الخيل السوابق جواد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء
الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا
وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في
المقصود وقوله غلطوا وغضوا اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته
وهم يعرفوا معرفته وفيه تهكم وهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما

سمى

سمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر
الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل معلوم ورفوا
لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثرا كان او حديثا او مثلا
[illegible] لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من
القران والحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القران والحديث فنظمه
عقد على اى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اى قول ابي العتاهية ما بال من
اوله نطفة وجيفة اخره يفخر حال اى ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن ادم
والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة وان كان قرانا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير
تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القران
او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر الي بالذي استقرضت خطا
واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه
... الى اجل مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعي رضي الله عنه عمدة
الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشتبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك
واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما
امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه
ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون
سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق
كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اى صارت ثمار نخلاته كالحنظل
في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذي يعتاده اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل
قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو
سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء
باوليائه وصدق ما خطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم

بن لحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات وهذا البيت
يلمح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات وان يلمح بتقديم
الميم على اللام فهو مصدر لمح الشاعر اذا اتى بشي مليح وقد ذكرنا في باب النسيب وهو
ههنا خطا محض نشا من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح وفسره بان يشار
الى قصة او شعر فصار الغلط مستمرا واخذ مذهبا للعوام العصر فهو ان يشار في فحوى
الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل
فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم
او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم
فالتلميح الى القصة كقوله اى قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا
طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادرى
احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم وهم للاحبة يقول لحقنا
وانتم لم يلحقوهم وكثر في اللغط وحام الطير على الماء دار وحوم عين فهذا دهب
واراد الضمير في ضوءها وبهجتها الشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى الفح
المجزع ذو لونين احلام نائم استفهام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع
بن نون فتى موسى واستيقافه الشمس اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا تحل
له قتالهم فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو
مع الرمضاء ارض رمضاء اى حار يرمض فيها القدم اى يحرق والنار تلتظي ارق من
رق له اذا رحم واحفى من حفى عليه تلطف منكر في شاعر الكون الالف اللام للاستغراق وعمرو مبتدا
خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال
من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اى المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول
اى الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو وجساس بن مرة

وهذا

وهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي ام جساس بن مرة بجار لها من جرم
يقال له سعد له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصهر
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى من حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل
ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه
واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله
منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه
فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء
فاجهز عليه فقتل المستجير بعمرو البيت وسبب الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها لتغلب على بكر وهذا قبل الاسلام من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم
ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتاد والخرط
ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق وقاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن
فحلا ظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان يمر يدك على القتاد من اعلاها
الى اسفلها حتى يتناثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري
فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة
من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العقيمي
فبالها من عين نعق اولادها اشار الى المثل اعق من الضب ياكل اولادها ومن التلميح
ضرب يسمى العكس كما روى ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الى من البازي
فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل
على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى
من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله
بن يزيد الهلالي فقال فقال عبد الله ما لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد
قول الاخطل تنق بلا شي شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء
ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا

في طلبه

اراد قول القايل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال وفصل
من الخاتمة في حسن الابتدا والتخلص والانتها ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق
اي ان يتعقل فعل المتانق في الرياض من يتبع الانق والاحسن يقال تانق في الروضة اذا وقع
فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب
لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية
البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة
والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ
الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاوم واصح
معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب
المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد
وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتدا
لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على
الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتدا
الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرا القيس قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق اللوى رمل
معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم
الجمع مثل القوم ولاجل تصحيح الفاء وقد عد بعضهم في هذا البيت عاقبة من عيوب الثناء
لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف البيت عذب اللفظ
سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة
فما ابين الاول ما احسن من هذا قول النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي
الكواكب وكقوله اي وحسن الابتدا في وصف الديار كقوله اشجع السلمي قصر عليه تحية
وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه
وفي

وفي البكاء قوله ايضا فواذا ماتسليه المدام وعمر مثل ما يهب اللئام وفي العزا
قوله ايضا ان يكرام ماء الغمام ام حمرنى برود وهو في كندي حمر وينبغي ان يجتنب
في المدح مما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي
العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل
السوء وروى ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن
بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدا بهذا يوم
المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ
من ثوابه واحسنه اي احسن الابتدا ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة
الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدا مشعرا بالمقصود والانتها بالمراد في الابتدا
ويسمى كون الابتدا مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق
اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن يهني الصاحب
بولد له بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا
وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول
بملء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة
وكقول ابي تمام يهني المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا
تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح
لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن غرضه شكاية
عظم الهوى ان لم اعظم نار علي وبالايام سلم وكقول ابي الطيب في التهنية بزوال المرض
المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار في افتتاح
الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما
مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع
الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدي
افتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتدا

فقصايد الشعر فيبتدأ الكلام بتشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب اي وصف
الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملايمة
بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب
وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام
الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتانق
فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا
متلايم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص
قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد
لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله
بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذ منه اي اثر فيه
ونقص والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم
السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما
انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وبعد في المصادر كذا في الصحاح
وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى
مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق
والواحد اقود اي يقول قومي والحال انه قد اخذ السرى ومسايرة المطايا بالخطى
قوى اسرتنا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله
منا يعني ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل منها ومفعول يقول قوله
امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود
واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا
ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلايمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب
الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية

والاسلام

٢٥٣

والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي
ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب
هو مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم
في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان للاكثر فيهم التخلص كقوله اي كقول ابي تمام
وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو راي الله ان في الشيب خيرا
جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام
الى ما لا يلايمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي
من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملايمة كقولك بعد حمد الله
اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
والثناء عليه الى كلام اخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص
من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا
الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب
قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما
بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج
منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب
الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان
للطاغين لشر ماب فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ
هذا اما خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد
يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن ماب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام
من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام
اخر قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه

اي ومن الاقتصاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب بعد ان ذكر الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث يعد الحديث الاخر لحاله ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب ومالهما اي بالانتهاء المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسا المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الحسن بن عبد الحميد وابي جدتم اي جلبتم اذا تلقاه بكعتر بالمنى اي جدتم بالعفو بالاماني انت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل الاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اباك من هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المدح او من العطايا السابقة وأحسنه اي احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم تبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للدهر شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد علت عبارة المتقدمين ... المتاخرون يجهدون في رعاية ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع. وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فاذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارات ما تتحير فيه وجوه العبارات واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد وتهليل ووعد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء اخر وكيف لا فكلام الله تعالى في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان

حر

حيث احتيج الى بعض السور تذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتوكل للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وبعدما اشبع قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وبعدما تيسر ذلك بما لا اتفق بها الافكار ولا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا اخر ما اوردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الشوارد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اوهت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ومن لنا الفوز بهذا المرام والحمد لله ولي الانعام والصلوة على محمد وآله عدد وعليهم السلام

تم الكتاب بعون الملك المعين وقت الظهر في اليوم السادس والعشرين من جمادى الاخر من شهور سنة احد سبعين وثمانمائة على يد العبد الضعيف الجاني من عفو الله الراجي رحمة شمس الدين بن رشيد الكاشكر ... غفر الله له ولوالديه ولاولاده ولمصنف الكتاب ولمن درس وقرا ولمن قال امين والحمد لله رب العالمين في بلد المحروسة سمرقند حرسها الله عن الآفات وعن البليات ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين

... الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والحمد لله

العالمين ونصلي على نبيه محمد وآله الطاهرين وبعد فقد قرا

[illegible]

من اوله الى آخره قراءة تحقيق واتقان وتدقيق ايقان واستكشف مكنون

غوامضه واستخرج سر حلوه وغامضه واحاط بمجموعات اسراره واطلع

على دقائق اسراره وصار الحمد لله ... [illegible] ... وتم على عين

من الكتب الشريفة في العلوم العقلية والنقلية فاجزت له ان يروي عني سائر

مؤلفاتي ومقروءاتي ومسموعاتي ومجازاتي ومناولاتي بشرط الرواية عن الاهل

والتصحيح والتدبر والتحرير ووصيته بما وصاني به مشايخي قدس الله ارواحهم

من ملازمة التقوى والورع واجتناب الهوى والبدع وان يحتاط غاية

الاحتياط فيما يحكم ويفتي ... والفكر ... [illegible] ... وان

... [illegible] ... فيما يلقيه وان يسهل بيانه والسبب فيما يكتبه وان يصير

بيانه والله سبحانه ولي الاعانة والتوفيق والعلم باعلام الحق والهام

التحقيق ... [illegible] ... يتوكل عليه ويفوض امره اليه ... [illegible] ... الاحرف

... [illegible] ... سنة احدى وسبعين وسبعمائة وانا الفقير

الى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد الدين التفتازاني

عمر الله به ربوع الدين ... [illegible]

بلا انقطاع ... [illegible]

... [illegible]